الجمهوريةالجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

العنوان

تحديات التنمية السياحية ومتطلبات تحقيقها في الجزائر

-دراسة حالة ولاية جيجل-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير.

تخصص :اقتصاد وتسيير سياحي

إعداد الطالبين:

- ✓ صالح روانة
- ✓ عبد القادر بوشناق

إشراف الأستاذ:

د. رابح بوزيدي

أعضاء لجنة المناقشة

زيد أبوسفيان	جامعة جيجل	رئيسا
رابح بوزيدي	جامعة جيجل	مقررا
سمير سالمي	جامعة جيجل	عضوا

السنة الجامعية 2016/2015

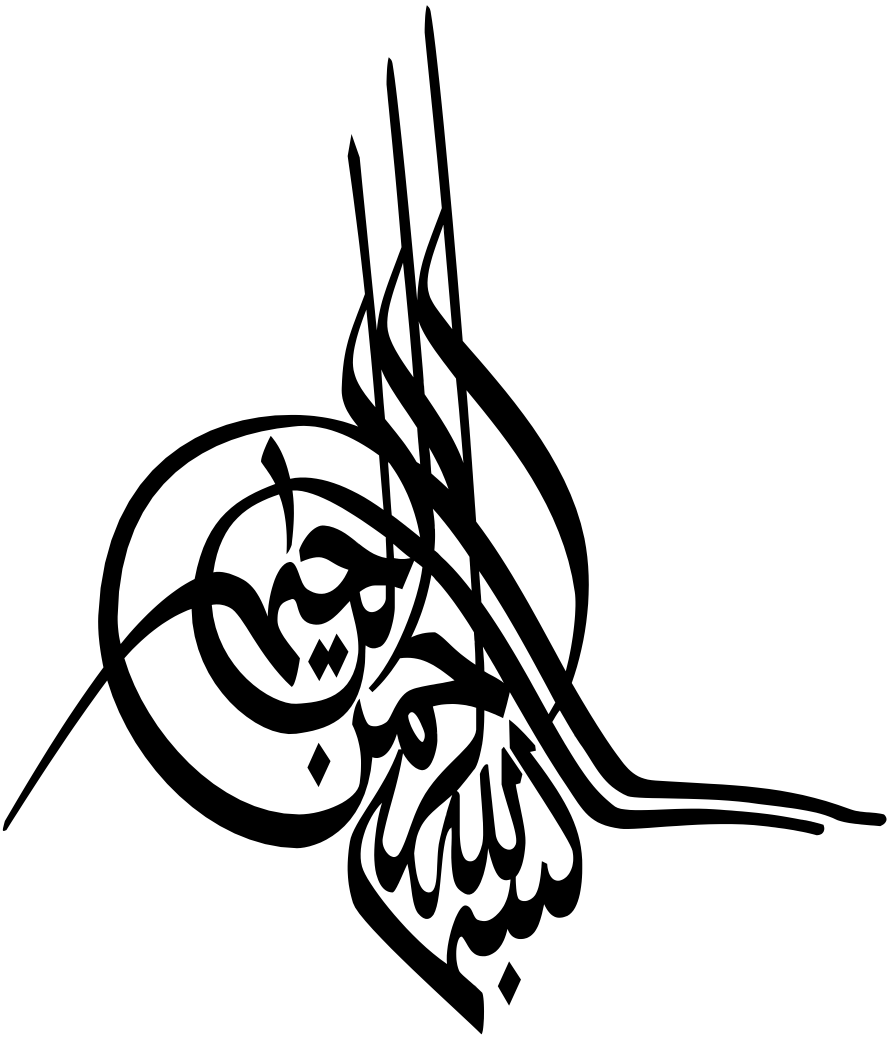
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

. قال تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: (يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات).

وقال كذلك: (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون).

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله:

اللهم أعطيتني النجاح فلا تأخذ مني التواضع، وإن أعطيتني التواضع فلا تأخذ مني اعتزازي بكرامتي.

اللهم اجعلني في عيني صغيرا وفيعين الناس كبيرا، واجعلني للنعم شاكرا وللنقم صابرا.

اللهم زدني ولا تنقصني، وأعطني ولا تحرمني، وأكرمني ولا تهني يا أكرم الأكرمين.

اللهم أسألك خير الدعاء وخير النجاح وخير العمل وخير العلم وخير الثواب.

فلك الحمد يا الله كما ينبغي لجلال وجهك

وعظيم سلطانك.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل
ليخرج إلى النور في شكل مذكرة هي ثمرة مشوارنا الدراسي.

نهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالد رحمه الله
كما نهديه إلى الوالدة الكريمة بارك الله في عمرها.

إلى كل أفراد العائلتين كلا باسمه
إلى كل من عبروا حياتنا فأحببناهم وأحبونا.

صالح
عبد القادر

شكر وتقدير

قال تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

نشكر الله العلي القدير الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، وذلل لنا صعابه.

نتقدم بالشكر الجزيل وخالص العرفان إلى كل من ساهم وقدم لنا يد العون في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد حتى ولو بكلمة طيبة.

ونخص بالذكر الأستاذ: بوزيدي رابح الذي أشرف علينا بكل سرور، ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة، راجين من الله عز وجل أن يجعلها في ميزان حسناته.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس مسؤول التخصص: توبزة بلقاسم الذي كان كريما علينا ولم يبخلنا وأفادنا بالكثير من المعلومات القيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة والطلبة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

صالح وعبد القادر.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر وتقدير	-
الإهداء	-
الفهرس	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
مقدمة	أ
الفصل الأول: أساسيات التنمية السياحية	
تمهيد	07
المبحث الأول: التنمية السياحية	08
المطلب الأول: التنمية والسياحة	08
المطلب الثاني: مفاهيم التنمية السياحية	13
المطلب الثالث: أهمية التنمية السياحية	16
المبحث الثاني: طبيعة التنمية السياحية	18
المطلب الأول: مكونات التنمية السياحية	18
المطلب الثاني: محددات التنمية السياحية	19
المطلب الثالث: أنواع التنمية السياحية وأشكالها	21
المبحث الثالث: خطة التنمية السياحية معوقاتها وعوامل نجاحها	25
المطلب الأول: خطة التنمية السياحية	25
المطلب الثاني: معوقات التنمية السياحية	29
المطلب الثالث: عوامل نجاح التنمية السياحية	34
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: معوقات التنمية السياحية في الجزائر ورهاناتها المستقبلية	
تمهيد	38
المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر	39
المطلب الأول: المقومات الطبيعية	39
المطلب الثاني: المقومات الثقافية	41
المطلب الثالث: المقومات القاعدية	43

المبحث الثاني: معوقات التنمية السياحية في الجزائر وتحدياتها	50
المطلب الأول: أسباب تأخر القطاع السياحي في الجزائر	50
المطلب الثاني: معوقات التنمية السياحية في الجزائر	51
المطلب الثالث: تحديات التنمية السياحية في الجزائر	57
المبحث الثالث: آليات تحقيق التنمية السياحية في الجزائر	62
المطلب الأول: السبل والتدابير اللازمة للتنمية السياحية في الجزائر	62
المطلب الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر أفاق (2025)	66
المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية للتنمية السياحية في الجزائر	75
خلاصة الفصل الثاني	77
الفصل الثالث: دراسة حالة ولاية جيجل	
تمهيد	79
المبحث الأول: التعريف بولاية جيجل	80
المطلب الأول: تقديم ولاية جيجل	80
المطلب الثاني: المنظمات السياحية بولاية جيجل	82
المطلب الثالث: المقومات السياحية وامكانيات الاستغلال والتأطير بولاية جيجل	83
المبحث الثاني: تحليل واقع التنمية السياحية في ولاية جيجل وإبراز معوقاتها وتحدياتها	93
المطلب الأول: تحليل الموقع والمنظمات السياحية بولاية جيجل	93
المطلب الثاني: تحليل إمكانيات الاستغلال والتأطير بولاية جيجل	95
المطلب الثالث: تحليل المقومات الطبيعية السياحية بولاية جيجل	100
المطلب الرابع: معوقات التنمية السياحية وتحدياتها بولاية جيجل	102
المبحث الثالث: آليات ومتطلبات التنمية السياحية في ولاية جيحل	105
المطلب الأول: المخطط التوجيهي للتنمية السياحية كألية استراتيجية لتنمية السياحة بولاية جيجل	105
المطلب الثاني: المخططات والانجازات للتنمية السياحية بولاية جيجل	108
خلاصة الفصل الثالث	114
الخاتمة	120
قائمة المراجع	–
الملاحق	–
الملخص	–

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع طاقات الإيواء حسب درجة التصنيف للفترة (2000-2009)	45
02	تطور عدد الفنادق في الجزائر حسب الدرجات من سنة (2005-2011)	46
03	تطور عدد الأسرة في الجزائر بحسب الدرجة الفترة من (2005-2011)	47
04	تطور الليالي السياحية في الجزائر في الفترة (2005.2011)	48
05	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (2005-2013)	49
06	الخسائر السياحية بسبب تدهور الوضع البيئي في الجزائر.	55
07	تطور عدد السكان بالمناطق الريفية والحضرية في الفترة (1966-1998)	60
08	طاقات الإيواء لفترة (2004-2013)	68
09	تدفق السياح للفترة (2004-2013)	69
10	خطة الأعمال بالأرقام لأفاق (2015)	70
11	الايرادات بالعملة الصعبة (2008-2013)	71
12	المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية للامتياز.	72
13	الفنادق التي شرع فيها والتي هي بصدد الانطلاق.	72
14	المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(2002-2012)	72
15	الدواوين المتواجدة في ولاية جيجل	83
16	أهم المقومات الثقافية والحضارية بولاية جيجل.	86
17	المنشآت الفندقية التي تحتويها ولاية جيجل.	88
18	المخيمات الموجودة في ولاية جيجل.	89
19	وكالات السياحة والأسفار لولاية جيجل.	90
20	بيوت الشباب لولاية جيجل.	91
21	وسائل نقل المسافرين.	92
22	تطور وكالات السياحة والأسفار للفترة الممتدة (2010- 2015)	93
23	حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار للفترة الممتدة (2010- 2015)	94
24	تحليل الاحصائيات الجدول (09)	94
25	تطور طاقات الإيواء في الفنادق للفترة الممتدة (2010- 2015)	95

26	حصيلة نشاط الفنادق سنتي(2014-2015)	96
27	تطور طاقات الإيواء في المخيمات للفترة الممتدة (2010- 2015)	96
28	طاقات استيعاب منشآت الإيواء سنة 2015	97
29	المقيمين في المرافق السياحية.	99
30	تطور عدد الشقق التي يستغلها السوح في موسم الاصطياف خلال الفترة (2010-2015)	100
31	الشواطئ المسموحة للسباحة في ولاية جيجل.	101
32	برنامج المخطط الخماسي: (2005-2009)	109
33	برنامج المخطط الخماسي(2010)	109
34	برنامج المخطط الخماسي (2011)	110
35	برنامج المخطط الخماسي (2012)	111
36	برنامج المخطط الخماسي (2013)	112
37	برنامج المخطط الخماسي (2014)	112

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسبة طاقة الاستيعاب لمنشآت الإيواء بولاية جيجل	98

مقدمة

تعد السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية، كما تعتبر من أكبر الصناعات في العالم لما حققته من نتائج معتبرة من حيث التدفقات والايرادات، ومن حيث مناصب الشغل التي توفرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أصبحت مختلف الدول تولي اهتماما متزايدا لهذا القطاع نظرا لما يقدمه من مزايا على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

والسياحة اليوم لم تعد مجرد نشاط ترفيهي للإنسان محصور بين المأكل والمشرب والتنزه فقط بل أصبحت صناعة تصديرية قائمة بداتها والتي تلعب دورا في عملية التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذه الأخيرة تنافست الدول لتطوير وتنمية هذا القطاع الحساس بمختلف الأليات والطرق، وإعداد خطط سياحية مدروسة ومضبوطة مبنية على منهج علمي صحيح وسليم كجزء متعلق بالتنمية الشاملة.

النشاط السياحي في الجزائر من ضمن القطاعات التي يتم الاعتناء بها في الآونة الأخيرة، وذلك في إطار الرؤية الشاملة والمستدامة لتحقيق التوازن بين البيئة والمجتمع والاقتصاد من خلال عدة مشاريع وخطط من أجل النهوض بهذا القطاع.

وبالرغم من هذه الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول، إلا أنه في الجزائر لم يرقا بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته محدودة إذا ما قارناها ببعض البلدان المجاورة رغم ما تتمتع به من مقومات طبيعية وثقافية وحضارية وغيرها، أضف إلى ذلك الجهود المبذولة في هذا الإطار وأيضا إلى المؤشرات الخاصة بنمو هذا القطاع والتي ما تزال دون المستوى المطلوب والذي يدفع نحو البحوث والدراسات في تشخيص وفهم تسيير هذه الامكانيات الهائلة.

1- الإشكالية:

وبناء على ما سبق وما تزخر به الجزائر من إمكانيات ومقومات لتنمية سياحتها. أستوجب على الجزائر معرفة كل المشاكل والعراقيل والتحديات الحالية والمستقبلية للقطاع، مع وضع مجموعة من الإجراءات والأليات والتدابير والخطط لمواجهتها. وعليه يمكن طرح الإشكالية من خلال التساؤل الرئيسي التالي: **ماهي تحديات التنمية السياحية ومتطلبات تحقيقها في الجزائر؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التنمية السياحية؟

- فيما تتمثل عوامل نجاح التنمية السياحية؟

- هل تمتلك الجزائر مقومات سياحية كافية لتنمية سياحتها؟

- ماهي المشاكل والعراقيل التي تواجه تنمية القطاع السياحي في الجزائر؟

- ماهي الأليات والمتطلبات المسطرة للتنمية السياحة في الجزائر؟

- كيف يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في تنمية السياحة في الجزائر؟

- ما واقع التنمية السياحية في ولاية جيجل؟

- ماهي العراقيل والتحديات التي تواجه التنمية السياحية في ولاية جيجل مع متطلبات النهوض بها؟

2- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سنحاول إثباتها أو نفيها والتي تكون احتمالا وإمكانية الوصول إلى حل المشكلة وذلك من خلال دراسة هذا الموضوع والمتمثلة في:

- الجزائر تزخر بمقومات وإمكانيات هائلة كافية لتنمية سياحتها.

- التدهور البيئي أحد تحديات التنمية السياحية في الجزائر.

- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يعتبر أحد الركائز الأساسية لتنمية السياحة في الجزائر.

- ولاية جيجل وجهة سياحية غنية بالمقومات السياحية.

- العقار السياحي من أهم المعوقات التي يعاني منها القطاع السياحي في ولاية جيجل.

3- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب توجهنا لدراسة هذا الموضوع ومن أهمها نذكر:

- إثراء الرصيد المعرفي وإفادة المهتمين بهذا الموضوع.

- إثراء المكتبة الجامعية وتنمية ثقافة الطلبة في هذا الموضوع.

- الأهمية الكبيرة والمتزايدة للقطاع السياحي في جميع دول العالم.

- اعتبار الموضوع حديث الساعة وخصوصا مع التقلبات الاقتصادية للبلاد.

- المساهمة في وضع اقتراحات لتنمية القطاع السياحي في ولاية جيجل.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة مفهوم التنمية السياحية من حيث أهدافها وأنواعها ومختلف أشكالها.

- معرفة متطلبات التنمية السياحية وعوامل نجاحها.

- معرفة أهم الأسباب والعراقيل التي يواجهها القطاع السياحي في الجزائر.

- توضيح أهم التحديات والخطط الاستراتيجية التي تتبعها الدولة منى أجل تنمية سياحتها.

- دراسة الواقع السياحي في ولاية جيجل من خلال تحليله وتحديد معوقاته.

5- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في:

- إبراز مختلف التحديات التي تواجهها التنمية السياحية في الجزائر بشكل عام وولاية جيجل بشكل خاص.

- الوصول إلى بعض التدابير والإقتراحات التي تحتاجها البلاد لتنمية سياحتها.

6- منهجية البحث:

حتى يتم إعطاء الاشكالية حقها من التحليل والتفسير وتسليط الضوء على مكونتها، وبلورة رؤيا تساعد على تجاوزها باقتراح حلول موضوعية تهتم بدراسة وتشخيص تحديات التنمية السياحية والمتطلبات اللازمة لتحقيقها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإلمام بالمفاهيم النظرية التي تتضمنها الدراسة بجمع البيانات والمعلومات وإيضاح الواقع والحقائق بالتحليل والتفسير بطريقة علمية، وفيما يخص الجانب التطبيقي تم الاعتماد على دراسة الحالة وذلك للارتباط والتلازم بين الإطار النظري والتطبيقي للدراسة

وذلك بالاعتماد على السجلات والوثائق الإدارية المحصلة من مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل واعتمادا أيضا على المقابلة مع مسؤوليها الذين أفادونا ببعض الحقائق والمعلومات ذات الصلة بالموضوع وجوانب الدراسة.

7- الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة المتاحة والتي سعدتنا في دراستنا هذا الموضوع وهي:

- **دراسة عوينان عبد القادر:** السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة (للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2012.

تناولت فيها تشخيص وفحص السياحة الجزائرية من خلال الإمكانيات والمعوقات، مع العقبات التي حالت دون النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، وأيضا ألية تنفيد الاستراتيجية السياحة للجزائر.

وقد توصل الباحث إلى أن للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 له دور كبير في تنمية السياحة في الجزائر، وأنه خطوة كبيرة للتطوير القطاع السياحي في الجزائر وذلك لما يحتويه من أهداف وأعمال كبيرة على المدى القصير والطويل.

- **دراسة عامر عيساني:** الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

تطرق فيها إلى مفهوم التنمية السياحية وأهدفها، مع مراحل تطور خطة التنمية السياحية في الجزائر ومقارنتها مع بعض دول الجوار تونس ومصر، مع شرح استراتيجية المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لأفاق(2025).

وقد خلص الباحث إلى ضرورة تنمية القطاع السياحي في الجزائر ورفعه إلى مصاف العالمية، وأيضا طريقة تنفيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق(2025).

- **دراسة وزاني محمد:** السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها المستقبلية بالنسبة للجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

وقد تطرق إلى مفهوم السياحة والسياحية المستدامة، وأيضا الواقع والتحديات الحالية والمستقبلية للسياحة الجزائرية، وخلص الباحث إلى أنه يجب التصدي إلى العقبات والتحديات التي يوجهها القطاع السياحي من أجل الوصول إلى تنمية سياحية شاملة ومستدامة.

8- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية والزمانية:** مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل وذلك خلال الفترة الممتدة من 03 أفريل إلى 25 ماي 2016.

9- صعوبات الدراسة:

واجهتنا في دراستنا عدة صعوبات منها:

- قلة الإحصاءات الدقيقة والوافية عن حالة القطاع السياحي الجزائري المتعلقة بالمداخيل أو الهياكل أو عدد السياح وخاصة للفترة الحالية.

- نقص المراجع المتخصصة في التنمية السياحية وخصوصا عن القطاع السياحي الجزائري.

- صعوبة الحصول على المعلومات داخل مديرية السياحة والصناعات التقليدية التي تخدم الموضوع.

- عدم إعطاء الطالب أهمية من طرف المسؤولين داخل مديرية السياحة والصناعات التقليدية.

10- هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول حيث يتطرق الفصل الأول إلى أساسيات التنمية السياحية، والذي يضم كل من:

- مفهوم التنمية السياحية.

- طبيعة التنمية السياحية.

- خطة التنمية السياحية معوقاتها وعوامل نجاحها.

أما في الفصل الثاني والذي جاء بعنوان معوقات التنمية السياحية في الجزائر ورهاناتها المستقبلية والذي سوف يتطرق إلى:

- المقومات السياحية في الجزائر.

- معوقات التنمية السياحية في الجزائر وتحدياتها.

- آليات تحقيق التنمية السياحية في الجزائر.

وأما فيم يخص الفصل الثالث فتتناول فيه الدراسة التحليلية للتنمية السياحية في ولاية جيجل، وتطرقنا من خلاله إلى:

- التعريف بولاية جيجل.

- المقومات السياحية وإمكانية الاستغلال والتأطير بولاية جيجل.

- تحليل واقع التنمية السياحية بولاية جيجل.

- المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية السياحية بولاية جيجل.

- آليات ومتطلبات التنمية السياحية في ولاية جيجل.

الفصل الأول

أساسيات التنمية السياحية

تمهيد	
المبحث الأول	التنمية السياحية
المبحث الثاني	طبيعة التنمية السياحية
المبحث الثالث	خطة التنمية السياحية معوقاتها وعوامل نجاحها
خلاصة	

تمهيد:

تعد التنمية السياحة الشغل الشاغل لمعظم دول العالم وحكومات العالم، وحتى تتحقق هذه التنمية فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجسيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، ضمن سياسات واستراتيجيات كلية قطاعية، للوصول إلى الأهداف المرجوة، وعلى هذا الأساس يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعمول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ولمحاولة معرفة التنمية السياحية ومعرفة كل ما يتعلق بها من جميع الجوانب قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

فالمبحث الأول يتعلق بمفهوم التنمية السياحية وأهافها وأهميتها.

أما المبحث الثاني يتناول طبيعة التنمية السياحية من حيث مكوناتها ومحدداتها وأهم مشاكلها.

أما المبحث الأخير من هذا الفصل فسيبرز خطة التنمية السياحية والمعوقات التي تواجهها وعوامل نجاحها.

المبحث الأول: التنمية السياحية

إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر في سياق الأنواع العديدة للتنمية، والتي تلعب دور في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة وذلك لما تحويه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والمادية والبشرية، فمع وجود تنمية سياحية تكون هناك تنمية اقتصادية باعتبار السياحة نشاطا اقتصاديا. فماذا نعني بالتنمية السياحية؟

سنقوم في هذا القسم بالتطرق إلى ما يلى:

- التنمية والسياحة.
- مفاهيم في التنمية السياحية.
- أهمية التنمية السياحية.

المطلب الأول: التنمية والسياحة

قبل التوجه إلى موضوع التنمية السياحية وما تحتويه، سنقوم بتوجه لمعرفة كل من مفهوم التنمية والسياحة.

1. التنمية:

أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعلمية التطبيقية)، وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها.

1.1. تعريف التنمية:

"التنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فترات زمنية معينة، وتخضع لإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية لإخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم"[1].

وتعرف أيضا: "العملية التي تبدل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية وإقليمية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية وتوجهها لحل مشاكل المجتمع"[2].

كما تعرف أيضا: "هي تعبير للزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن بل أن بعض الباحثين يذهب إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي استنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكاني في الدول النامية"[3].

ولقد برز مفهوم التنمية في علم الاقتصاد ثم انتشر في باقي المجالات وعليه ظهرت عدة أنواع من التنمية: التنمية سياسية، التنمية ثقافية، التنمية بيئية، التنمية بشرية.

1. 2.النمو الاقتصادي: يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد وليس من الضروري أن يكون هناك نمو اقتصادي مصحوب بتنمية وذلك بسبب عدة اختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[4].

1. 3. التنمية الاقتصادية: هي الجانب المادي الذي تقوم الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل

[1] إبراهيم العيساوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، الإسكندرية، مصر، 2001، ص13.

[2] خالد مصطفى قاسم، **ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص19.

[3] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل الى علم التنمية، الطبعة الأولى**، دار الشروق، عمان، الأردن،2009،ص29.

[4] إبراهيم العيساوي، مرجع سابق، ص14.

القومي بحيث يترتب تبعا على هذا ارتفاع في متوسط دخل نصيب الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية[1].

وتتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في عنصرين أساسيين هما:

- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية.

- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة.

2- السياحة:

1.2- تعريف السياحة: لقد اختلفت تعاريف السياحة باختلاف الجهات التي ينظر إليها منها فهناك من ينظر للسياحة على أنها ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ومنهم من ينظر إليها أنها صناعة القرن العشرون أو بترول القرن الواحد والعشرون، ولعل أبرز التعاريف الملمة والشاملة للسياحة ما يلي:

*** السياحة في الإسلام:**

قد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضع، منها سورة التوبة لقوله تعالى: "براءة من الله ورسوله الذين عاهدتم من المشركين فسيحو في الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين"[2]. معناه سيروا أيها المشركين سير السائحين أمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض من خلالها لكم أحد[3].

إضافة إلى ذلك فإن من فرائض الإسلام حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا وهذا ما يصنف ضمن السياحة الدينية، وفي سورة التحريم ورد قوله تعالى في الآية الرابعة: "عسى ربه أن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وابكارا"[4]، ومعنى السائحات هنا صائمات وسمي الصائم سائحا لأنه يسيح من النهار بلا زاد وقال بعض المفسرين مهاجرات أو صائمات[5].

*** السياحة عند بعض الباحثين:**

---

[1] أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.، ص68.

[2] **سورة التوبة**، رقمها9، مدنية الآية رقمها1/2.

[3] زيد منير سلمان، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص169.

[4] **سورة التحريم**، رقمها 66، مدنية الآية رقم5.

[5] نعيم الظاهر، إلياس سراب، **مبادئ السياحة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص28.

تعريف جوير فرولر"GUYER FREULLER"(1905): "السياحة ظاهرة من الظواهر العصرية تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة"[1].

وعرفها الاقتصادي النمساوي"هيرمان فون شوليران" "HERMAN VON SHOLLERON"سنة 1910م على أنها: "الاصطلاح الذي يطلق على أية عملية من العمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال وإقامة الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا"[2].

وعرفها أيضا قاموس لاروس "LA ROUSSE" على أنها: "عملية التنقل من أجل الترفيه وهي مجموعة الأنشطة المالية، التقنية الثقافية في بلد أو منطقة ما حسب عدد السياح"[3].

*** تعريف السياحة حسب المنضمات الدولية للسياحة:**

تعرف السياحة حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي للسياحة سنة1972 على أنها: "فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي"[4].

حسب التعريف فإن السياحة تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى بسبب اختلاف طبيعتها وأدواتها.

*** تعريف السياحة حسب المنضمة العالمية للسياحة (OMT):**

عرفتها المنضمة العالمية للسياحة خلال المؤتمر الدولي لإحصائيات السياحة والسفر المنعقد بأوتاوا (كندا) سنة 1991م كما يلى: "تضم السياحة أنشطة الأشخاص المسافرين إلى مكان خارج بيئتهم المعتادة والبقاء هناك مدة لا تزيد عن سنة واحدة، وذلك لغرض المتعة أو التجارة أو لأي غرض أخر"[5].

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن السياحة هي نشاط إنساني ينتج عنه الانتقال من مكان إلى أخرى في مدة معتبرة من أجل الترفيه والاستجمام، والذي بدوره يخلق الاتصال بين الأشخاص الذين يزورون

[1] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص22.

[2] زيد منير عبوي، **فن ادارة الفنادق والنشاط السياحي**، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص169.

[3] Ahmad Tassa**, Economique touristique et aménagement du territoire**, op4, Alger, 1993, p:20.

[4] عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص27.

[5] j, Christopher Holloway and others**, The Business of tourism**, Eighth edition, prentice hall, Pearson education, rotolito Lombardo, Italy, 2009, p8.

مكانا ما والسكان الأصليون لهذا المكان لتشكل لنا اتصال ثقافي وحضاري بين الشعوب التي تساهم في عملية تنمية ظاهرة السياحية.

2.2- خصائص السياحة: تتمثل خصائص السياحة في:[1]

- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تمثل ناتج مادي يمكن نقله من مكان لأخر.

- المنتج السياحي منتج مركب، فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض وتتأثر بالقطاعات الأخرى.

- إن المنتج السياحي يتمثل في عوامل الجدب السياحي وهو ذوا طبيعة خدماتية وله نفس طبيعة الخدمات.

- السياحة الدولية منتوج تصديري يتعرض في بعض الأحيان إلى درجة عدم الاستقرار لأنه يتعلق بتأثيرات ومرونة عالية لكل من السعر والدخل.

- موسمية المنتج السياحي والتي تؤثر على النشاط السياحي.

3.2- أنواع السياحة: تتعدد أنواع السياحة بتعدد معايرها فنجد:[2]

- حسب عدد الاشخاص: فنجد السياحة الفردية والسياحة الجماعية.
- حسب وسيلة النقل المستعملة: فنجد السياحة البرية والسياحة الجوية والسياحة البحرية.
- حسب جنسيات السياح: فنجد السياحة الداخلية والسياحة الخارجية.
- حسب الغرض من السياحة: فنجد السياحة العلاجية، الرياضية، الثقافية، الترفيهية، الدينية، الاجتماعية.
- حسب السن: فنجد سياحة الشباب، سياحة الطلائع، سياحة الناضجة، سياحة المتقاعدين.
- حسب مدة الاقامة: فنجد فيها السياحة الموسمية والسياحة العابرة.

[1] عبد القادر هدير،_مرجع سابق، ص29.

[2] أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب للنشر، القاهرة، 1988، ص18.

4.2- أهمية السياحة: أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة أهمها:[1]

- **الأهمية الاقتصادية:** خلق مناصب عمل، زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، تحسين في ميزان المدفوعات للدول.

- **الأهمية الاجتماعية:** فالسياحة تساهم في استعادة الانسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة وفعالية.

- **الأهمية الثقافية :** تعد السياحة إدارة للاتصال الفكري وتباذل الثقافات والعادات والتقاليد بين الشعوب.

- **الأهمية السياسية:** تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول وتساهم في حل العديد من المشكلات السياسية فهي وسيلة لإرساء سبل السلام والتعاون في العالم.

المطلب الثاني: مفاهيم التنمية السياحية

تعد التنمية السياحية إحدى وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وزيادة في الدخل والربح، فظلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية الثقافية لعامة أفراد المجتمع، لهذا سنحاول في هذا المطلب تعريف التنمية السياحية ومختلف أهدافها.

1- مفاهيم التنمية السياحية:

1-1 - تعريف التنمية السياحية: هناك عدة تعاريف للتنمية السياحية فبعظها لها علاقة ببروز السياحة كظاهرة حضارية واجتماعية من ناحية وظاهرة اقتصادية من ناحية أخرى، وأيضا يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

"الاستخدام الأمثل أو تفعيل كافة موارد البيئة السياحية المتاحة لزيادة التدفق السياحي الرشيد وذلك من خلال الأخذ بمختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية السياحية المتواصلة، وتعني تعظيم

[1] صالح بزة، **تنمية السوق السياحية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2006، ص22.

النتائج والأثار الايجابية وتقليص الأثار السلبية للسياحة والعمل على تحقيق التنسيق والتوازن بين مختلف القطاعات المرتبطة بالسياحة من خلال التخطيط العلمي والاستفادة من تجارب دول أخرى"[1].

– تعريف أحمد الجلاد: "التنمية السياحية هي مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي"[2].

وتعرف أيضا على أنها: "توفير التسهيلات والخدمات لإشباع الحاجات ورغبات السياح وتشمل أيضا بعض تأثيرات السياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة، فهي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها"[3].

وتعرف أيضا على أنها: "تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جدب سياحي وسكانية في المناطق النائية"[4].

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية السياحية هي مختلف الجهود والخطط والبرامج التي تهدف إلى التطوير المستمر والمتوازن في الموارد السياحية من خلال توفير الخدمات والتسهيلات لإشباع حاجات ورغبات السياح.

1-2- أهداف التنمية السياحية:

لتحقيق التنمية السياحية بالمعنى المتكامل هو هدف في حد ذاته وفي الوقت ذاته هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وكل هدف له علاقة بالأخر كحلقة متسلسلة وهذا من خلال النواحي التالية:

[1] يسري دعبس، **التنمية السياحية المتواصلة**، البيطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص511.
[2] أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئية**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب، مصر، 2002، ص43.
[3] عثمان محمد غنيم، بنينا نبيل سعد، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص54.
[4] صبري فارس الهيت، **التخطيط الحضري**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص11.

✓ **من الناحية الاقتصادية:** والتي نوجزها فيما يلي: [1]

– زيادة العائدات الاقتصادية من ضرائب مختلفة والرسوم والذي يعود بالإيجاب على السكان المحلين من جهة ودعم مشاريع التنمية السياحية من جهة أخرى.

– تحسين وضع ميزان المدفوعات فالسياحة مصدر مهم للعملة الصعبة وهي تمثل أحدى الصادرات الهامة وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي.

– تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية بما يحقق توفير وإيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.

– توفير خدمات البنية التحتية وذلك من خلال تشجيع الاستثمار السياحي وتسهيل عمل شركات الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على الأجهزة والمعدات اللازمة لمشاريعهم.

– زيادة مستويات الدخول أي تحسين معيشة الأفراد من خلال الموارد المالية التي توفرها السياحة وبالتالي يخلق القدرة لديهم للإنفاق[2].

– خلق فرص عمل جديدة من خلال التقليل من البطالة وحدة نسب تفاقمها نتيجة إرتفاع تدفق السائحين إلى المقاصد السياحية.

– تنشيط الصناعات التي تعتمد على التنمية السياحية.

✓ **من الناحية الاجتماعية:** والمتمثلة في:[3]

– زيادة المعارف والتعرف على عادات وتقاليد وثقافات الأخرين، وتفادي النشاطات التي تؤدي إلى تدهور القيم الحضارية والاجتماعية.

– توفير تسهيلات ترفيهية وثقافية والاستجمام للسكان المحلين إلى جانب السائحين، أي تحسين مستوى المجتمعات بتحسين نمط حياتهم.

– حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات والذي يؤدي إلى الاهتمام بالسائحين والعمل على نشر الوعي بينهم.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد عليا الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص21.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص17.

[3] محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2009، ص54.

✓ **من الناحية البيئية:** وتتمثل في:[1]

- المحافظة على جمال الطبيعة والبيئة، ومنع تدهورها.

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

- الحفاظ على موارد التراث القومي وإحياء فن العمارة.

- وضع إجراءات حماية للبيئة وتطويرها كسبيل رئيسي من سبل التنمية المتواصلة.

✓ **من الناحية الثقافية والسياسية:** وتتمثل في:[2]

- التعرف على الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.

- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية المختلفة.

- زيادة التفهم لأوضاع الأخرين وظروفهم المعيشية والحياتية.

- تشجيع القطاع الخاص بشتى الحوافز لتوسيع دائرة اهتماماته بالتنمية المتوازنة والمتواصلة.

- رفع مستوى الوعي الشعبي بالسياحة.

- إصدار التشريعات اللازمة ورفع مستوى خدماتها.

المطلب الثالث: أهمية التنمية السياحية

ترجع أهمية التنمية السياحية لأسباب عديدة منها:[3]

- إن السياحة صناعة تصديرية تسلم فورا في المقصد السياحي بصورة مباشرة دون تحمل أي نفقات(النقل والتخزين) وبالتالي تحقيق زيادة في ميزان المدفوعات.

[1] جليلة حسن حسنين، **دراسات في التنمية السياحية**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006، ص14.

[2] يسري دعبس، **التنمية السياحية المتواصلة**، مرجع سابق، ص516.

[3] عثمان محمد غنيم، بنينا نبيل سعد، مرجع سابق، ص54.

– الاستخدام الأمثل للبيئة الطبيعية والاجتماعية من خلال إيجاد البدائل المناسبة للاستخدام البشري لموارد البيئة الطبيعية، كما هو الحال في مناطق المحميات الطبيعية كنمط من أنماط السياحة البديلة أو المتوافقة مع البيئة واستخدامها استخداما أمثل مع المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي.

– تحقيق الانتعاش الاقتصادي لدولة المقصد السياحي عن طريق تنمية حصيلة العلاقات الأجنبية مما يساهم في تغطية احتياجات التنمية السياحية للبلد من المكونات الانتاجية اللازمة للنشاط الإنتاجي في جميع القطاعات[1].

– المساهمة في تخفيف عبئ البطالة وتوفير فرص عمل كثيرة لأن السياحة تعتمد على العنصر البشري وتتطلب اليد العاملة.

– المساهمة في التنمية المحلية والعمرانية، وذلك عن طريق تنمية مناطق جديدة للجدب السياحي في مجالات مختلفة، مما يسهم هذا في تحقيق نمو متوازن على الاقتصاد الكلي وفي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأقاليم السياحية المختلفة.

– تساعد التنمية السياحية على تحسين البنية التحتية والهياكل القاعدية، وهذا يودي إلى تحسين الخدمات السياحية بمختلف الأنواع.

– الارتقاء بأماكن الايواء السياحي والفندقي من مختلف الدرجات من خلال التركيز على المقاصد السياحية ذات الخصوصية الطبيعية والثقافية.

– تؤدي التنمية السياحية إلى تطوير حركة النقل والإيواء السياحي والصناعات المرتبطة بقطاع السياحة.

– تسيير عملية المعاصرة أو الحداثة بتعليم الشباب والمجتمع وتساعد في تلاقي الحضارات والثقافات المختلفة وتشجيع الاتصال الثقافي.

– تنمي لدى المواطن شعور بالانتماء إلى وطن وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر.

– توفير التمويل اللازم للحفاظ على تراث المباني والمواقع الاثرية والتاريخية.

[1] جليلة حسن حسنين، مرجع سابق، ص13.

– تنشيط الصناعات الشعبية والتقليدية باستخدام الموارد المحلية لأن هذه المنتجات تعتبر منتجات فنية ثقافية يقبل عليها السائح.

– تساعد في إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة ومحتوياتها.

– تحقيق إدارة جيدة للنفيات للتخلص منها بشكل علمي سليم.

– إعطاء الأجانب الفرصة للتأثير والتأثر المحبب في منطقة الجدب التي لا يعرفون عنها الكثير.

المبحث الثاني: طبيعة التنمية السياحية

سوف نحاول في هذا القسم بإبراز مكونات التنمية السياحية ومحدداتها وأشكالها وأنواعها.

المطلب الأول: مكونات التنمية السياحية

تتكون التنمية السياحية من عدة مكونات أهمها:[1]

- **عناصر الجدب السياحي:** وهي تتمثل في العناصر الطبيعية وعناصر بشرية والتي من صنع الانسان كالمناطق الأثرية والتاريخية، المتنزهات.

- **النقل:** بكل أنواعه، البري، الجوي، البحري.

- **أماكن النوم:** سواء العامة منها كالفنادق أو أماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة وشقق الإيجار.

- **خدمات البنية التحتية:** كالمياه والكهرباء والاتصالات...الخ.

- **التسهيلات المساندة:** بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك والتأمينات.

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا.

المطلب الثاني: محددات التنمية السياحية

من أجل الوصول إلى سياسة سياحية ناجحة يجب أخد بعين الاعتبار مجموعة من الاجراءات والاهتمام ببعض الجوانب وخاصة في الدول النامية وهي:[2]

- **وضع أسعار في متناول السياح:**

بغض النظر عن مشروعات البنية الأساسية والتي تعد ضرورة ملحة للقيام بأي نشاط سياحي، من شبكة طرقات ووسائل اتصال فعالة وخدمات وماء وكهرباء و صرف صحي وتوفير الأمن فلابد أيضا من توفير

[1] غنيم، محمد عثمان، **التخطيط السياحي والتنمية**، الأردن، 2004، ص45.

[2] عبد القادر هدير،ـمرجع سابق، ص24.

تسهيلات في الإقامة والإطعام والشرب وخدمات النقل السياحي وغيرها، ومتطلبات النشاط السياحي ذات نوعية جيدة والأسعار التنافسية مقارنة بالمناطق الأخرى.

• الموقع:

يعد الموقع الجغرافي العامل الأساسي في السياحة، فعلى أساسه تحدد نفقات الرحلة من حيث الأهمية فإذا كان هناك موقع جيد فإن السائح لا يهمه كم يدفع، ولكن المهم الوصول إلى هذا المكان، كالسياحة في الجنوب الجزائري، فبالرغم من قساوة الطبيعة وقلة المواصلات إلا أنه نجد أغلب الوافدين إلى الجزائر يفضلون الأماكن السياحية الجنوبية على الشمال والوسط، والإقبال الكبير الذي عرفه مهرجان تمنراست في سنة لذليل على ذلك، ومن هنا فان الموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية للاستمتاع بالمناطق والأثار الموجودة ويتوقف نجاح الدولة النامية لمواجهة مشكلة المسافة على التعاون بينها وبين شركات النقل الجوي إذ قد يظهر عدد من الاحتمالات في هذا الشأن منها:

– إعطاء شركات النقل مزايا للتدخل في التسويق السياحي ووضع البرامج السياحية في مجال الرحلات أو القيام بدعم الاسعار.

– على الدولة المستقبلة للسياحة إنشاء شركات للنقل الجوي.

– إن تحقق شركات النقل الجوي مزايا لجلب المتعاملين معها.

• الأماكن الأثرية:

لها تأثير كبير وموضوعي على التطور السياحي وتعد جادبة وقوية للسياح وتقسم المواقع الأثرية إلى قسمين:[1]

– **مواقع أثرية تاريخية:** وهي التي ترتبط بكل الثقافات الانسانية.

– **مواقع تاريخية خاصة:** وهي التي ليست معروفة لدى عامة الناس ويتجه اليها الباحثون والدارسون والمختصون وتجدب في العادة نسبة متوسطة من السياح.

[1] عبد القادر هدير، مرجع سابق، ص25.

• طبيعة ومصدر الاستثمار في السوق السياحي:

يتطلب النشاط السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمنشآت السياحية كالفنادق والمراكز السياحية وغيرها من المشاريع التي تخدم القطاع السياحي، ونظرا لكون الاستثمارات التي تخدم القطاع السياحي بصورة مباشرة تتطلب حجما كبيرا من التمويل، مما يجعل القطاع الخاص في الدول النامية متردد للقيام بالاستثمار السياحي، نظرا لبقاء الاستثمار في أصول ثابتة من 20 إلى 25 سنة، مع ما يحدث من اضطرابات في السوق السياحي والتغيرات السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى مشكل موسمية الطلب السياحي، لذلك عمدت الكثير من الدول النامية إلى تقديم قروض طويلة الاجل، والاستفادة من الشركات السياحية المتعددة الجنسيات، وعموما تلجأ الدول النامية إلى نوعين من الاستثمارات السياحية، استثمارات القطاع الخاص والأجنبي واستثمارات القطاع العام.

بالإضافة إلى هذه العوامل نذكر منها عوامل أخرى يجب توفرها لدفع عجلة السياحة لأي بلد والمتمثلة في:[1]

- الحالة الاقتصادية للدولة.
- المستوى الثقافي والمادي العالي للأفراد.
- الوضع السياسي المستقر.

المطلب الثالث: أنواع التنمية السياحية وأشكالها

1- أنواع التنمية السياحية: للتنمية السياحية أنواع أهمها:[2]

- **التنمية السياحية الشاملة:** وهي تنمية شاملة للنهوض بجميع القطاعات الوطنية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، الحضارية، والسكانية) والتي تتطلب الكثير من الأموال والجهود.

[1] خالد كواش، **السياحة كنشاط اقتصادي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص181.

[2] يسري دعبس، مرجع سابق، ص520.

- **التنمية السياحية المستدامة:** وهي العمل على استخدام الموارد البيئية السياحية الطبيعية والثقافية والاجتماعية وصيانتها والمحافظة عليها على فطرية هذه الموارد، لأنها ليست ملكا للأجيال الحاضرة فقط.

- **التنمية المكانية** : وتقسم على أساس المستوى المكاني إلى:[1]

أ- **تنمية سياحية محلية:** تتضمن خدمات البنية التحتية، مناطق الجدب السياحي، شبكات النقل والتوزيع الخدمات.

ب- تنمية سياحية إقليمية: تركز على كافة الخدمات السياحية والسياسية والاستثمارات والتشريعات والهياكل السياحية.

ج- تنمية سياحية دولية: تركز على عناصر الجدب السياحي وخدمات النقل وتسير قدوم الأفواج السياحية عبر مختلف المعابر الحدودية والموانئ والمطارات.

2- أشكال التنمية السياحية: تأخذ التنمية السياحية شكلين هما: التنمية السياحية الرأسية، التنمية السياحية الأفقية[2].

أ- **التنمية السياحية الرأسية:** تتكون من مجموعة من العناصر إذا تحققت نجحت التنمية السياحية وذلك من خلال:

- الاعتماد على العنصر البشري من خلال تكوينه وتدريبه حسب متطلبات السوق العالمية؛

- إنشاء المعاهد والكليات المتخصصة في السياحة والفندقة؛

- تشجيع ودفع البحوث والدراسات المتعلقة بالتسويق والترويج السياحي؛

- جلب الخبراء وتوفير الاستشارات من طرف الدولة الرائدة في مجال السياحة؛

- تشجيع ودفع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي؛

- إصدار قوانين وتشريعات محفزة على العمل في المجال السياحي، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم؛

[1] نور الدين هرمز، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد29، العدد3، 2006، ص19.

[2] يسرى دعبس، مرجع سابق، ص ص537،538.

– وضع الميزانيات المالية اللزمة لتحقيق الأهداف المرجوة؛

ب– التنمية السياحية الأفقية: وتتكون من:

– الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية لإتمام المشاريع السياحية؛

– تشجيع إقامة القرى السياحية والفنادق الكبرى والمتوسطة لاستيعاب كافة المستويات والأذواق؛

– إقامة المراكز السياحية المتكاملة ونشرها بالقرب من المناطق السياحية؛

– تجهيز وتخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات السياحية؛

– تشغيل القوى العاملة والإسهام في إيجاد الوظائف المناسبة لها؛

– تطوير الإطار المؤسساتي والهيكلي لقطاع السياحة؛

– تطوير الوسائل الخاصة بالاتصالات؛

كما تأخذ التنمية السياحية أنواعا وأشكالا متعددة منها:[1]

أ– تطوير المنتجعات السياحية:

وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام.

ب– القرى السياحية:

وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جداً في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم والحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وتستهوي سكان المدن حباً في التغيير والبساطة.

ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، ملاعب جولف، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى.

[1] عصام حسن السعيدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص137،138.

يتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

ج- منتجعات المدن:

يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع(فنادق، استراحات،...الخ) في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

د- منتجعات العزلة:

أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشمولها، وغالبا يتم اختيار موقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.

هـ - السياحة الحضرية:

وهي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة، وتشمل مرافق الاقامة والسياحة جزءا لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها، وقد أخدت الكثير من الحكومات حاليا على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع السكان المحلين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

و- سياحة المغامرة:

وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة[1].

ز- سياحة الرياضة البحرية:

يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار أو البحيرات)، تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب...الخ[2].

[1] طارق كمال، **السياحة والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص49.

[2] عصام حسن السعيدي، مرجع سابق، ص138.

المبحث الثالث: خطة التنمية السياحية ومعوقاتها وعوامل نجاحها

من أجل الوصول إلى تنمية سليمة وبتحقيق أهداف يجب معرفة خطة التنمية السياحية والمعوقات التي تواجه التنمية السياحية وعوامل نجاحها

المطلب الأول: خطة التنمية السياحية

1- تعريف خطة التنمية السياحية:

تنحصر خطة التنمية السياحية في أنها: "رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية معينة، وهذه العملية تقتضي حصر الموارد السياحية في الدولة انطلاقا من قاعدة قوية من المعلومات والمعطيات والإحصائيات تضمن تحديد أهداف واضحة وإعداد برنامج متناسق بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية"[1].

2- الأهداف التي تسعى خطة التنمية السياحية تحقيقها:

للتنمية السياحية خطة تسعى من ورائها لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

- تطوير النشاط السياحي عن طريق توظيف المنهج العلمي الذي ينضم إدارة النشاط السياحي بكل عناصره ويوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات؛

- تزويد الجهات المسؤولة عن النشاط بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها مما يسهل عملها ويوفر كثيرا من الجهد الضائع؛

- توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة وتنسيق عملها للتقليل من ازدواجية القرارات وتوجيهها ناحية الهدف العام من النشاط؛

- تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل؛

- تحدد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، وتساعد على رسم السياسات السياحية ووضع الاجراءات التنفيذية لها؛

[1] نور الدين هرمز، مرجع سابق، ص14.

[2] محمد الصريفي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص250.

– تساعد على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى والعمل على تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوياتها؛

– تساعد على زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع وتوزيع ثمار تنميته على أفراد المجتمع كما تقلل من سلبيات السياحة؛

– تساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط والتأكد على إيجابية

3– مراحل إعداد خطة التنمية السياحية:

تشمل عملية إعداد خطة التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كالتالي:[1]

أ – إعداد الدراسات الأولية.

ب– تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجعة خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار.

ج– جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية.

د– تحليل البيانات (المسوحات): وتشمل هذه المرحلة على تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات وتوليفها والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة، ورسم خطواتها العامة والتفصيلية.

هـ– إعداد الخطة: وهنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقييم هذه(البدائل) لاختيار ما هو ملائم ومناسب لتنفيذ الخطة، وكذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.

و– تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة.

ر– تقييم ومتابعة الخطة السياحية وتعديلها وفق التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر ذلك.

والجدير بالذكر أن المسوحات وجمع البيانات وتحليلها تشكل المدخلات الأساسية لخطط التنمية السياحية وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين، وأهم الجوانب التي يمكن جمع معلومات عنها:

- ✓ عناصر الجذب السياحي.

[1] صالح بزة، مرجع سابق، ص43.

- ✓ المرافق والخدمات.
- ✓ وسائل النقل.
- ✓ خدمات ومرافق البنية التحتية.

وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه، وأيضاً ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه الإنفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية، وخطوط النقل الجوي...الخ.

3- تشمل عملية تحليل البيانات ثلاثة محاور رئيسية هي:[1]

أ- تحليل الأسواق السياحية من حيث:

- التوقعات المستقبلية (الطلب السياحي على مرافق الإقامة).
- تحديد الحاجات من مرافق الإقامة والخدمات العامة وخدمات البنية التحتية.

فمثلاً: يمكن تحديد معدلات الطلب على الأسرة الفندقية كالتالي:

(عدد السياح في فترة زمنية محددة × معدل فترة الإقامة / ليلة)

(عدد الليالي في فترة زمنية محددة × معامل الإشغال / الإقامة)

مثال: لاحتساب الطلب السنوي:

(سائح في السنة × 7ليالي =2555 سريرا 100000)

(ليلة × 75 نسبة الإشغال)

ب- التحليل المتكامل:

يمثل هذا التحليل العناصر التالية:

- خصائص البيئة الطبيعية

[1] نور الدين هرمز، مرجع سابق، ص25.

- العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

- عناصر الجدب السياحي.

- الأنشطة السياحية.

- السياسات والخطط المتوفرة.

- الطاقات الاستيعابية.

يتم في هذه المرحلة من التحليل الوصول إلى الاستنتاجات الخاصة بالفرص المتاحة أو المعطيات والمقومات المتوفرة وكذلك تحديد العوائق التي يمكن أن تتحول دون تحقيق التنمية السياحية، وتشمل العناصر التي ينبغي تحليلها في هذا المحور ما يلى:

- خصائص البيئة الطبيعية: المناخ، التربة، الحياة البرية...الخ.

- خصائص مواقع العناصر السياحية مثل: وجود معادن قابلة للاستغلال، القدرة الزراعية.

- أنماط استعمالات الأراضي والاستيطان.

- مرافق الإقامة، والخدمات السياحية.

- خدمات النقل الحالية والمخططة وأنواع البنية التحتية الأخرى.

ج- تحليل العناصر المؤسسة: للقطاع السياحي على الصعيدين العام والخاص ويتضمن آليات التنفيذ والمتابعة والمراقبة والسياسات والاستراتيجيات وتوفر القوانين والأنظمة والقدرة المالية والاستثمار وبرامج التعليم والتدريب السياحي.

- تشكل هذه المرحلة من التحليل القاعدة الأساسية التي توفر المدخلات الرئيسية اللازمة لوضع الخطة التنموية السياحية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية السياحية ووسائل الحد منها

1- معوقات التنمية السياحية: توجد العديد من العوامل التي تحول دون تحقيق التنمية السياحية ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلى:[1]

أ- **معوقات خاصة بالتخطيط السياحي:** ويمكن تلخيصها في:

- غياب قاعدة محكمة للبيانات والإحصائيات السياحية في مختلف البلدان.
- عدم تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع والمناطق ذات الأولوية في المجال.
- ندرة البحوث والدراسات العلمية في المجال السياحي.
- نقص الخبراء والمختصون وضعف التأييد الحكومي للقطاع السياحي.

ب - انخفاض الوعي الثقافي والسياسي: وترجع أسباب ذلك إلى:

- ارتفاع نسبة الأمية بين الشعوب.
- عدم اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بالتنمية السياحية.
- غياب الحملات التحسيسية للتعريف بأهمية هذا النشاط.

ج- سوء توجيه الاستثمارات: ويرجع ذلك إلى:

نقص خبرة القائمين على تخطيط هذه الاستثمارات من جهة، ومن جهة أخرى سياسات وبرامج الحوافز المقدمة(الجباية والمالية) التي لا يتم تصميمها وفقا للمتطلبات الحقيقية لخطط التنمية.

هذا الخلل التوجيهي للسياسات يمكن أن يترجم بعدم وجود معايير واضحة للتفرقة بين المشروعات وفقا للجدوى الاقتصادية والمنافع الاجتماعية لكل مشروع، يضاف إلى ذلك عدم كفاية رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار السياحي وكذا صعوبة الحصول على العقارات، هذا راجع عن تعقد الاجراءات الإدارية لملفات الاستثمار وتضارب الاختصاصات بين العديد من الوزارات.

[1] أيمن برنجي، **الخدمات السياحة وأثرها على سلوك المستهلك**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، ص ص59،61.

د- البيروقراطية وفشل الإدارة الفندقية:

لقد أسهمت البيروقراطية الإدارية والأنظمة المالية والتجارية وعدم توافر الخدمات والمهارات الإدارية خاصة الفندقية منها إلى حد كبير في تخلف التنمية السياحية بصفة عامة، زيادة على ذلك فان العديد من القوانين الخاصة بالمنشآت السياحية لا تواكب التطورات السارية للعصر الحديث لاسيما في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتكفي الاشارة هنا إلى سوء الخدمات الفندقية هي أحد مظاهر أو نتائج البيروقراطية والنقص في المهارات بشكل عام.

هـ- عدم فعالية التسويق السياحي وغياب الهوية السياحية الخارجية للبلدان:

ليست العبرة بما يتوافر لدى الدولة من مقومات وموارد سياحية تميزها تميزا مطلقا أو نسبيا، بل الأمر يتوقف على مدى نجاح الدولة وقدرتها على تسويق هذه المقومات داخليا وخارجيا، ونلخص أهم أوجه القصور في هذا المجال في:

- إنخفاض عدد مراكز الارشاد والتوجيه السياحي وكذلك وكالات السفر في الداخل والخارج؛

- عدم توفر الحد الأدنى من الجهود التنشيطية للقطاع وعدم توفر الكثير من الخدمات التكميلية في مختلف المناطق أو تخلفها بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها؛

- عدم التفرقة بين الشركات السياحية من حيث تنظيمها مهامها وأنشطتها؛

- غياب العديد من المعايير الموضوعية لقياس الأداء التسويقي (التحليل الدقيق للمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المؤثرة على الطلب السياحي في ضوء الموارد والمقومات السياحية المتاحة)؛

و- الاستقرار السياحي والأمن الاجتماعي:

تتعدد الأزمات في المجال السياحي ولكنها لا تختلف من ناحية التأثير السلبي الكبير على هذا النشاط سواء كانت العلاقات ما بين الدول أو الحروب بكل أنواعها المحلية والاقليمية والعالمية، أي اللاستقرار السياسي داخل الدول ومشاكل الارهاب والاضطرابات أو الأزمات الطبيعية ومخلفاتها(الكوارث الطبيعية المفاجئة التي تهدد المواقع والأماكن السياحية والحياة البيئية)، دون أن ننسى الكوارث البشرية التي تنجم عن نشاط الإنسان من تلوث مناخي ناتج عن الصناعة والتوسع العمراني اللامسوؤل.

ز- **معوقات أخرى للتنمية السياحية:** وتشمل ما يلى:[1]

- العوامل الاقتصادية كارتفاع البطالة، مستوى التضخم، ارتفاع الدخل الفردي العجز الدائم في ميزان المدفوعات، وكذا الانخفاض المستمر في قيمة العملات في أسواق النقد الاجنبي؛

- عدم قيام خطط التنمية السياحية على أسس واضحة ومحددة وغياب الرؤية الشاملة والمتواصلة لها إضافة الى عدم توافقها مع الثقافة التنظيمية للمجتمعات وعاداتهم؛

- تراجع الخدمات المصرفية في البنوك والافتقار إلى مهارات التعامل والتحكم في اللغات؛

- إنخفاض القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية وعدم الاهتمام بالموروث الثقافي للبلدان؛

- عدم وجود أساليب علمية متقدمة لتقيم الأثر البيئي لكافة المشاريع السياحية قبل الشروع في تنفيذها وتحديد البدائل الممكنة؛

- إختلال توازن السوق السياحي ما بين مواسم الدروة أين يكن الطلب السياحي على حساب، العرض وعدم القدرة على استيعابه وموسم الكساد نتيجة سوء الأحوال المناخية وعدم توفر أوقات الفراغ التي تجعل العرض السياحي يعاني من مشكلة الفائض وانخفاض نسب الاشغال؛

- تدني مستوى الخدمات المرافقة (اتصال، نقل...الخ) وعدم الاهتمام باستيفاء مقاييس النظافة في المحيطات والأحياء يؤثر على الصورة السياحية للموق؛

2- وسائل الحد من معوقات التنمية السياحية: على ضوء المعوقات السابقة، سنحاول استخلاص أهم الوسائل التي تساهم في الحد من عراقيل التنمية السياحية والنهوض بها عموما في :[2]

أ- **تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة والفندقة:**[3] يعتبر الاستثمار من أهم عوامل التنمية السياحية سواء كان هذا الاستثمار محليا أو أجنبيا، لذلك لابد من وضع منظومة من التحفيزات الجبائية والقانونية والتسهيلات الجمركية بالنسبة للأجهزة والمعدات التي يحتاجها المشروع السياحي، بالإضافة إلى تقديم

[1] SAMIR Grimes, Algérie, stratégie de Développement du tourisme durable, rapport cofinancé par le programme life-pays tiers de la commission européenne, agence national de développement du tourisme, Algérie, 2006, p12.

[2] خالد كواش، مرجع سباق، ص186.

[3] نفس المرجع، ص187.

القروض الطويلة الأجل لشركات الاستثمار السياحي المحلية وزيادة الانفاق الحكومي المخصص لمشاريع البنى التحتية والحرص على ضمان استمرار هذه الاعتمادات المالية وعدم توقفها عند موازنات محددة.

ب- تطوير الموارد البشرية: على اعتبار أن النشاط السياحي يعتمد بدرجة كبيرة على العنصر البشري فهو يستدعى تأهيل وتكوين مستمرة للموارد البشرية العاملة في قطاع السياحة، لذلك يجب الاهتمام بالمدارس والمعاهد والكليات السياحية، والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال وأيضا تشجيع روح الإبداع والابتكار والمبادرة الحرة.

ج- تطوير قطاع النقل: يعتبر من مكونات المنتج السياحي، وهو يتوافق مع خاصية السياحة التي تستدعي تنقل السائح إلى مكان تواجد المنتج السياحي، حيث أن الخدمات السياحية لا ترسل ولا تنقل، لذلك يجب العمل على تطوير خدمات النقل بمختلف أنواعه، وتنظيمه من حيث الاستغلال والأمن.

د- تبسيط إجراءات الدخول والإجراءات الجمركية: ما دامة السياحة تستدعي حضور الزبون المستهلك (السائح)، يجب العمل تسهيل إجراءات الدخول، والحصول على التأشيرة، وإمكانية إصدارها في النقاط الحدودية البرية والبحرية والجوية، لأن صعوبة الحصول على التأشيرة تؤدي بالسائح بالبحث عن وجهة سياحية أخرى، بالإضافة إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يحتاجها السائح.

هـ- تنشيط و ترقية السياحة: هذه الترقية لا تتم إلا إذا كانت في إطار شراكة متكافئة ما بين القطاعين العام والخاص وتعمل على الاهتمام الكافي بالنشاط السياحي من خلال:

- إعطاء الفعاليات الثقافة والشعبية المحلية بعدا سياحيا وطنيا، اقليميا وعالميا؛

- تحقيق المشاركة النشطة للسكان المحليين في التنمية وتفعيل السياحة الداخلية؛

- إقامة المهرجانات الثقافية، الرياضية، الفنية وإقامة المسابقات الدولية، المعارض والتظاهرات التجارية الدولية؛

- وضع الخطط الاعلامية المستحقة المرنة والواقعية وتنظيم حملات إعلامية مستمرة ومتتابعات دورية؛

و- تشريع قانون سياحي: يعتبر التشريع الإطار العام المنظم لأي نشاط، وعلى غرار باقي الأنشطة يحتاج النشاط السياحي إلى قانون واضح ومنظم، يحمي السائح والمواطن من الغش والخداع والاستغلال لذلك يجب إصدار تشريعات سياحية قانونية تنظم العمل والنشاط السياحي.

ز- تطوير وسائل السلامة والأمن: لضمان تدفق سياحي مشجع يجب توفر كل الشروط الأمنية للسياح وتوفر الأمن الداخلي بصورة دائمة ومحلية.

ل- تحسين وتوسيع الخدمات السياحية: لتنمية السياحة يجب على الدولة السياحية أن تعمل على توسيع هيكل الخدمات السياحية من وسائل الاقامة، إلى وسائل النقل، إلى وسائل وهياكل الاستقبال كالمطارات والموانئ التي يجب العمل على زيادة طاقاتها الاستيعابية بمخلف الخدمات الضرورية للسياح على اعتبار أنها أول نقطة يصادفها السائح، وتعطي الانطباع الأول عن البلد الذي يزوره، هذا بالإضافة إلى التركيز على تكامل مشروعات الخدمات السياحية في المركز الواحد وتنويع المغريات السياحية مع ضمان استجاباتها للجودة المطلوبة.

ل- نشر الوعي السياحي: يجب على الدولة السياحية أن تعمل على تثقيف السياح، عن طريق الإعلان والترويج، من خلال إصدار النشرات والكتيبات، والخرائط السياحية وتوزيعها على السياح أثناء دخولهم عبر المطارات، الموانئ والحدود البرية مجانا، يجب كذلك تثقيف العاملين بالسياحة عن طريق عقد دورات تثقيفية، لكسب معارف وتقنيات جديدة والاطلاع على تجارب الدول المنافسة، والدول المتقدمة سياحيا، بالإضافة الى تثقيف مواطني البلد وتحسيسهم بمدى أهمية السياحة في تطوير البلد، واستفادة مواطني البلد منها.

م- القضاء على السوق السوداء في التعامل بالعملة: من بين أهداف التنمية السياحية هو الحصول على إيرادات بالعملة الصعبة، والتي تمر عبر القنوات الرسمية أي الجهاز المصرفي، فانتشار السوق الموازية للعملة ليس من مصلحة الدولة، ويؤدي إلى إضعاف القيمة الحقيقية للسياحة وكذلك يؤدي إلى ضعف ثقة السائح بالبلد، لذلك يجب تنظيم ومراقبة التعامل بالعملة الصعبة بصورة قانونية وواضحة لغرض القضاء على السوق السوداء التي تهدم الاقتصاد الوطني.

من خلال كل ما سبق يمكننا القول أنه من أجل تحقيق التنمية السياحية سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، لابد من توفر مجموعة من المحددات والشروط، والتي تتعلق أساسا بتوفر مقومات ومواقع الجدب السياحي، إضافة إلى توفر وتطور الخدمات الأساسية التي تتفاعل مع تنمية القطاع السياحة، مثل النقل والاتصالات، المياه والكهرباء، الخدمات الصحية والمالية...الخ.

وبشكل عام لا يمكن لأي مجهودات أو أنشطة أن تنجح في المجال السياحي، إلا بوجود خطط واستراتيجيات مناسبة خصوصا في مجال التسويق السياحي، أي أن التخطيط السياحي السليم بعناصره

المختلفة هو الضمان الوحيد لوجود الضمان الأكيد لوجود قطاع سياحي ناجح، أخيرا إن التنمية السياحية شانها شأن باقي أنواع التنمية، قد تواجهها من العقبات ما يحول دون تحقيق الأهداف المخطط لها.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنمية السياحية

إن من أجل الوصول إلى تنمية سياحية ناجحة يجب مراعات عدة اعتبارات، ومن أهمها ما يلى:[1]

- ❖ تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاجه القطاع البشري حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.
- ❖ المحافظة على حقيقة المواقع الأثرية، لأن جدب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو عامل أخرى تتميز به المنطقة السياحية.
- ❖ إجراء دراسات شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية السياحية المقترحة، وفيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحا أم لا.
- ❖ دعم الدولة للقطاع السياحي مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن و ليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.
- ❖ تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.
- ❖ دراسة السوق السياحية المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين، وما هي تفضيلاتهم للسعي الى تأمينها قدر الامكان.
- ❖ توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل ، ولكل نماذج الرغبات، خاصة المناسبة منها لدوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الاغنياء.
- ❖ رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا هاما في تطوير التنمية السياحية، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والأثار وغيرها من عوامل الجدب السياحي تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

[1] منى ناقة قدور، عاشور مزريق ، **التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة و النامية على السواء**، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 9-10مارس،2010، ص6.

خلاصة:

التنمية السياحية هي أحدى العمليات المهمة في تنمية الإقليم اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، عمرانيا، وذلك لا يتحقق إلا بتظافر الجهود والبرامج التي تهدف إلى تطوير وتوازن الموارد السياحية، ومن أجل تحقيق تنمية سياحية كهدف نهائي لا يتحقق إلا بتحقق الأهداف المرحلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية على اختلافها وتعددها، مع المحافظة على البيئة بشكل مستدام، ومن ثم تعتبر عملية التنمية السياحية أساس التنمية الشاملة لاشتمالها على عديد من الانشطة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والبيئية، كما أنها من القطاعات الإنتاجية الهامة التي تحضي باهتمام كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وإذا أردنا اسقاط الجانب النظري على التنمية السياحية في الجزائر نجد أنها تواجه العديد من العراقيل والتحديات والصعاب التي تحول دون تنمية هذا القطاع، مع بعض التدابير والأليات التي قامت بها الدولة للنهوض بهذا القطاع الحساس، وهذا ما سنحاول التطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

معوقات التنمية السياحية في الجزائر ورهاناتها المستقبلية

تمهيد	
المبحث الأول	المقومات السياحية في الجزائر
المبحث الثاني	معوقات التنمية السياحية في الجزائر وتحدياتها
المبحث الثالث	آليات تحقيق التنمية السياحية في الجزائر
خلاصة	

تمهيد:

إن الحديث عن التنمية السياحية في الجزائر يتطلب معرفة حق المعرفة بما تزخر به هذه البلاد من إمكانيات ومؤهلات ومقومات سياحية، وكذلك معرفة الأسباب والمشاكل التي تأخر هذا القطاع. وما المعوقات التي تحول دون تنميته، وكذا التحديات التي تواجهه مع إمكانية النهوض به ومن أجل تحقيق تنمية سياحية ذات مؤشرات مثالية يجب وضع استراتيجيات فعالة تسمح بتحقيق المصالح المشتركة، مع متابعة مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق (2025) بالرقابة والصرامة، لدعم السياحة من جهة والاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

وسيتطرق هذا الفصل إلى المقومات السياحية ومعوقات التنمية السياحية في الجزائر ورهاناتها المستقبلية.

حيث يتناول المبحث الأول المقومات التي تزخر بها الجزائر من مقومات طبيعية وثقافية وتاريخية وقاعدية.

أما في المبحث الثاني فسيتناول الأسباب والمشاكل والتحديات التي تعترض تنمية وتطوير القطاع السياحي في الجزائر.

أما في المبحث الثالث والأخير سيتطرق إلى أهم آليات تحقيق التنمية السياحية مع تناول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وأفاقه المستقبلية.

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر وأفضل الدول التي تزخر بالموارد الطبيعية والخصائص السياحية المتنوعة، سواء تعلق الأمر بما وهبه الله عز وجل من موقع جغرافي ومناخ وتضاريس أو ما صنع من طرف الانسان من تاريخ وحضارات وأثار، إضافة إلى تنوع ثقافاتها وعاداتها كل هذا يمنحها مقومات جدب للسياح جد معتبرة والتي تعطينا في مجموعها منتجا سياحيا في غاية الأهمية، وفي هذا المبحث سوف نتعرف على هذه المقومات بشكل مفصل.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية

تقع الجزائر في الشمال الافريقي يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يبلغ طوله 1200 كلم، أما شرقا فتحدها تونس وليبيا، والمغرب وموريتانيا والصحراء الغربية غربا، أما من الناحية الجنوبية فيحدها كل من النيجر ومالي، وتعد من أكبر البلدان الإفريقية بعد انقسام السودان، إذ تتربع على مساحة تقدر 2381471 **كم**^{2} [1]. وتتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:[2]

- مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق في شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة مئوية ، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة مئوية.
- مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل وبارد ورطب في المدة الممتدة من أكتوبر إلى ماي و تصل فيه درجة الحرارة أحيانا 5 درجات أو أقل في بعض المناطق، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة مئوية.
- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل فيه درجة الحرارة إلى أكثر من 40 درجة مئوية، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي دافئ.

[1] عبد القادر هدير، مرجع سابق، ص101.

[2] صالح بزة، مرجع سابق، ص52.

وتنقسم الأقاليم في الجزائر إلى الأقاليم التالية:

– **الساحل الجزائري:** يتميز الساحل الجزائري بطوله 1200 كم، وتكونه الصخري حيث أن الكتل الصخرية المشكلة له تتجاوز في بعض الأحيان ارتفاع 1000م، كما أنه يحتوي على مناطق استراتيجية من الناحية البيئية بحكم موقعه الجغرافي في حوض البحر الأبيض المتوسط وتنوع المناخ، ويحتوي الساحل على أنظمة بحرية وكثبان رملية وأنظمة ساحلية قرب الغابات من الشرق إلى الغرب.

– **المناطق الجبلية:** أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلى والصحراوي واللتان تمنحان فرصة الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد جبال الشريعة التي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى جبال تيكجدة، وهناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتور شتاءًا، وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جدب للسياح[1].

– **المناطق الصحراوية:** إن أكبر ما تزخر به الجزائر من مزايا في مجال السياحة هي صحرائها وهي من أكبر الصحاري في العالم بمساحة شاسعة تقدر بـ 2 مليون كم، أي ما يقارب أربع أخماس التراب الوطني، وتعد من أثمن محميات التنوع البيئي، إذ تزخر الصحراء الجزائرية بعدة معالم أثرية ضخمة تعود إلى مختلف العصور، وتمثل عدة حضارات وثقافات تشكل في مجموعها مقومات أساسية للسياحة الصحراوية في الجزائر، وتتعدد هذه المقومات في ما يلي:[2]

– **الواحات الصحراوية:** تستوعب الجزائر مالا يقل عن 200 واحة تتوزع على 12 ولاية وهي الأغواط، ورقلة، بسكرة، غرداية، أدرار، النعامة، جانيت، تمنراست، البيض، الوادي، اليزي، بشار، وتشترك واحات الجنوب الجزائري في لونها الأحمر العاكس لأشعة الشمس والتي تدر كميات هائلة كل عام من التمور والرطب و الفول السوداني.

– **القصور القديمة:** وهي من أهم مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر إذ تشكل سلسلة عمرانية متناسقة مع بيئة الصحراء والتراث التاريخي الذي تعكسه بمختلف تفاصيلها، وأهم معالم هاته القصور (قصر تماسين،

[1] صالح بزة، مرجع سابق، ص52.

[2] صالح بنوناس، فاتن باش، **مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر واستراتيجية تطويرها**، الملتقى الدولي الثاني حول: دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 11–12 مارس، 2012، ص4 .

قصور الزاوية التيجانية، قصر كوردان الأثري، قصر التيوت بالنعامة)، كما تزخر الصحراء الجزائرية بجملة من المتاحف الطبيعية نذكر منها: المنطقة الرطبة بأولاد سعيد بتميمون، الغابات المتحجرة.

– **الحمامات المعدنية:** تزخر الجزائر بحمامات معدنية أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة لشفاء العديد من الأمراض، حيث تم إحصاء 202 منبع للمياه سنة 1982 م، إذ يسمح باستغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري، وقد أنشأت أمام هذه المنابع مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه منها مركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام ريغة وغيرها.

المطلب الثاني: المقومات التاريخية والثقافية

المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهد للحضارات الانسانية وشاهدا حيا لانتمائها للفضاء الاسلامي، المتوسطي الافريقي، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، التي فرضت نفسها على التاريخ، والشاهد عليها قلعة بني حماد ببجاية، وقد صنفت منضمة اليونيسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي وهي: منطقة الطاسيلي، تيبازة، جميلة، تيمقاد، قلعة بني حماد، وادي ميزاب وحي القصبة[1].

– منطقة الطاسيلي.

– أثار تيبازة وهي من المدن الرومانية العتيقة.

– أثار جميلة وتقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر.

– أثار تيمقاد وتقع بباتنة وتم إنشاءها من طرف الامبراطور ترجان عام 100م.

– حي القصبة يوجد بالجزائر العاصمة وهي مدينة إسلامية.

– وادي ميزاب ويتضمن القصور التي أنشاءها الإباضين بالأغواط.

– قلعة بني حماد وتقع بالمسيلة وهي من المدن الإسلامية، تأسست سنة 1007م و كانت عاصمة الدولة الحمادية.

[1] عبد القادر هدير، مرجع سابق، ص103.

كما أن الصناعات التقليدية والحرفية التي تتوفر عليها الجزائر تجعل السياحة الثقافية أكثر انتعاشا في موسم الاصطياف، بحيث يكتسي دور الصناعات التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد ككل، فاهتمام الشباب بهذه الصناعات حسب المناسبات يعطي فرصة أكبر للسياحة لاكتشاف هذه القدرات والمواهب، ومن تم التعريف بثقافة وحضارة الأمة.

كما تحتوي الجزائر على عدد لبأس به من المتاحف الكبيرة مثل متحف الوطني "سيرتا" بقسنطينة والذي يعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر بالإضافة الى المتاحف التالية:[1]

• **متحف برادو الوطني:** موجود بالعاصمة به حفريات تبين تاريخ وأصول الشعوب، وأخرى ترجع لعصر ما قبل التاريخ، بالإضافة إلى قطع افريقية تاريخية.

• **المتحف الوطني زيانا:** يوجد بوهران، به حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعن علوم الطبيعة وعن أصول الشعوب.

• **المتحف الوطني للفنون الشعبية:** ويقع في القبة في العاصمة، ويضم معروضات عن التقاليد والصناعات.

• **متحف هيبون:** يوجد بمدينة عنابة، يعرض به الأثار القديمة الدالة على تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

• **متحف تيمقاد:** يوجد بمدينة باتنة، وبه فسيفساء وأثار قديمة منها نقود وأسلحة قديمة وتماثيل .

• **المتحف الوطني للمجاهد:** يقع في العاصمة، ويضم كل الأثار التماثيل المتصلة بثورة التحرير الجزائرية والثورات الشعبية العديدة التي سبقتها.

[1] نور الدين شارق، نصر الدين بوعمامة، **ترقية لقطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروات الطبيعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، الملتقى الولي حول: التنمية المستدامة والكفاءات الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8أبريل، 2008، ص15.

المطلب الثالث: المقومات القاعدية

وتشمل البنية الضرورية للقيام بمشاريع وأنشطة سياحية وتتمثل هذه المنشآت في الجزائر فيما يلى:[1]

• **النقل الجوي:** عرف النقل الجوي في الجزائر تطورا ملحوظا، إذ نجد 31 مطارا موزعا على كامل التراب الوطني، أغلبها مطارات دولية، وتغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 35 محطة عبر أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، كما تغطي هذه الشركة أهم المدن الداخلية والمدن الساحلية.

• **النقل البري:** يبلغ طول شبكة الطرقات في الجزائر أكثر من109452 كلم، من الطرق78801 كلم مغطاة.

- الطرق الوطنية بطول: 282275 كلم.
- الطرق الولائية بطول: 23926 كلم.
- الطرق البلدية بطول: 57251 كلم.

إضافة إلى الطريق السيار (شرق – غرب) الذي يبلغ طوله 1200 كلم، وبمقارنة هذه القدرات مع مساحة البلاد نجدها غير كافية ومعظمها في المدن الكبرى وتبقى مناطق كثيرة تعاني العزلة.

• **شبكة السكة الحديدية:** وصلت شبكة السكك الحديدية إجمالا إلى 200 محطة موزعة على4500 كلم والمتمركزة معظمها في الشمال.

• **النقل البحري:** تتوفر الجزائر على 13 ميناء متعددة الاختصاصات، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الموانئ الصغيرة للصيد البحري والاستجمام، وتتضمن الخدمات البحرية مؤسسات 5 متخصصة، والموانئ الجزائرية تشهد نشاطا اجتماعيا واقتصاديا مكثفا بخصوص نقل المسافرين والبضائع والمحروقات.

• **المحطات الأرضية للاتصالات والإعلام:** تمتلك الجزائر عدة محطات أرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية، تداعمت بخدمات المعلومات والربط التكنولوجي بشبكة الأنترنت، وتغطي الشبكة الهاتفية أغلب التراب الوطني بنسبة 96% ويعرف القطاع توسعا و تحديثا للشبكة من خلال تصميم الهاتف الرقمي والنقال حيث بلغ عدد المشتركين للخط الهاتفي 3 ملايين أما الهاتف النقال فبلغ 4 مليون مشترك خلال

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، الكتاب الأول، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، 2008، ص48.

ديسمبر، كما تعرف الساحة الاعلامية الجزائرية تنوعا كبيرا، إذ تزخر بحوالي 70يومية وأكثر من 150 نشرة أسبوعية أو شهرية، مع توفر في الجزائر، أهم عناوين الصحافة الأجنبية الناطقة بالعربية والفرنسية.

- **طاقات الايواء:**[1]

تنقسم طاقات الإيواء في الجزائر حسب درجة التصنيف إلى درجات (من درجة إلى خمسة درجات بالنسبة للمصنفة وأخرى غير مصنفة)، ويظهر الجدول الموالي بأن طاقات الإيواء السياحي في الجزائر تتركز وفقا لهذه المعيار في غير المصنفة وفي الدرجة الثالثة، ويظهر أيضا بأن كل الأنواع في تزايد مستمر ما عاذا في بعض الحالات حيث تصيبها انخفاضات وذلك بسبب عمليات إعادة التصنيف:

[1] نور الدين شارق، نصر الدين بوعمامة، **ترقية لقطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروات الطبيعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، مرجع سابق، ص15.

الجدول رقم(1): توزيع طاقات الإيواء حسب درجة التصنيف للفترة (2000-2009). الوحدة سرير

سنة / درجة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
5	3332	2033	4832	4959	4590	4590	5455	5455	5455	3914
4	5190	5331	3338	3757	3383	3383	3743	3743	3743	2531
3	3033	15808	11717	14740	14740	14807	11225	11225	11601	16128
2	5100	3621	2975	5424	5415	5800	5843	5843	5843	12660
1	6200	4832	6000	4212	2315	2315	2378	3378	2378	3967
غير مصنفة	27100	40728	47485	44381	51474	53000	56225	56356	56856	49494
المجموع	**77242**	**72485**	**73548**	**77473**	**82034**	**83895**	**84869**	**85000**	**85876**	**88694**

المصدر: ساعد بن فرحات، سمير سيبان، **محاولة اقتراح نموذج قياسي لأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الطلب السياحي في الجزائر للفترة (1995-2009)**، الملتقى الدولي الثاني حول السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 11-12 مارس 2012، ص10.

نلاحظ من خلال الجدول أن طاقات الإيواء متذبذبة من سنة إلى أخرى بالنسبة لجميع الدرجات المصنفة، حيث نرى أن طاقة الإيواء المصنفة في الدرجة الخامسة والرابعة والأولى ضعيفة على طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009، حيث لم تتجاوز طاقة الإيواء 6000 سرير، وتليها الدرجة الثانية بطاقات ضعيفة طول سنوات الدراسة لترتفع سنة 2009 لتصل إلى 12660، وذلك راجع إلى إعادة التصنيف الذي يمس جميع الدرجات من طرف الوزارة الوصية، ثم تأتي الدرجة الثالثة بطاقات إيواء مرتفعة مقارنة بالدرجات الأخرى على طول السنوات حتى 2009 لتصل طاقة الإيواء حينها 16128 سرير، وبالمقارنة طاقات الإيواء المصنفة مع الأخرى غير المصنفة، نجد أن الغير مصنفة أكبر بكثير عن المصنفة على مدار السنوات لتصل في سنة 2009إلى 49494 سرير، وذلك بسبب الشروط المفروضة والصارمة على تلك المصنفة

والتي تكون مجبرة بالشروط المحددة من طرف الهيأة المختصة مقارنة بالتي تكون مفروضة على الغير مصنفة التي تكون متساهلة نوعا ما.

• **الفنادق:** وهي من أهم الهياكل القاعدية التي يحتاجها السائح الوطني والأجنبي بدرجة أكبر ولذلك سنتطرق إلى تطور الحضيرة الفندقية وطاقات استيعابها حسب تصنيف الفندق في بلادنا ونتناولها في مرحلتين:[1]

المرحلة الأولى: من (2005-2011)

الجدول رقم(2): تطور عدد الفنادق في الجزائر حسب الدرجات من سنة (2005-2011)

الفئات / السنوات	الفئة 5	الفئة 4	الفئة 3	الفئة 2	الفئة 1	غير مصنفة	المجموع
2005	13	23	76	69	57	867	1105
2006	13	54	145	155	97	670	1134
2007	13	54	145	157	97	674	1140
2008	13	53	142	160	99	680	1147
2009	13	57	152	148	101	680	1151
2010	13	39	77	72	58	993	1152
2011	13	64	66	74	58	915	11840

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات للفترة **(2005-2011)**

نلاحظ من خلال الجدول تطور في عدد الفنادق المصنفة والغير مصنفة في الجزائر، حيث قدرت الفنادق الغير مصنفة بـ 915 فندق سنة 2011 مقارنة بـ سنه 2000، حيث قدرت بحوالي 507 فندق وبالتالي زيادة معتبرة في هذ النوع من الفنادق، أما بالنسبة للفنادق المصنفة فإن التطور فيها كان ضئيل نوعا ما، خصوصا بالنسبة للفنادق ذات 5 نجوم، والتي قدرت بـ 13 فندق سنة 2005، واستقرت عند هذا العدد

[1] فتيحة مخناش، مداخلة بعنوان: **قطاع السياحة ما بين المقومات والأثار التنموية**، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، جامعة 20 أوت1955، سكيكدة، ص10.

إلى غاية 2011، وهذا يدل على أن الفنادق الأقل درجة وغير مصنفة هي التي تحتل النسبة الأكبر من حيث التطور، والمعروف عن هذا النوع أن خدماتها عادة تكون رديئة وأسعارها معقولة.

المرحلة الثانية:[1]

الجدول رقم (3): تطور عدد الأسرة في الجزائر بحسب الدرجة الفترة من (2005-2011)

الفئة / السنوات	الفئة5	الفئة 4	الفئة 3	الفئة 2	الفئة 1	غير مصنفة	المجموع
2005	4590	3383	14870	5843	2378	53000	83895
2006	5455	3743	11225	3843	2378	56356	85000
2007	5455	3743	11225	3843	2378	56225	84869
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	5455	9350	11700	6044	2378	56856	86383
2010	4948	3560	13090	8070	3804	58905	92377
2011	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات **(2005-2011)**

نلاحظ من خلال الجدول تطور في عدد الأسرة بالجزائر خلال الفترة (2005-2011)، مع بعض التذبذبات، فبعد ما كانت سنة 2005 بحوالي 83895 سرير لجميع الفئات انتقلت لتقدير بحوالي 92737 سرير سنة 2011، كما يتبين أن التطور كان في الفنادق غير المصنفة أكثر منه في الفنادق المصنفة.

بعض المؤشرات لليالي السياحية نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور الليالي السياحية في الجزائر في الفترة (2005-2011)

[1] فتيحة مخناش، مداخلة بعنوان: مرجع سابق، ص11.

السنوات	اجمالي الليالي السياحية	الليالي السياحية لغير المقيمين
2005	4705,637	483,332
2006	4905,216	528,591
2007	5119,940	573,855
2008	5346,543	595,747
2009	5645,828	674,456
2010	5939,334	754,103
2011	6923,472	845,367

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (2005-2011)

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطورا بطيئا في عدد الليالي السياحية لإجمالي السياح المقيمين وغير المقيمين، الوافدين إلى الجزائر في الفترة (2005-2012) حيث بلغ عددها 6640181 ألف ليلة سنة 2012، وبالنسبة لليالي السياحية غير المقيمين فنجد أن نصيبها لم يتجاوز 936631 سنة 2012 من إجمالي الليلة السياحية، حيث أن محدودية الليالي السياحية لغير المقيمين يتوافق مع السياح الوافدين إلى الجزائر لنفس الفترة، وهذا نتيجة حتمية عدم قدرة المنتوج السياحي في الجزائر على المنافسة في سوق السياحه الدولية، وحتى أيضا في المنطقة المغاربية.

❖ **مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:**

إن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ضرورة لبد منها من أجل التنمية الشاملة وذلك من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (5): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (2005-2013)

(الوحدة مليون دولار)

[1] فتيحة مخناش، مداخلة بعنوان: مرجع سابق، ص12.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الإجمالي	01.70	01.02	01.70	02.05	02.30	2.30	2.30	02.40	02.40

المصدر: احصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية(**2005-2013**)

تحتل الجزائر المرتبة 147عالميا من حصة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، من مجموع 174 دولة، وأرقام الجدول تؤكد أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 2.4% إلى غاية 2009، وبقيت مستقرة لعدة سنوات، أما خلال سنة 2011 انخفضت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3%، وبعدها استقر عند 2.4 سنتي2013-2012، حيث في الوقت الراهن العديد من الأنشطة المباشرة، ووكالات السياحة والسفر، مثلا أو ذات الصلة مثل النقل لا تحسب عند احتساب حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن رغم هذا الارتفاع تظل مساهمة السياحة الجزائرية ضعيفة، ما يعكس المكانة الضعيفة التي يحتلها القطاع السياحي من بين القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثاني: معوقات التنمية السياحية في الجزائر وتحدياتها

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أسباب تأخر القطاع السياحي في الجزائر وأيضا تسليط الضوء على المعوقات التي تحول دون تنميته.

المطلب الأول: أسباب تأخر القطاع السياحي في الجزائر

توجد الكثير من الأسباب التي جعلت القطاع السياحي في الجزائر متأخرا نذكر منها ما يلى:

- **أسباب أمنية:** عرفت الجزائر في عشرية التسعينات ظروف أمنية صعبة جعلة القطاع السياحي يدفع الثمن، فقد كانت سنة 1995م أضعف سنة من حيث السياح إذ بلغ 519.576 سائح وهو ثاني أضعف عدد من السياح مند سنة 1967م، حيث قدر عدد السياح أنداك 497.900 سائح.

ومن ثمة أذى تحسين الظروف الأمنية إلى إرجاع القطاع السياحي إلى الواجهة حيث أظهرت الاحصائيات خلال السداسي الأول من سنة 2000م أن رقم الأعمال الخاص بقسم السياحة قدر بـ 3622.1 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل ارتفاع بنسبة 26% مقارنة بسنة 1999م، كما أن القيمة المضافة زادت بـ 31% مما يدل على تحسن ملحوظ في النشاط السياحي والدور الذي تلعبه الظروف الأمنية في تنمية السياحية[1].

- **أسباب تتعلق بالبنى التحتية:** وتتمثل فيما يلى:[2]
  - **على مستوى طرقات الاستقبال:** ونختصرها في:

– ضعف الطاقة الفندقية وطاقات الضيافة في معظم المؤسسات الفندقية الجزائرية.

– ضعف في هياكل الضيافة والاستقبال والافتقار إلى الجودة والأصالة.

– عدم استجابة أغلب الفنادق إلى المعاير الدولية حيث نجد 10% فقط تستجيب لهذه المعايير.

---

[1] حميد قروسي، عبد الرزاق حميدي، **السياحة في الجزائر واقع وأفاق التطوير**،الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورا في التنمية المستدامة، يوم 9-10ماي، 2010، ص14، وبتصرف.

[2] مليكة حافظ، **السياحة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية**، حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005، ص125.

– معظم الفنادق مهجورة وتعاني من تقادم البنية التحتية والتي تحتاج إلى تهيئة وتصميم يتماشى مع العصر.

– ارتفاع الأسعار في بعض الفنادق والذي أدى إلى هجرها.

- **على مستوى شبكة الطرق والنقل:** والتي تتمثل في:[1]

– عدم وجود طرق سريعة تربط الجهات الأربع للجزائر ما عذا مشروع السيار شرق–غرب، والطرق الأخرى لا يمكن أن تقدم الأقطاب السياحية.

– الافتقار التام لربط المواقع الأثرية ببعضها البعض بما يمكن للسائح من زيارتها بسهولة.

– نقص في وسائل الاتصال والمواصلات وضعف في مجال النقل الجوي وخصوصا في مجال الأسعار مما أدى إلى ضعف السياحة وخصوصا السياحة الداخلية.

- **أسباب خاصة بالمنتج السياحي:** وتتمثل فيما يلي:

✓ شساعة المواقع السياحية مما يصعب التحكم فيها بشكل جيد (الصحراء).

✓ عدم التركيز على المميزات للمنتج السياحي في الترويج للسياحة الجزائرية.

✓ عدم تثمين المواقع السياحية بشكل كافي وتركها عرضة للتدهور خاصة المواقع الأثرية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية السياحية في الجزائر

توجد الكثير من المعوقات التي حالت دون تنمية القطاع السياحي في الجزائر والتي نذكر منها:[2]

1- غياب نظرة للمنتجات السياحية الجزائرية:

– مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية.

– غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز.

[1] مليكة حافظ، مرجع سابق، ص126.

[2] عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**، حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، 2009، ص124.

- غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.

2- ضعف نوعية المنتوج السياحي:

أ- ضعف نوعية الخدمات السياحية:[1]

- تدني للنظافة والصيانة في الفضاءات العمومية.
- خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار.
- غياب خدمات جذابة.
- غياب أعمال لإبراز المنتجات المحلية.
- عجز في طاقات الاستقبال.
- هياكل إيواء متآكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين أو مقارنة بمستوى جودتها10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

ج- ضعف نوعية النقل:

- عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار.
- سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية ، الأهقار، وحضيرة الطاسيلي) .

3- ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

أ- ضعف أداء وكالات الأسفار:

- غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية.
- عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الإلكتروني من حجز وخدمات.
- خضوع استقبال السياح بالجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.
- غياب مخطط لتكوين المستمر.
- عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة.
- أنشطة موجهة نحو السياحة الوافدة إلى السياحة(80% عمرة وأسفار نحو الخارج 10% استقبال لوكالات الجنوب) و10% حجز للتذاكر.

[1] عامر عيساني، مرجع سابق، ص125.

ب- نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية.
- نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي.

4- تغلغل ضعيف لتكنلوجيا الإعلام والاتصال في السياحة:

- عدم كفاية مواقع الأنترنت السياحية مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي(السياحة الصحراوية والثقافية).
- صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

5- خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع:

أ- بنوك و خدمات مالية غير متكيفة مع القطاع:

- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسواح.
- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السواح إلى الخارج.
- تعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.

ومن خلال هذا تجدر الإشارة إلى أن عدد المشاريع التي تعثرت نتيجة المشاكل في التمويل بلغت حوالي 217 مشروعا عند نهاية الفصل الثالث من عام 2008، بطاقة استيعابية قدرها 19231 سرير، وحوالي 125مشروع منصب عمل، ثم تتدخل الدولة حيث رفعت قيود التمويل عن 22 مشروع وخلال الفترة ذاتها تم توقف27 مشروعا استثماريا، كما تم تغيير 23 مشروع وجهتهم الاستثمارية[1].

ب- تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية:

- المبالغة في اجراءات استخراج التأشيرات.
- غياب أدوات التقيم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

6- غياب الأمن وعجز في الترقية والتسويق:[2]

أ- غياب الأمن:

- مشاكل متكررة و متفرقة (غياب الأمن الصحي، الغذائي، اضطرابات، اختطاف للسياح).

ب- عجز في الترقية والتسويق:

[1] مجيطنة، **معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر**، الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحية كمصدر لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول الإسلامية، الجزائر، 20-19ديسمبر، 2009، ص ص4،5، بتصرف.

[2] عامر عيساني، مرجع سابق، ص126.

– ضعف تسويق الوجهة الجزائرية.

– ضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة.

– وسائل ترقية متأكلة وغير مؤهلة لا تتماشى تقنيات الاتصال الحديث.

–غياب أنشطة إعلامية، كالمشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج.

7– تداخل الاختصاصات بين الوزارات: أدى تداخل الاختصاصات بين الوزارات إلى فقدان القطاع السياحي لتوازنه والتي نبرزها كالتالي:[1]

– تداخل شؤون وزارة السياحة ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ووزارة البيئة وتهيئة الإقليم ووزارة الثقافة، في الاشراف والرقابة وتهيئة السياحة الدينية والثقافية.

– وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: تهتم بإدارة المساجد ومن بينها المساجد الأثرية(سيدي عبد الرحمان العاصمة، سيدي مروان عنابة، سيدي بومدين وهران) .

– وزارة البيئة: تهتم بتهيئة الأقاليم والمحافظة على الأثار الدينية وتطويرها.

– وزارة الثقافة والاتصال: ترميم المساجد والأثار وإنشاء المعارض والمتاحف الأثرية مع المحافظة وإحياء العادات والتقاليد.

– وزارة الفلاحة: تقوم بتطوير الحدائق العامة وحدائق الحيوانات والنباتات والإشراف عليها.

8– التضخم السكاني الغير رشيد:

يؤذي هذا التضخم إلى تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية ويزيد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية، أي يؤدي إلى أزمة صحية، كما أنه من الواضح أن الزيادة السكانية تؤدي إلى التعجيل بتدمير الموارد البيئية التي تدعم البقاء الإنساني كل هذا سبب في عدم ولاء الدولة الأهمية بالتنمية السياحية وبقيت في قيد مشكل السكن تعمل على حلها ولا حركة في عجلة التنمية والتطور.

9– التدهور البيئي وانخفاض مستوى النظافة:

[1] سعدان شايكي، مليكة حفيظ، **لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر**، الملتقى العلمي الثامن حول: التنمية السياحية كمصدر تمويل متحد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول الإسلامية، الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 2009، ص119.

البيئة تلعب دورا مهما في تحسين الصورة السياحية للبلاد، ولهذا تسعى حاليا الجزائر إلى حصر مشاكلها البيئية والتقليل منها، خاصة في المناطق الساحلية والمتمثلة في:

- الاعتداء الدائم على الطبيعة بحرق الغابات، الذي جعل الجزائر تفقد 11% من غاباتها خلال 15 سنة السابقة (1986-2001).
- المستوى المتدني للنظافة في المدن والمتمثلة في التأخر في رفع القمامة ولكدس الأوساخ من الشوارع وعدم الاهتمام بالحدائق العامة.
- نفيات المصانع والمنتجات الكيميائية التي ترمى في البحر التي تلوث الشواطئ خاصة في مناطق الشرق
- انتشار التلوث الحضاري والصناعي بشكل كبير ومقلق.

يوضح الجدول التالي مؤشرات السياحية الناتج عن الأضرار البيئية.

الجدول رقم (6):الخسائر السياحية بسبب تدهور الوضع البيئي في الجزائر (الوحدة: دينار جزائري).

البيان	القيم السنوية الكلية (مرتفعة)	القيمة السنوية الكلية (منخفضة)	الناتج الداخلي الخام(%) مرتفعة	الناتج الداخلي الخام(%) منخفضة
الخسائر الاقتصادية للسياحة بسبب تدهور الشواطئ (نسبة تواجد السياح وسعر الفنادق)	180000000	160000000	0.35	0.12
خسائر بسبب الفرص الضائع في السياحة	16.666.667	16.666.667	0.03	0.03
خسائر دورية بسبب الشواطئ المغلقة	200000000	120000000	0.39	0.23
خسائر مباشرة كلية في تسير السياحة الشاطئية	396.666.667	196.666.667	0.77	0.8

المصدر: سالمي رشيد: **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص221.

ومن خلال الجدول يمكن إجمال أسباب الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر وهي:[1]

- سوء تسير النفايات وقلة المنافد للشواطئ.
- تلوث مياه الشواطئ كان سببا في تراجع الاستثمارات السياحية الشاطئية.
- التلوث السياحي كان سببا في تراجع عدد السياح في المؤسسات الفندقية.

10- غياب وضعف الثقافة السياحية:

ومن الأسباب التي أدت إلى إنتاج ثقافة وطنية سلبية بالنسبة للممارسة الأنشطة السياحية في الجزائر منها:[2]

- غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص في القطاع السياحي، سواء كان ذلك على مستوى الجماعات المحلية أو الهيئات الجهوية.

- عدم التركيز على وضع خطط عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية والأجهزة الأخرى المعينة لها من وسائل الإعلام المختلفة، سواء المسموعة أو المرئية أو المكتوبة.

- غياب التنسيق بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، والتي تتداخل أعمالها مع النشاط السياحي.

- ضعف غرس الإحساس والإدراك السياحي لدى الأفراد مند نشأتهم في مختلف الأطوار التعليمية المختلفة.

- غياب البرامج لتنظيم الرحلات بهدف زيارة المعالم السياحية داخل الوطن.

- قلة المدارس والمعاهد والجامعات التي تهتم بتعليم أصول صناعة السياحة وفقا لبرامج تتماشى مع التطورات الحديثة لصناعة السياحة في العالم.

- صعوبة التعامل مع السياح الأجانب من قبل المحلين نضرا لاختلاف اللغات بينهم.

[1] سعدان شايكي، مليكة حفيظ، مرجع سابق، ص13.

[2] مليكة حافظ، مرجع سابق، ص125.

– غياب دور المجتمع المدني كالجمعيات والمنظمات السياحية في لعب دورها في نشر الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري وتعريفه بالمناطق والمواقع السياحية في بلادة.

وبما أن الثقافة السياحية لها دور كبير في تنمية السياحة وتنمية الاقتصاد الوطني ككل لبد من تظافر الجهود بين جميع أطراف الدولة، سواء الحكومة أو الجمعيات أو المجتمع المدني.

المطلب الثالث: تحديات التنمية السياحية في الجزائر

تواجه التنمية السياحية في الجزائر عدة توترات وتقلبات بسبب عدة متغيرات وعوامل تأثر عليها بالسلب ومن أجل مجابهة ذلك يجب وضع تحديات وحلول مستدامة حتى يتم الوصول إلى قطاع سياحي فعال ومن بين أهم التحديات ما يلي:

1- تحديات اقتصادية:

إذ تعتبر التحديات الاقتصادية من أهم التحديات للسياحة الجزائرية نظرا لكون التفتح على العالم محفوف و يشوبه العديد من المخاطر، حيث يصبح الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات المرتبطة بالعولمة ومختلف المنظمات الدولية كمنضمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك الاندماج الجهوي في الوطن العربي والقارة الافريقية، أما فيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية التي يجب على السياحة الجزائرية مواجهتها يتمثل في تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتسيير، والدخول إلى الأسواق العالمية للسياحة.

كما تعتبر الايرادات السياحية من بين العناصر التي تستغلها الحكومة في تحسين الأداء الاقتصادي، سيما إذا كانت هذه المداخيل معتبرة، ومن البديهي القول أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين، وفي الجزائر حدث تطورا ملحوظا في حجم الإيرادات السياحية مما سيؤدي إلى رفع إيرادات الدولة، وبحسب الديوان الوطني للإحصاءات (ONS)، وبحسب وزارة السياحة والصناعات التقليدية، بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون، وذلك سنة 2012، أي بمعدل زيادة قدره 30% مقارنة مع سنة 2010 أما في سنة 2013 فقدرت بحوالي 500 مليون دولار، وتعتبر هذه الإيرادات ضعيفة بالنظر دائما إلى مؤهلات الاستثمار السياحي في الجزائر، وذلك لغياب استراتيجية واضحة، وبعيدة المدى ترتكز على اعتبار القطاع السياحي عنصرا مهما من عناصر التنمية السياحية المستدامة[1].

[1] فتيحة مخناش، مداخلة بعنوان: مرجع سابق، ص12.

– القضاء على السوق السوداء في التعامل بالعملة: من بين أهداف التنمية السياحية هو الحصول على ايرادات بالعملة الصعبة والتي تمر على القنوات الرسمية أي الجهاز المصرفي، فانتشار السوق الموازنة للعملة الصعبة ليس من مصلحة الدولة ويؤدي إلى إضعاف القيمة الحقيقية السياحية، وكذلك تؤدي إلى ضعف ثقة السائح بالبلد، لذلك يجب تنظيم ومراقبة التعامل بالعملة الصعبة وبصورة قانونية وواضحة بغرض القضاء على السوق السوداء[1].

– مشاريع التوسع السياحي والتي أشارت وزارة السياحة إلى منح ترخيص خلال شهر فيفري 2014 لإنجاز 130مشروع سياحي على مستوى مناطق التوسع السياحي موزع على 16 ولاية خاص ب 40 منطقة توسع سياحي، ما يزيد من الحظيرة الفندقية بنحو 30ألف سرير، وسيخلق قرابة 15 ألف منصب عمل مباشر، إلا أن الملاحظ أنه لاتزال أغلبية مناطق التوسع السياحي واقعة بالشريط الساحلي مما يحد من السياحة في الجزائر ويجعلها موسمية بالدرجة الأولى في حين تسعى الجزائر إلى تنويع السياحة من خلال تشجيع السياحة الحموية والدينية والايكولوجية وغيرها للمساعدة على جعل الجزائر وجهة سياحية[2].

2- تحديات بيئية:

إن التحديات البيئية لا تقل أهمية عن التحديات الاقتصادية، لأن تحقيق تنمية سياحية مستدامة أمر يتطلب المحافظة على النظم البيئية، ولهذا تم إدراج وتثمين الأنظمة البيئية في الخط التوجيهي الأول للمخطط الوطني للتهيئة الاقليمية، وذلك بهدف إعادة التوازنات المفقودة في الأنظمة البيئية إلى حالتها الأصلية

[1] نور الدين جلبد، أسماء بركان، مداخلة بعنوان: **أهمية التنمية المستدامة في القطاع السياحي**، الملتقى الدولي العلمي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، يومي 26-27 نوفمبر، 2014، ص131.

[2] الشريف بوفاس، منصف بن خديجة، **ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر**: الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 22-23أفريل، 2014، ص ص13،14.

وأيضا حماية البيئة في ظل المخاطر الطبيعية لأن الجزائر من الدول المدرجة في هيئة الأمم المتحدة الأكثر عرضة لهذه للمخاطر وهي كالتالي:[1]

الزلازل، الفيضانات، الكوارث المتعلقة بالتجمع السكاني المبالغ فيه، المخاطر الاشعاعية والنووية، المخاطر المناخية، حرائق الغابات، المخاطر الصناعية والطاقوية، المخاطر المتعلقة بالصحة البشرية، المخاطر المتعلقة بصحة بالحيوانات والنباتات، المخاطر المتعلقة بالمياه والمصادر البرية والبحرية.

ومن أهم التحديات البيئية المستقبلية متمثلة في العناصر التالية:[2]

1- التخوف من حدوث اختلال في التوازن الديمغرافي: وذلك بسبب المساحة التي يشغلها السكان في الشمال مقارنة مع الجنوب وحسب الدراسات تم تقدير 65% من السكان يشغلون 4% من التراب الوطني شمالا و9% من السكان يشغلون 87% جنوبا.

2- **المخاوف الكبيرة من حدة التعمير في المناطق الحظرية:** وخصوصا بما تضمنه المخطط التوجيهي من تفادي التعمير بجانب الشواطئ من(100م الى300م) وبناء الطرق الموازية(800م إلى3كلم) والذي سيؤثر حتما بالسلب على المواقع والمناظر الطبيعية.

3- استغلال الموارد المائية بشكل كبير وقلة احتياطي الماء: يعتبر الماء عنصر استراتيجي مهم في تهيئة الأقاليم ومهم في جميع مجالات التنمية إذ أن الجزائر تعتبر من الدول تحت عتبة الندرة وذلك بسبب:

- الاستغلال الكبير للماء بعد 2017 وخصوصا من جانب القطاع الفلاحي.

- عدم التوازن في توزيع الماء وحدوث عدم التكافؤ الجهوي مع سوء تسيير المؤسسات المائية (البلديات والدوائر والولايات)

- زيادة تكاليف تحلية المياه خصوصا مياه البحر مع عدم الامتثال إلى معايير الجودة عند التحلية والتطهير.

---

[1] محمد وزاني، **السياحة المستدامة، واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011، ص190.

[2] المرجع نفسه، ص188.

إن تحدي هذه المخاطر والمحافظة على النظام البيئي هي إشكالية جديدة على الجزائر وهي ملقاة على عاتق الدولة أولا والمجتمع الجزائري ثانيا كل حسب موقعه وقدرته من أجل إعادة الاعتبار للبيئة.

3- تحديات اجتماعية:[1]

يتعين على السياحة الجزائرية مواجهة التحديات الاجتماعية من خلال إيجاد منتجات سياحية متكيفة مع حاجات الشباب، بالإضافة إلى تحقيق وظائف دائمة، وزيادة الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال المعاهد والمدارس السياحية.

ومن أهم التحديات والتخوفات ما يلي:

- **زيادة النزوح الريفي:** والذي يؤدي إلى زيادة التكتلات الحضرية على حساب الظروف الأمنية والاقتصادية والذي نبرزه بالمعطيات التالية:[2]

الجدول رقم (7): تطور عدد السكان بالمناطق الريفية والحضرية في الفترة (1966-1998)

السكان / السنة	سكان المناطق الحضرية	سكان المناطق الريفية	العدد الاجمالي للسكان	نسبة السكان المناطق الحضرية
1966	3778482	8243518	12022000	%31.40
1977	6686785	10262515	16948000	%40
1987	11444249	11594693	32038942	%49.70
1998	16966967	12133926	29100863	%58.30

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، برنامج الأعمال ذات الأولوية،(2008)، ص83.

[1] عبد القادر عوينان، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2025-2000)في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص295.

[2] محمد وزاني، مرجع سابق، ص ص188،189.

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور السكان في المناطق الحضرية من1966 إلى1998 في تزايد مستمر والذي في المقابل نمو بطئ في المناطق الريفية وكل هذا النمو المستمر في المناطق الحضرية أدى إلى:

– انتشار الأحياء القصديرية وزيادة التلوث البيئي مما أذى إلى تشويه صورة العديد من المناطق الحضرية والسياحية وخصوصا في بعض الولايات الكبرى وهذا لا يخدم السياحة وتنميتها.

– تدني مستوى معيشة السكان وضهور مشاكل النقل والمواصلات.

4– تحديات بشرية:

يعد توفير السياحة الثقافية لأفراد المجتمع المحلي، وذلك من خلال تحسيسهم وإشراكهم في تطوير سياحتهم والمساهمة في ترقيتها والعمل على توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة المهنية من خلال توفير التكوين السياحي في مختلف مجالات الخدمات السياحية.

5– تحديات دولية:

كما وجب اكتساب شرعية حقيقية في ميدان السياحة المستدامة والسياحة البيئية، إذ ما أراد القطاع السياحي الدخول في نادي الفاعلين السياحين والمهنيين والعصريين، والعمل على مراعاة العمل على الحاجات الجديدة للسياح الدوليين والتركيز بالخصوص على السياحة الشاطئية، السياحة الصحراوية والسياحة الحضرية وسياحة الأعمال، حيث يترقب أيضا عمل كبير في عمل منتجات سياحية مختلفة ومنشأة سياحية بطاقات استيعاب فندقية تستجيب للمقاييس العالمية، وهذا من أجل ضمان مكان لها في نادي سوق الدول السياحية لأن 10% فقط من هياكل الاستقبال الحالية تحترم المقاييس الدولية.

وإذا قرنت بتونس وطاقات استيعابها فإنها وفرت سنة 2015 على 35900 سرير من أجل استقبال 10ملايين سائح مع توظيف 594000 عامل مما يجعل هذا البلد الصغير مساحتا يحتل الصدارة ضمن دول شمال أفريقيا والمغرب العربي استقطابا للسياح.

المبحث الثالث: آليات تحقيق التنمية السياحية في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الأليات والتدابير التي تتخذ لتنمية السياحة في الجزائر مع التطرق إلى مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق(2025).

المطلب الأول: السبل والتدابير اللازمة للتنمية السياحية في الجزائر

إن على الدولة والمستثمرين وجميع الفاعلين القيام ببعض الاجراءات والتدابير اللازمة من أجل الوصول إلى تنمية سياحية ومن أهم هذه الاجراءات ما يلى:

1- **دعم مختلف الاستثمارات السياحية:** وتتمثل جوانب هذا الدعم في:[1]

✓ **التهيئة والتحكم في العقار السياحي:** إن التدابير الموصي بها في هذا الشأن هي إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية، الذي يشكل الأساس في تنفيد الاستراتيجية القطاعية عن طريق:

– الشروع في الدراسة لتحديد والتصريح وإعادة التشكيل لمناطق التوسع السياحي؛

– مواصلة دراسات التهيئة لمائة منطقة توسع، ومواقع سياحية؛

– التنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة، من القطع الأرضية المتواجد داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالات الوطنية للتنمية السياحية، وذلك بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين؛

– انجاز أشغال التهيئة القاعدية لسبعين منطقة توسع سياحي؛

– تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي بقدر 640 مليون دينار جزائري؛

✓ **تأطير وتمويل المشاريع السياحية:** ويتعلق الأمر هنا بتكيف طريقة التمويل للخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي، وعلى هذا الأساس لابد من:

[1] ناصر بوعزيز، عادل سعدوا، مداخلة بعنوان: **مجالات وأليات تنمية القطاع السياحي في الجزائر**، في ظل المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق (2025)، ص29.

– إبتكار منتجات مالية ذات خصوصية قروض فندقية مثلا، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي؛

– دعم تمويل المشاريع السياحية وتحفيز الاستثمارات عن طريق تخفيض نسب الفائدة على القروض الموجهة للاستثمارات السياحية؛

✓ **تفعيل البيئة القانونية للعقار السياحي:** ويتعلق الأمر هنا بالمادة 20 من القانون:03-03 المؤرخ في 17-02-2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية التي تبين الأراضي المخصصة لغرض العقار السياحي والمحددة في مخطط التهيئة السياحية ويضم كل من الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو الخواص على حد سواء حيث يهدف هذا القانون إلى:[1]

– الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية لضمان التنمية السياحية المستدامة.

– أدراج مناطق التوسع السياحية ومنشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة السياحية.

– حماية المقومات الطبيعية للسياحة.

– المحافظة على الموارد الثقافية والسياحة من خلال استعمال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض السياحة.

– إنشاء عمران مهيئ ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز.

– انجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.

✓ **دعم التدريب والتكوين في القطاع السياحي:**

يعد تدريب وتكوين الموارد البشرية عنصرا محوريا في العملية السياحية، ويتم من خلال:[2]

[1] بن تافات عبد الحق، **دور الحضائر الوطنية في استقطاب السياح**، الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول العربية والاسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين، الجزائر، من 19-20 ديسمبر، 2009، ص2.

[2] عامر عيساني، مرجع سابق، ص122.

– إعادة النظر في البرامج التكوينية، بغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية، باقتناء دعامات بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل سلك الأساتذة؛

– تأسيس شهادة البكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمن توفير مهنين متخصصين ومسيرين في ميدان السياحة؛

– مواصلة إدماج مهن السياحة في النظام الوطني للتكوين المهني؛

– إعداد برنامج للتبادل وتحسين المستوى مع معاهد دولية متخصصة في التكوين؛

✓ **دعم النوعية:** إن تدهور الخدمات السياحية المقدمة، تشكل اليوم أحدى جوانب الضعف الكبير للقطاع السياحي في الجزائر، لهذا وجب الاهتمام به ومنحه عناية خاصة من طرف السلطات العمومية، ثم إن أهم الأعمال المقترحة لتحسين النوعية في هذا الجانب تتمحور حول:[1]

– مواصلة عملية التقييس والتنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة؛

– توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمدة في العالم والمعمول بها في ميدان السياحة المستدامة؛

– فتح خطوط جوية مباشرة باتجاه الأقطاب السياحية والمدن السياحية خاصة تلك المتواجدة بالجنوب؛

✓ **دعم الترويج السياحي:** أن هذه الوظيفة الاستراتيجية يجب أن تسخر لها جميع المجهودات المبذولة، وعلى جميع مستويات الإنتاج السياحي كما يجب أن تتداعم وتتواصل من خلال المبادرة بالأعمال التالية:

– إعادة تنظيم وتقوية أداء الترويج السياحي من خلال تدعيم الديوان الوطني للسياحة؛

– إشراك الحركة الجمعوية ومنظمات المجتمع المدني في العملية الترويجية للمنتج السياحي الجزائري؛

– تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المتخصصة في الخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة بالداخل والخارج؛

[1] عامر عيساني، مرجع سابق، ص123.

– إعداد مخططات متعددة السنوات الاتصال المؤسساتي؛ إذ أن مخططات الاتصال التي ينبغي أن تكون في المستقبل قوية وحتى هجومية، ترمي إلى سد العجز وأن تعتمد على المؤسسات الوطنية والدولية المتخصصة.

✓ **توفير الأمن وتنمية الوعي السياحي:** وذلك من خلال:

– إن تحقيق الأمن والاستقرار عامل أساسي لتحقيق التنمية السياحية وتنشيط نمو حركة السياح في الجزائر،لأن توفر الأمن يؤدي إلى زيادة معنويات السياحة مما يؤدي إلى زيادة مدة الإقامة للمواقع الأثرية والمرافق عدة مرات وإعطاء صورة مشرفة للسكانبشكل خاص والسياحة بشكل عام.

– تطوير الوسائل الاعلامية من أجل زيادة رسائل إعلامية لزيادة التوعية والمعارف ونشر الثقافة السياحية، وتنمية الوعي السياحي المجتمعي والتعريف بأهمية السياحة ودورها في التنمية المستدامة للبلد على جميع الأصعدة.

✓ **تشجيع وتطوير الصناعات التقليدية:**

تمثل الصناعات التقليدية بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة محورا أساسيا لتنمية الاقتصادية، و الجزائر حاليا في المسار الذي يضمن التفكير في إعداد سياسة قطاعية تأخذ بعين الاعتبار دخول إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أفاق 2025، وليس وليد الصدفة بل نتاج مجموعة من الوسائل والأدوات البيداغوجية ومصادر معلوماتية مكيفة، قد وضعت في متناول متعاملي قطاع الصناعات التقليدية إذن فالأمر يتعلق بتعزيز هذه الإنجازات باتخاذ الإجراءات المناسبة والأعمال المستهدفة والتي تتمثل في:[1]

1 – الإجراءات الأولية لدعم الحرفيين.

2 – ترقية أنظمة الانتاج المحلي.

3 – وضع أليات وأساليب جديدة للتمويل.

4– دعم التأهيل والتنافسية.

5 – تشجيع الكفاءات والموارد البشرية.

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعات التقليدية: نتائج ووقائع، 2009، ص54.

6 – ترقية التكوين بمساهمة التكوين المهني.

7 – الدعم الخاص لفئات المجتمع المحلي.

8 – تعزيز هياكل دعم هياكل الصناعات التقليدية.

9 – مراجعة مخططات عمل هيأت الدعم للقطاع.

المطلب الثاني: مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق (2025)

يعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT-2025) جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليم (SNAT) والإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر والذي يبرز الكيفية التي تعزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الأيكولوجي في إطار التنمية الشاملة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

كما يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات، وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لأفاق 2025، هو مخطط تقف الدولة إلى جانبه، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير2009، على المدى المتوسط 2015، والمدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية التاريخية للبلد، ووضعها في خدمة السياح في الجزائر، هو التتويج الناضج للمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات والتشاور الواسع من الفاعلين الوطنيين والمحليين العمومين والخواص، ولتحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي كان لابد من برنامج وأعمال سياحية ذات أولوية تمثل الأساس الجوهري للاستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية لأفاق (2025)[1].

ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات لكونها مصدرا أليا للنضوب.

أولا: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2025)

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي: **الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، الكتاب الثاني، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، 2008، ص17.

1/ الأهداف العامة:

تستهدف السياسة السياحية الجديدة ضمن هذا المخطط جملة من الأهداف العامة وهي:[1]

أ- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.

ب- توسيع الأثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى(الصناعات التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، الشغل).

ج- المساعدة على مجمل المبادلات والانتفاخ سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

د- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية (اقران الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة).

هـ- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن استراتيجيات السياحة المتواصلة (المستدامة) عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.

و- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية، ضمن أفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية.

2/ الأهداف المادية (2008-2015): عدد الأسرة المطلوب توفرها

- وعلى سبيل المثال ومن أجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة، تمتلك تونس اليوم 220.000 سرير تجاري

- إن هدف الجزائر في أفاق 2015 هو استقبال 2.5 مليون سائح، وباحترام نفس النسب لدى الجيران فهي تحتاج إلى 75.000 سرير من النوعية الجيدة.

- هدف الأقطاب ذات الأولوية هو تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40.000 سرير بمقاس دولي منها 30.000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا و10.000 سرير إضافي في المدى المتوسط .

- وقد حدد المخطط سبعة أقطاب سياحية سنتطرق لها لاحقا.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي ، ص17.

- توفير 400.000 منصب شغل (بشكل مباشر، غير مباشر).

- **طاقات الإيواء للفترة (2004-2013):** إن الطاقة الفندقية ستفوق ما هو مخطط بـ 75 ألف سرير الذي يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (8): يمثل طاقات الإيواء لفترة (2004-2013) (الوحدة ألف سرير)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأسرة	94	105	116	127	137	147	157	167	177	187
النمو (%)	-	%11.7	%10.4	%9.48	%7.87	%7.30	%6.80	%6.37	%5.99	%5.65

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص118.

- **تدفق السياح للفترة (2004-2013):**

الجدول رقم (9): تدفق السياح للفترة (2004-2013)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأسرة	1.19	1.31	1.47	1.59	1.75	1.95	2.17	2.43	2.7	3.09
النمو(%)	-	%10	%10	%10	%11	%11	%12	%12	%13	%13

المصدر: عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 119.

لقد تم اعتماد سنة 2003 كمرجع لإجراء التقديرات، حيث سجلت هذه السنة توافد 1086866 سائح وبنسبة نمو تقدر سنويا بـ 10%، حيث ينتظر بلوغ التدفقات السياحية حوالي1591281 سائح، سنة 2007.

أما خلال مرحلة(2008-2013) فإن نسبة الزيادة كانت متصاعدة بنسبة نمو تقدر بـ 11% خلال سنتي 2008 و2009، بزيادة تقدر بـ 12% خلال سنتي 2010 و2011، ثم قدرت الزيادة بـ 13% خلال سنتي 2012 و2013، وستبلغ المحصلة النهائية للتدفقات المنتظرة خلال سنة 2013حوالي 309853.

3/ الأهداف النقدية للمرحلة (2008-2015):[1]

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي، مرجع سابق، ص18.

إن خطة الأعمال لوضع الجزائر على مسار يخدم السياحة، يقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين (2008-2015) بـ 2.5 مليار دولار أمريكي.

يمكن تقدير الاستثمار الاجمالي، العمومي والخاص، المادي وغير المادي، (الهياكل الطبيعة والاتصال) بـ 60.000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، 55.000 دولار في استثمارات مادية و5000 دولار في استثمارات غير مادية.

ومن أجل توفير 40.000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار دولار على مدى 7 سنوات إلى غاية 2015 أي 350 دولار سنويا.

بالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للامتياز: يمكن تصور جهد إضافي بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي لكل باقي البلاد يمكن توظيفه لإزالة العجز البنيوي الحالي.

أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة بـ 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي و غير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية (بكل وزاراتها) التكفل ب 375 مليون دولار على مدى 7 سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز، أي 54 مليون دولار سنويا.

وفيما يلى جدول لبيان الخطة بالأرقام:

جدول رقم (10): خطة الأعمال بالأرقام لأفاق (2015)

السنة	2007	2015	المضروب فيه
عدد السياح	مليون 1.7	مليون2.5	1.47×
عدد الأسرة	84.869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم	159.869×1.8
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%3	1.3×
إيرادات (مليون دولار)	250	1500إلى 2000	7×إلى9
مناصب الشغل مباشرة أو غير مباشرة	200.000	400.000 مباشرة و غير مباشرة	2×
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600	/

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، برنامج الأعمال ذات الأولوية، 2008، ص18.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السواح المتوقع عند نهاية الفترة كان في حدود 1.47 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ 1.8 ضعف ما هو متاح حاليا لتصبح الطاقة الاجمالية مساوية لـ 159868 سريرا.

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فقدرة بمعدل تطور قدر بـ 1.3 مرة مع نهاية الفترة 2015، في حين قدرت الزيادة في الايرادات السياحية بـ 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة بسنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيداغوجيا.

- **المداخيل السياحية للفترة (2004-2013):** والتي نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : الايرادات بالعملة الصعبة (2008-2013)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المداخيل(مليون دولار)	200	252	316	397	485	592	722	882	1076	1313

المصدر: عامر عيساني، مرجع سابق، ص120.

من خلال الجدول نلاحظ أن المداخيل مند سنة 2004 تزيد بوتيرة متسارعة، وبالنظر بما هو مخطط من طرف وزارة السياحة حيث توقعت هذه الأخيرة أنه ستصل الايرادات ما يقدر بـ1313 مليون دولار في سنة 2013.

4/ المشاريع ذات الأولوية: لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، فمنها الجاري إنجازه، أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم.

أ- فنادق السلسلة HOTELS DE CHAINE عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ 29.386 سرير.

ب- عشرون قرية سياحية متميزة، وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي ومصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.

ج- انطلاق80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز:[1]

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي، مرجع سابق، ص19.

الجدول رقم (12): المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
الشمال شرق	23
الشمال وسط	32
الشمال غرب	18
الجنوب الغربي واحات	04
الجنوب الغربي توات قورارت	02
الجنب الكبير الأهقار	01
المجموع	**80**

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2008، برنامج الأعمال ذات الأولوية، ص19.

من خلال الجدول السابق ينتظر أن تساهم مجموع المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية السبعة إلى تحقيق طاقة إيواء جديدة تقدر ب 5986سريرا وتوفير 8000 منصب شغل بعد الانتهاء من الإنجاز.

الجدول رقم (13): الفنادق التي شورع فيها والتي هي بصدد الانطلاق.

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	49	9295
القطب السياحي شمال غرب	85	10.146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القب السياحي جنوب غرب توات	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير طاسيلي	01	150
القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجموع	**274**	**29386**

المصدر:عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**، حالة الجزائر، مرجع سابق ص132.

من الجدول نلاحظ أن المشاريع المنتظر تحقيقها، والتي شرع في إنجاز جزء منها، ومنها ما هو بصدد الانطلاق، ستساهم في تطوير الحظيرة الفندقية بما يقارب 29386 سريرا وقد بلغ عددها 274 مشروعا موزعة على كامل الأقطاب السياحية.

عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002-2012 في قطاع السياحة بـ 59 مشروع.

الجدول رقم (14): المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(2002-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب العمل
قطاع السياحة	409	781962	49780

المصدر: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر، مرجع سابق ص133.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة المشاريع الاستثمارية وما توفره من مناصب عمل بشكل متزايد.

كما يوجد مجموع من القرى السياحية المقرر إنجازها والتي عددها 17 قرية سياحية موزعة على الأقطاب السياحية على النحو التالي:

- القطب السياحي شمال شرق يضم 2 قرى سياحية وبطاقة إيواء مقدرة بـ 7378 سريرا.

- القطب السياحي جنوب غرب بقرية سياحية واحدة ذات طاقة إيواء تقدر بـ 92 سريرا.

- القطب السياحي شمال غرب يضم 3 قرى سياحية بطاقة إيواء تقدر بـ 6852 سريرا.

- القطب السياحي شمال وسط 11 قرية سياحية بطاقة إيواء 40844 سريرا.

قد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة سبعة أقطاب سياحية للامتياز وهي:[1]

- القطب السياحي للامتياز شمال – شرق (POT-E.N): عنابة، الطارف، سكيكدة ، قالمة تبسة، سوق أهراس.

- القطب السياحي للامتياز شمال – وسط (POT-C.N): الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي، مرجع سابق، ص45.

– القطب السياحي للامتياز شمال – غرب (POT-O.N): مستغانم، وهران،عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.

– القطب السياحي للامتياز جنوب – شرق(POT-E.S): الواحات، غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة.

–القطب السياحي للامتياز جنوب – غرب(POT-S.O): توات، القراروة، طرق القصور أدرار، تيميمون، بشار.

– القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (POT-S.G): الطاسيلي، ناجر، اليزي، جانت.

– القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (POT-S.G): أدرار، تمنراست.

ثانيا: الحركيات الخمس لتفعيل السياحة الجزائرية

تشكل الحركيات الخمس الطريق لانعاش سريع ومستدام للسياحة مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية وموقعها الاستراتيجي والعمل على جدب المستثمرين المحلين والدوليين والمساهمة في ترقية القطاع ونوجز هذه الحركيات في الآتي:[1]

1– مخطط وجهة الجزائر.

2– القطاب السياحية السبعة للامتياز الوجهات الناشئة للوجهة الجديدة للجزائر.

3 – مخطط نوعية السياحة.

4 – الشراكة العمومية والخاصة.

5– مخطط التمويل.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي، مرجع سابق، ص4.

المطالب الثالث: الأفاق المستقبلية للتنمية السياحية في الجزائر

إن الارتفاع المنتظم لعدد السياح والحالة الاقتصادية المريحة للبلاد والمناخ الملائم للاستثمار تعد عوامل هامة من شأنها ترقية الوجهة السياحية الجزائرية، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات العليا للبلاد إلى تبني برامج ضخمة ووضع مخططات تحسيسية بخصوص التنمية السياحية، حيث ترتكز الاستراتيجية المعتمدة إلى أفاق سنة (2025) على النجاحات المحققة في بعض الدول المجاورة مثل تونس والمغرب، وتسعى إلى بناء سياحة مدعمة على المدى الطويل في إطار المحافظة على البيئة، وذات مردود اقتصادي، وتحافظ على التوازن البيئي والأخلاقي للمجتمع، وتعتمد هذه الخطة على محركات أساسية هي:[2]

1- تقييم وجهة الجزائر بهدف رفع درجة جاذبيتها وتنافسيتها.

2- تنمية أقطاب وقرى سياحية ذات الامتياز عن طريق عقلنة الاستثمار.

3- وضع خطة للجودة السياحية من أجل إرساء مفهوم النوعية في القطاع والسهر على تحسين مختلف الخدمات (الإيواء، الإطعام، النقل، دواوين السياحة، وكالات السفر).

4- ترقية التعاون والتنسيق من خلال تجزئة السلسلة السياحية وتكوين شراكة عمومية بين العموميين والخواص.

5- تحديد وتوفير مخطط مالي عملي من أجل دعم النشاطات السياحية والمرقيين، والتنمويين وجلب أكبر المستثمرين الوطنيين والأجانب.

6- تشجيع الاستثمار في مجال الفندقة بهدف تثمين الطاقات والمواقع والشبكات الوطنية على مستوى السواحل والمناطق الصحراوية والمحطات الحموية الذي سيتم تدعيمه بالتصديق على المؤسسات وتصنيفها.

7- ترقية وتأطير وكالات السياحة والأسفار والترقية السياحية مرفقة بمساهمة عمومية في ترقية المنتوج السياحي بالخارج من خلال تنظيم من خلال تنظيم معارض وغيرها التظاهرات الدولية.

8-تثمين المنشأة الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقد التسيير والخوصصة من أجل تحسين نوعية الخدمات وإدماج الحظيرة السياحية في شبكات الدولية السياحية.

9- تجسيد مخطط نوعية السياحة ويشمل التكوين والتربية والانفتاح على تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحديد مواقع سياحية جديدة تتطابق مع الاتجاهات العالمية الجديدة.

---

[2] وهيبة أليازيد، مداخلة بعنوان: **إمكانيات ضخمة ومعوقات عديدة**، الملتقى الوطني: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، 2011، ص16.

10- تحديد مخطط التمويل العملي وتنفيذه من أجل النشاطات السياحية والمتعاملين في مجال الترقية وتطوير هذا القطاع وجلب المستثمرين المحلين والدوليين.

كما تسعى الجزائر إلى التركيز على جهات ذات طاقات سياحية كامنة، من خلال التأكد على حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ على التراث المادي، ويرى الملاحظون أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يبدو واقعيا وقابل للإنجاز بالنظر إلى تزايد عدد الوافدين من سنة إلى أخرى.

خلاصة:

بالرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم إلا أننا نجده في الجزائر لم يرقى بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة في صناعة وتنمية السياحة، رغم توفره على مؤهلات سياحية هائلة من ثروات طبيعية وبشرية وتراث ثقافي وحضاري، وهذا راجع إلى المشاكل في السياسة التنموية التي تتبعها الدولة وأيضا الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر في التسعينات، وأيضا أسباب تتعلق بالبنى التحتية والفوقية، وزيادة على ذلك الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

بما أن الجزائر تتطلع بأن تكون قطب سياحيا عالميا وبامتياز من خلال ما تحتويه من مقومات سياحية جد متميزة، أصبح من الضروري الاستثمار في هذا القطاع ومعرفة العراقيل والتحديات التي تعترضه وانتهاج الأليات والسياسات والتدابير الفعالة للنهوض به، بوضع استراتيجية تنموية شاملة لهذا القطاع، وذلك من خلال متابعة المخطط التوجيهي للتنمية السياحية(SDAT-2025) بالرقابة والصرامة لاعتباره الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وأداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعة والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر وبصفة مستدامة.

الفصل الثالث

دراسة حالة ولاية جيجل

تمهيد	
المبحث الأول	التعريف بولاية جيجل
المبحث الثاني	تحليل واقع التنمية السياحية في ولاية جيجل وإبراز معوقاتها وتحدياتها
المبحث الثالث	آليات ومتطلبات التنمية السياحية بولاية جيجل
خلاصة	

تمهيد

تتوفر ولاية جيجل على مقومات سياحية كبيرة ومتنوعة والتي تتكون من مقومات طبيعية وثقافية وحضارية والتي تستطيع بها أن تخلق مناخ سياحي عالمي، ولكن مع وجود معوقات وتحديات مختلفة يستوجب عليها دراسة وضعية السياحة بها وإمكانيات تنميتها وتطويرها، وذلك من خلال التعرف على مختلف مقوماتها السياحية ومنشأتها ومنظماتها وامكانيات الاستغلال بها.

ونقوم بالتوجه إلى تحليل جميع المقومات السياحية بالولاية مع معرفة الأليات والتدابير والحلول الموضوعة لها، مع التعرف على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية جيجل ومعرفة مضمونه ومراحله، وأيضا توضيح النتائج وأهم المخططات المعمولة بهم لتنمية السياحة والاستثمار بالولاية.

وعلى ضوء ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: التعريف بولاية جيجل

المبحث الثاني: تحليل واقع التنمية السياحية في ولاية جيجل وإبراز معوقاتها وتحدياتها

المبحث الثالث: آليات ومتطلبات التنمية السياحية بولاية جيجل

المبحث الأول: التعريف بولاية جيجل

تزخر ولاية جيجل بمقومات وإمكانيات متنوعة منها الطبيعية والحضارية والتاريخية الثقافية والاقتصادية...إلخ، وتعتبر من أهم الولايات التي يركز عليها لتنمية السياحة في الجزائر، وفي هذا المبحث سنقوم بتقديم الولاية وما تحويه من المقومات والمنظمات السياحية وإمكانيات الاستغلال بها.

المطلب الأول: تقديم ولاية جيجل

تمتلك ولاية جيجل موقعا استراتيجيا في الشمال الافريقي حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق ولاية سكيكدة، ومن الغرب ولاية بجاية، وأما من الجنوب فيحدها كل من ولايتي سطيف وميلة، تتربع على مساحة تقارب 239863 كلم^2، وتحتوي على شريط ساحلي هام يقدر بـ 120 كلم، تعتبر من أكبر المناطق تساقطا للأمطار في الجزائر، إذ يبلغ معدل التساقط السنوي بها بين 800 و1200 ملم، كما يسودها مناخ متوسطي ممطر وبارد شتاءا بدرجة تتراوح بين 5° و 15°، وحارا صيفا بمعدل متوسط لدرجة حرارة يتراوح بين 20° و 35°، مقسمة إداريا إلى 11 دائرة و28 بلدية.

1 – تاريخ ولاية جيجل:[1]

تعتبر ولاية جيجل من أعرق الولايات عبر ألاف السنين والتي تأسست حوالي القرن الرابع قبل الميلاد، يرجع تأسيسها إلى الفينيقيين الذين قاموا بتشييدها، كما أن وجودها على واجهة البحر الأبيض المتوسط جعلها محطة للعديد من الحضارات التي نجد أثارها موزعة على حدود إقليم الولاية.

ولاية جيجل هي منطقة تتميز بحركية وغنية بالأحداث حيث أطلق عليها أول إسم "اجلجلي" "IGIGILI" وهي كلمة فنيقيه تتكون من شطرين، الشطر الأول "I" ويعني جزيرة ساحلية والشطر الثاني هو " اغيل" يعني دائرة الحجر وتعاقب الحضارات، وبعد ذلك أفرز لها بعض الأسماء منها "جيدري"، "خيخل" ..الخ، وفي الأخير جيجل.

إن الانحطاط المتدرج للحضارة الرومانية سمح بتحرير القبائل البربرية في الجبال واسترجاع سيادتها وتقاليدها لتشهد بعد ذلك المنطقة تسابق الغزاة للاستلاء على الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به.

[1] المونوغرافيا السياحية للولاية، مديرية السياحة، ولاية جيجل، 2015، ص2.

بعد الوندال 429م والبيزنطيين 533م يأتي عهد الفتوحات الإسلامية فتعرب اسم المنطقة إلى جيجل، وتشهد المنطقة ازدهارا تحت سلطة القيروان التي كان يحكمها أنداك الأغلبية، خلال القرن العاشر، يتحالف سكانها مع سكان قبيلة كتامة مع الفاطميين وتتم الإطاحة بحكم القيروان، وتم تأسيس الدولة الفاطمية التي اتخذت القاهرة مركزا لها.

بعد خروج الفاطميين، وقعت المدينة تحت حكم الزيريين سنة 973م ، ثم الحماديين سنة 1007م، ثم المهديين سنة 1120م، وظلت طعما لعدة دول أوروبية حاولت غزوها مثل الإسبان إلا أن قام سكانها بالاستنجاد بالأخويين عروج وخير الدين بربروس سنة 1514م ، لتصبح أول مدينة يدخلها الأتراك، والذين طردوا الجنوبيين من المدينة الحالية لمدينة جيجل، وبعض المدن المجاورة كبجاية وأيضا تم بناء أسطول بحري قوي مكنهم من تحرير الجزائر، حيث كان سكان منطقة جيجل من صناع السفن باكتسابهم من الأتراك حرفا ما زلت تميزهم إلى يومنا هذا.

بعد تقهقر الأسطول العثماني وتحطمه في معركة "نفارين" باليونان تم الاستلاء عليها من طرف الاستعمار الفرنسي واحتلالها كباقي ولايات الوطن الذي اشهدها الدمار والرعب والهمجية قرابة القرن والنصف، والذي شهد عدة ثورات على مختلف التراب الوطني، وكان سكان ولاية جيجل من المحتضنين لثورة وكانت ثورة واد الرحى لخير دليل على الثورات التي تم القيام بها والتي قهرا فيها المحتل الفرنسي ومن شهداء المنطقة ندكر دخلي المختار، كعولة تونس، مسيسة البشير وغيرهم من الأبطال.

2- أهم الدمن الرومانية بولاية جيجل:

- **إجلجلي:** هذه المدينة تقع على شبه الجزيرة الجيجلية، أنشأت عام 33 للميلاد تحت حكم **أكتاف.**

- **شوبا مونيسبوم:** تقع هذه المنطقة الصغيرة بحي أزيرو بالزيامة المنصورية، تبعد حوالي 45 كم عن غرب ولاية جيجل.

- **باسينبس ميتادا:** هذه المنطقة تقع قرب مصب وادي الزهور والتي تقع بين وجيجل والقل.

- **أوبيدوم توكا:** تقع هذه المدينة ببلغيموز، شرق واد الكبير الذي يصب في البحر، تم العثور في هذا المكان بعض الصور والقطع النقدية وبعض الحلي المصنوعة من البرونز.

– **كاستلوم فيكتوريا:** تقع هذه المنطقة قرب قصر "الغريفات" في "المنار الكبير" يحتوي على كتابات ونقوش غير معروفة إلى يومنا هذا.

– **أسراث:** تقع هذه المنطقة شرق جيجل ضواحي سيدي عبد العزيز والقنار، لكن هذه المنطقة تغطت بالترب بسبب واد النبل.

– **اياراست:** تقع هذه المنطقة غرب مدينة جيجل بالضبط في بلدية العوانة، وذكرت من الفرنسين أنها محطة رومانية تقع بالقرب من بالعافو "المنار الكبير"

المطلب الثاني: المنظمات السياحية بولاية جيجل

تحتوي ولاية جيجل على منظمات سياحية والتي نوضحها كالتالي:

❖ **مديرية السياحة والصناعات التقليدية:** تعتبر من المصالح الخارجية لوزارة السياحة، حيث تقوم بالمهام الموكلة إليها كما تقوم بتنفيذ استراتيجيات القطاع وذلك عن طريق المراقبة والتوجيه، حيث تسهر على تنمية القطاع السياحي ومتابعة عملية الاستثمار، كما تعمل على الترويج والإشهار من خلال اللوحات الإشهارية والمطبوعات والأنترنت لجدب السياح.

❖ **الوكالات السياحية والأسفار**: تتوفر ولاية جيجل على 7 وكالات سياحة وأسفار أي بزيادة وكالة واحدة مقارنة بسنة 2014 (وكالة الشهاب) والتي تنحصر نشاطاتها كالتالي:

– بيع و حجز تذاكر السفر برا وجوا.

– تنظيم رحلات الحج والعمرة.

– تنظيم الرحلات المدرسية.

– الحصول على التأشيرات.

– حجز الغرف وكراء السيارات السياحية.

– توفير الراحة والأمان للسواح.

❖ **الدواوين والجمعيات:** كما تحتوي ولاية جيجل على 7 دواوين والتي تقوم بالتعريف بالمنتوج السياحي وذلك من خلال ترقيته والتي نوضحها في ما يلي:

الجدول رقم (15): الدواوين المتواجدة في ولاية جيجل

الرقم	اسم الديوان	رقم الاعتماد	المقر
1	الديوان الجيجلي للسياحة	10/58	حي الرابطة بلدية جيجل
2	الديوان المحلي سيدي عبد العزيز	98/76	بلدية سيدي عبد العزيز
3	النادي السياحي الرمال الذهبية	04/133	حي البرقوقة جيجل
4	جمعية السفير للسياحة	2013/13	بلدية جيجل
5	الديوان المحلي للسياحة–جيجل–	85/263	شارع أول نوفمبر
6	الديوان المحلي للسياحة–إجيجلي–	98/170	مركز اعلام و تشغيل الشباب
7	الديوان المحلي للسياحة –العوانة–	98/05	المركز الثقافي العوانة

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية –جيجل–(2015).

المطلب الثالث: المقومات السياحية وإمكانية الاستغلال والتأطير بولاية جيجل

1– المقومات السياحية: تتميز ولاية جيجل بمقومات جدب لسياح متميزة ومتعددة على اختلاف خصائصها ومن أهم هذه المقومات نذكر منها:

1–1– المقومات الطبيعية: يمتد هذا الشريط من من زيامة منصورية غربا إلى واد الزهور شرقا على مسافة تقدر بـ 120م ، بحيث يضم مناطق وخلجان متنوعة، وتقدر شواطئ الولاية بـ 55 شاطئ موزعة بين شواطئ ذات الرمال الذهبية وشواطئ أخرى صخرية، 22 منها مفتوحة للسباحة هذه الشواطئ خاصة تلك الواقعة بغرب الولاية التي تعتبر من أجمل الشواطئ الوطنية(الكورنيش الجيجلي).

❖ **الكورنيش الجيجلي:**[1] تتمثل في الجزء الساحلي الغربي الممتدة من زيامة المنصورية إلى العوانة وهي أجراف صخرية تلامس للبحر وتتخللها منحدرات مغطاة بالغابات الكثيفة من الفلين والأحراش، يتميز بندرة جماله فهو يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي، ويسمى الكورنيش الذهبي أو ساحل الزمرد.

❖ **الكهوف العجيبة:** هي عبارة عن مغارات طبيعية توجد بها مناظر طبيعية، تعد أحد أهم المعالم السياحية في ولاية جيجل والتي تقع بين العوانة و زيامة منصورية على بعد 35 كم من مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917م عند شق الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين جيجل بجاية والذي يعد أحد عجائب الطبيعة من حيث الشكل و النقوش وهي مهيأة لاستقبال الزوار في كل وقت، التي تضم غار الباز والذي موقعه يعود إلى ما قبل التاريخ، وهي مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية والتي تم تهيئته لاستقبال الزوار.

[1] المونوغرافيا السياحية للولاية، مديرية السياحة، ولاية جيجل، 2015، ص4.

❖ **المنار الكبير:** تم تشيده من طرف الحرفي شارل سالف الذي كانت مهنته النقش على الحجارة، هدفه الرئيسي هو توجيه البواخر إلى بر الأمان.

❖ **المحميات الطبيعية لبني بلعيد:** أنشئت هذه المحمية بالقرار الولائي رقم: 67/786 المؤرخ في 11/08/ 97، تقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيري وادي عجول على بعد32 كلم عن مدينة جيجل تتربع على مساحة 122هكتار، وهي محتواة داخل محيط منطقة التوسع السياحي لبني بلعيد[1].

❖ **الجزر و شبه الجزر:** و تتمثل فيما يلى:

– **الجزيرة الصخرية:** أهم ما يميز الجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل هو وجود الجزيرة الصخرية بالعوانة وهي ما يلقب محليا **بالدزيرة.**

– **شبه الجزيرة:** توجد شبه الجزيرة الصغيرة ببوبلاطن وأيضا برج بليدة التي تدعى **أندرو.**

❖ **حضيرة الحيوانات:** موقع سياحي هام، متواجد **بكيسير** بلدية العوانة، فتحت أبوابها لاستقبال الزوار ابتدأ من شهر جويلية لعام 2006، أهم ما يميز هذه الحظيرة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة والمحمية من طرف القانون وأشكال مختلفة من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية، وهذا ما جعلها محطة يتهافت عليها العديد من الزوار.

❖ **الحظيرة الوطنية تازة:** هي محطة لجذب السياح الباحثين عن الترفيه والراحة، فالطابع المتميز لغابات الحضيرة الوطنية يساهم في تطوير السياحة الجبلية، تتربع على مساحة 3807هكتار، تتميز بتنوع غطائها النباتي وتركيبتها الحيوانية، حيث تحتوي على 137نوع من النباتات العطرية وأخرى ذات أهمية طبية، 20 نوع من النباتات ذات الاستعمال الزخرفي، 17 نوع من الأشجار والشجيرات ذات الأهمية البيئية والاقتصادية، 135 نوع من الفطريات و15 نوع من الثدييات من بينها 11 نوع محمي من طرف القانون و134 نوع من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية.

❖ **البحيرات الطبيعية:** تتوفر الولاية على 3 بحيرات وهي:

– **بحيرة بني بلعيد:** والواقعة بدائرة العنصر، تحتل 120 هكتار وتحتوي على ما لا يقل 23 نوع من الطيور، وهي طيور مهاجرة معروفة على المستوى العالمي.

– **بحيرة غدير بني حمزة:** وتقع هذه البحيرة ببلدية القنار التابعة لدائرة الشقفة، بحيث تتربع على مساحة تفوق 36 هكتار، كما أنها تضم أكثر من 32 نوع من الطيور.

[1] المونوغرافيا السياحية للولاية، مديرية السياحة، ولاية جيجل، 2015، ص5.

- **بحيرة غدير المرج:** تقع بدائرة الطاهير مساحتها أكثر من 5 هكتارات.

❖ **الثروة الغابية:**[2] تعتبر الغابات في ولاية جيجل أحد أهم الغابات في الجزائر إذ تقدر مساحتها بـ 115075 هكتارأي بنسبة 48% من المساحة الإجمالية للولاية، والتي تتواجد بالأساس بالمناطق الجبلية مثل الميلية وقروش وتاكسنة والشحنة وأولاد عسكر لكن تستحوذ المنطقة الجنوبية من الولاية على أهم المساحات الغابية.

ومن أهم الغابات ذات الجمالية السياحية الجذابة بولاية جيجل هي:

- **غابة الكورنيش:** الواقعة على الكورنيش بمنطقة العوانة، بمساحة تقدر بـ 10260هكتار.
- **غابة تامنتوت:** هي أكبر الغابات بالولاية تقع بالجهة الجنوبية للولاية والتي تقدر مساحتها بـ 8928 هكتار وتقع بين جيملة وتاكسنة.
- **غابة إدم:** ببلدية واد عجول.
- **غابة بوحنش:** بالعوانة.
- **غابة بني فرقان ومشاط بالملية.**
- **غابة الماء البارد:** بتاكسنة.
- **غابة القرن** بغبالة.
- **غابة سدات:** ببلدية برج الطهر.
- **غابة الزان:** بوجانة والشحنة.

❖ **الشواطئ:** يمتد الشريط الساحلي لولاية جيجل على مسافة 120 كلم، يتخللها شواطئ ذات طبيعة جمالية جذابة، حيث يحتوي على 50 شاطئا، منه 22 شاطئا محروسا مسموح للسباحة، و28 شاطئ غير مسمح بالسباحة كل هذه الشواطئ يغلبها خضرة الغابة من جهة وزرقة الماء من جهة أخرى توفر المتعة والراحة للسياح.

1-2- المقومات الثقافية والحضارية: تحتوي ولاية جيجل على العديد من المقومات الثقافية والحضارية من أهمها ما يلى:[1]

الجدول رقم(16): أهم المقومات الثقافية والحضارية بولاية جيجل.

اسم الأثر	المحتوى	المرجعية التاريخية	الموقع	الطبيعة القانونية
الرابطة	قبور بونيقية محفورة	الفترة البونيقية	بلدية جيجل دائرة جيجل	ملك للدولة
شوبا	بقابا المدينة الرومانية شوبا	الفترة الرومانية	بلدية زيامة منصورية	ملك للدولة
تسيليل	بقايا بنايات ونصب وأحجار منحوتة وفخار...	الفترة الرومانية	بلدية السطارة دائرة السطارة	ملك للدولة
مزغيطان	صناعات ما قبل التاريخ	فترة ما قبل التاريخ	بلدية جيجل دائرة جيجل	ملك للدولة
بومارشي	بقايا السور القديم لمدينة جيجل للعهد العثماني	الفترة العثمانية	بلدية جيجل دائرة جيجل	ملك للدولة
بوابة مدينة جيجل	جزء من البوابة البحرية لمدينة جيجل القديمة	الفترة الرومانية	بلدية جيجل دائرة جيجل	تتواجد داخل المجال العسكري
تياراوا	بقايا قديمة على مسافة 5هكتارات	الفترة الرومانية على الأرجح	بلدية السطارة دائرة السطارة	ملك للدولة

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية -جيجل-(2015).

3- الصناعات التقليدية: تزخر الولاية بالعديد من الأشياء التقليدية والمواهب الحرفية وأهمها: صناعة الأواني الخشبية، الصناعة الجلدية، صناعة الفخار والمزهريات والأواني المنزلية النحاسية...الخ.

4- متحف كتامة: هو المتحف الوحيد في الولاية، هو عبارة عن مدرسة قرآنية أسسها عبد الحميد بن باديس سنة 1939م في فترة ما قبل الاستعمار، وعند الاستعمار كان مكتب خاص بالجيش ليعود بعد الاستقلال إلى مدرسة قرآنية من جديد ومن بعد تحولت إلى متحف.

[1] المونوغرافيا السياحية للولاية، مديرية السياحة، ولاية جيجل، 2015، ص9.

5- دار الثقافة: مقرها حي العقابي تم افتتاحها سنة 2007م، تضم ورشة للمسرح، ورشة للفنون التشكيلية، ورشة للموسيقى، قاعة مطالعة، قاعة أنترنت و قاعة محاضرات.

❖ **التجهيزات القاعدية:**

تتوفر الولاية على شبكة هياكل قاعدية متنوعة، طرق برية سكك حديدية، مطار وميناء.

- **شبكة الطرقات:**

تتوفر الولاية على شبكة طرقات كثيفة تقدر بـ 175660كلم مصنفة ومقسمة كالآتي:

- طرق وطنية رقم:(43،77،27) بطول يقدر بـ 20430كلم.
- طرق ولائية: (39،132،135،137 ،147، 150 ،170) بطول يقدر بـ 36630كلم.
- الطرق البلدية تقدر بـ 1186كلم.

- **الموانئ:** تتوفر ولاية جيجل على أربع موانئ:

- **الميناء التجاري جن جن:** يقع بالطاهير ولاية جيجل، بطاقة استيعابية تقدر بـ 4,5 طن سنويا، يستجيب لكل التقنيات الحديثة في مجال النقل البحري، يحتوي على أرضية يصل عمقها إلى 18,2 م موصول مع أهم محاور الاتصالات لاسيما منفد شمال جنوب جيجل – سطيف وخط السكك الحديدية مما يجعله المحور المفضل للنقل الأورو أفريقي.

- ميناءين للصيد لكل من جيجل وزيامة منصورية.

- ميناء للصيد و النزهة بالعوانة المشروع في المراحل الأخيرة للإنجاز.

- **خط السكك الحديدية:** يتم توصيل ولاية جيجل بشبكة السكك الحديدية الوطنية على مستوى "رمضان جمال"، هذا الخط البالغ من الطول 137كلم، والمجهز بثماني محطات ومحطة أخرى للفرز "بازول" بطاقة شحن تصل إلى 8 مليون طن سنويا من البضائع.
- **مطار فرحات عباس:** مقره بلدية الطاهير، يعتبر منشأة هامة وهو همزة المواصلات الجوية الداخلية والخارجية، يقع على بعد 15كلم، من مدينة جيجل على بعد 100كلم من مطار بجاية، وهو من شأنه أن يسهل الحركة السياحية و يساهم في تطويرها بشكل جيد.

2- إمكانيات الاستغلال والتأطير بولاية جيجل:

1- قدرات الاستقبال والتأطير: تتوفر ولاية جيجل على أنواع مختلفة من طاقات الإيواء والتي نوضحها كالآتي:

❖ **المنشآت الفندقية:** تتوفر ولاية جيجل على 27 وحدة فندقية بطاقة استيعاب 1760 سرير و869 غرفة حيث تم تسجيل خروج فندق وحيد (بربروس) من الحضيرة الفندقية برغبة من صاحبه خلال هذا العام (2015) بطاقة إستعاب تقدر بـ 27 سرير وهي كالتالي:[1]

الجدول رقم (17): المنشآت الفندقية التي تحتويها ولاية جيجل.

الرقم	اسم الفندق	التصنيف	سعة الاستقبال		العنوان
			عدد الغرف	عدد الأسرة	
1	لويزة	غ مصنف	72	156	شارع 20 اوت 55
2	البصرة	غ مصنف	40	57	شارع اول نوفمبر 54
3	النسيم	غ مصنف	40	110	01 نهج روبيح حسين
4	كتامة	غ مصنف	34	90	شارع زيغود يوسف
5	السلام	غ مصنف	46	114	شارع الإخوة خشة
6	المركزي	غ مصنف	14	33	شارح أحسن بن الشيخ
7	الريان	غ مصنف	16	31	08 نهج ديدوش مراد جيجل
8	المشرق	غ مصنف	24	36	14 شارع العربي بن مهيدي
9	الجليدي	غ مصنف	10	16	26 نهج أول نوفمبر 56
10	كونيفيال	غ مصنف	08	10	نهج زيغود يوسف
11	الإقامة	غ مصنف	18	30	نهج زيغود يوسف
12	الجنة الزرقاء	غ مصنف	23	46	أولاد بونار
13	لاكريك	غ مصنف	16	32	شاطى الخليج الاصغر أولاد بونار
14	الجزيرة	غ مصنف	36	72	25 شارع العربي بن مهيدي
15	تاغراست	غ مصنف	34	60	03 شارع سي الحواس

[1] الحصيلة النهائية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

16	التقدم	غ مصنف	13	26	شارع كرود عبد الكريم الطاهير
17	المراد	غ مصنف	36	74	حي الثورة الطاهير
18	الزمرد	غ مصنف	80	160	تاسوست الامير عبد القادر
19	النيل	غ مصنف	70	140	شارع لدرع حسين س/ع العزيز
20	ابن بطوطة	غ مصنف	30	70	صخر البلح س/ع العزيز
21	الفتح	غ مصنف	12	21	10 شارع جنوحات البشير الميلية
22	جمال	غ مصنف	20	40	بني مسلم خيري واد عجول
23	الصخر الأسود	غ مصنف	45	71	تيميزارت العوانة
24	الأفتيس	غ مصنف	20	51	شارع أفتيس
25	اللبلاب	غ مصنف	40	70	28 شارع بوطغو محمد
26	شوبة	غ مصنف	72	144	زيامة منصورية
المجموع			**869**	**1760**	

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية –جيجل–(2015).

❖ **المخيمات:** تتوفر الولاية على 11 مخيم تجاري بطاقة استيعاب تقدر بـ 2484 سرير موزعة على طول الشريط الساحلي أستغل منها 5 مخيمات فقط بطاقة استيعاب تقدر بـ 960 سرير، أما المتبقي منها فلم تستغل خلال هذه السنة لأنها مغلقة بموجب قرارات ولائية.

الجدول رقم (18): المخيمات الموجودة في ولاية جيجل.

الرقم	اسم المخيم	سعة الاستقبال	طبيعة الملكية	ملاحظات
1	مخيم المرجان الشاطئ الأحمر	64	خاص	مغلق بقرار ولائي رقم:1923
2	مخيم الوئام **تازة**	100	خاص	
3	مخيم الريحان	180	خاص ممنوح في إطار حق الامتياز	مغلق بقرار ولائي رقم:2796
4	مخيم الولجة	265	جماعات محلية مؤجر لخواص	
5	مخيم بنت السلطان برج بليدة	240	خاص ممنوح في إطار	مغلق بقرار ولائي رقم:2798

			حق الامتياز	
6	مخيم أميرة سطارة	500	خاص ممنوح في إطار حق الامتياز	مغلق بقرار ولائي رقم:2797
7	مخيم بني بلعيد	300	جماعات محلية مؤجر لخواص	مغلق بقرار ولائي رقم:1921
8	مخيم سدات المزاير	120	جماعات محلية مؤجر لخواص	
9	مخيم نجمة المزاير	240	جماعات محلية مؤجر لخواص	مغلق بقرار ولائي رقم:1873
10	مخيم الرمال الذهبية المزاير	160	جماعات محلية مؤجر لخواص	
11	مخيم المنار	300	جماعات محلية مؤجر لخواص	
المجموع		2619		

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية –جيجل– (2015).

❖ **الوكالات السياحية:** تنشط في ولاية جيجل 7 وكالات سياحة والأسفار والتي تعتبر من أهم الأدوات التي تنشط السياحة وتجدب السياح والتي نوضحها كالتالي:

الجدول (19): وكالات السياحة والأسفار لولاية جيجل.

الرقم	تسمية الوكالة	العنوان
1	الكورنيش	شارع أول نوفمبر رقم 31 –جيجل
2	سياحة و أسفار الجزائر	1 نهج مصطفى بن بولعيد –جيجل
3	العربي	حي 20 مسكن الميلية–جيجل
4	جيزال	نهج حسين بن الشيخ –جيجل
5	بلام تور	نهج عمر الطاهر –الطاهير
6	جميلة	حي 130 مسكن عمارة 01 محل رقم 02 – جيجل–
7	الشهباء	حي أيوف الشرقي محل D10

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية –جيجل– (2015).

إن النقص في طاقات الإيواء أدى إلى ظهور ظاهرة الاقامة عند القاطن التي أصبحت تغطي العجز المسجل في طاقات الإيواء خاصة خلال موسم الاصطياف.

- **مؤسسات التكوين في المجال السياحي:** تجد الإشارة إلى أن مديرية والتعليم المهنيين تقوم حاليا بإنجاز مركز للتعليم المهني في السياحة على مستوى بلدية جيجل بطاقة استيعاب تقدر بـ 1000مقعد منها 300 مقعد بنظام داخلي، والذي يوفر التخصصات التالية: الفندقة خيارات، الطبخ، الاستقبال، المطعم، الإيواء.

❖ **بيوت الشباب:** تتوفر ولاية جيجل على طاقات إيواء أخرى والمتمثلة في بيوت الشباب والتي نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): بيوت الشباب لولاية جيجل.

الرقم	بيت الشباب	المالك	الموقع	السعة
1	بيت الشباب الطاهير	مدرية الشباب والرياضة	الطاهير	60
2	بيت الشباب تاكسنة		تاكسنة	60
3	بيت الشباب زيامة منصورية	مدرية الشباب والرياضة	زيامة منصورية	50
4	بيت الشباب جيجل		جيجل	100
5	المخيم الدولي للشباب		برج بليدة العوانة	250
المجموع				520

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية –جيجل–(2015).

❖ **النقل:** تمتلك الولاية أصناف متعددة من وسائل النقل سواء تعلق الأمر بالنق البري أو البحري أو الجوي، والتي نبرزها في جداول التي توافينا بأهم الاحصائيات.

- **النقل البري:** وهذا النوع من النقل يعتمد على الحافلات وسيارات الأجرة والسكك الحديدية.

الجدول رقم (21): وسائل نقل المسافرين.

وسيلة النقل	عددها
سيارة الأجرة	493 سيارة
الحافلات	109 حافلة يقابلها 2776 مقعد
النقل بالسكك الحديدية	405 مسافر
النقل الجوي	40849 مسافر يقابلها363 رحلة
النقل البحري	لا يوجد نقل للمسافرين بل هناك نقل للبضائع فقط

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية (2015).

- **شبكات الاتصال:** تحتوي ولاية جيجل على شبكات مختلفة من الاتصالات منها الأنترنت، شبكة الهاتف الثابة و المحمول، والمختلفة جازي، أوريدو، موبيليس.
- **الحماية والأمن:** يشكل الحماية والأمن أحد العوامل الرئيسية والهمة التي تخدم السياحة وتطورها، وذلك من خلال حماية السياح مند وصولهم حتى خروجهم من الولاية من حماية لأرواحهم وأمتعتهم وأيضا حماية المواقع الأثرية والبيئية وجميع المرافق السياحية.

المبحث الثاني: تحليل واقع التنمية السياحية في ولاية جيجل وإبراز معوقاتها وتحدياتها

سنقوم في هذا المبحث بتحليل الموقع والمنظمات السياحية بولاية جيجل، كما نقوم أيضا بتحليل إمكانيات الاستغلال والتأطير وتحليل المقومات السياحية، مع ابراز أهم المعوقات التي يعاني منها القطاع السياحي في ولاية جيجل وما تحدياته.

المطلب الأول: تحليل الموقع والمنظمات السياحية بولاية جيجل

1- تحليل الموقع:

تتمتع ولاية جيجل بموقع استراتيجي هام بإطلالها على البحر الأبيض المتوسط، بشريط ساحلي يمتد على مسافة 120كلم، من بجاية غربا إلى ميلة وسكيكدة شرقا، تتوسط ثلاثة ولاية ولها ثلاثة مداخل رئيسية باستثناء المداخل الثانوية، كما يمكن استعمال عدة وسائل للوصول إليها لاحتوائها على ميناء جن جن وقربها من ميناء سكيكدة وعنابة الذي يسهل الوصول إليها من أوروبا.

وأيضا احتواءها على مطار فرحات عباس الواقع بدائرة الطاهير في أشواط، الذي يسهل وصل السياح لها خصوصا من دولة فرنسا وسهولة الربط بين مطارات المحلية والمجاورة حيث يسهل الوصول إليها من كل الولايات، وبالتالي يمكن القول أنه أحد نقاط القوة التي تمكن من تنمية السياحة في ولاية جيجل.

2- تحليل المنظمات السياحية:

تعتبر الوكالات السياحية والأسفار في الولاية من أحد أهم المنظمات التي لها دور كبير في تنمية السياحة والنهوض بها والتي نوضحها تطورها في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تطور وكالات السياحة والأسفار للفترة الممتدة (2010- 2015).

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الوكالات السياحية	5	4	3	3	6	7

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية – جيجل- (2015/2010).

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الوكالات السياحية في ولاية جيجل ضعيف ولا يتعدى 5 وكالات خلال الفترة (2010.2013)، لنسجل انخفاضا يصل إلى 3 وكالات خلال سنتي(2012 و2013) بعدما كان في حدود 4 وكالات في سنة 2011، وهذا بسبب توقف وكالتي قرطبة والكلاش بسبب خسائر لحقت بها وهذا راجع لنشاطهم الموسمي المحدود، ثم ترتفع الوكالات إلى 7 وكالات عند سنة 2015، وذلك لأن وزارة السياحة منحت مديرية السياحة لولاية جيجل الموافقة المبدئية لـ 4 وكالات سياحة وأسفار الشروع في النشاط.

الجدول رقم(23): حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار للفترة الممتدة (2010- 2015)

السنوات	عدد السياح المعالجين الجزائريين	عدد السياح المعالجين الأجانب	رقم الأعمال (دج)
2010	4823	32	58.491.567,58
2011	6313	76	106.605.685,82
2012	6445	40	71.102.243,00
2013	8288	84	66.862.781,00
2014	10096	103	77.197.296,20
2015	11317	444	99.534.840,93

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية – جيجل- (2015/2010).

✓ **الجدول رقم(24):** تحليل احصائيات الجدول رقم (22)

التقييم	المعالجين الجزائريين(±)	المعالجين الأجانب (±)	رقم الأعمال (±) (دج)
2010 إلى 2011	+1490	+44	+48.114.118,24
2011 إلى 2012	+123	-36	-355.034.442,82
2012 إلى 2013	+1843	+44	-4.239.461,80
2013 إلى 2014	+1808	+19	+10.334.515,20
2014 إلى 2015	+1221	+341	+22.337.544,70

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (22).

وبالتالي نستنتج أن عدد الوكالات السياحة والأسفار قليل في ولاية جيجل وأن مستوى خدماتها لا يرقى إلى المواصفات التي يحتاجها القطاع السياحي للولاية بالنهوض.

المطلب الثاني: تحليل إمكانيات الاستغلال والتأطير بولاية جيجل

❖ **منشآت الإيواء:** والتي تتكون في ولاية جيجل من:

1- الفنادق: تعتبر الفنادق من أهم المنشآت التي تخدم السياحة في أي منطقة كانت، والتي توفر المكان الملائم لجدب السياح وتقديم ما أمكن من مواصفات الراحة والايواء والاستقبال والاطعام والنظافة، ومن خلال الجدول التالي نبرز أهم الاحصائيات التي شهدها تطور الفنادق في ولاية جيجل خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015:

الجدول رقم(25): تطور طاقات الإيواء في الفنادق للفترة الممتدة (2010- 2015)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الفنادق	25	26	26	27	27	26
عدد الأسرة	2050	2124	1931	1842	1842	1766

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية – جيجل- (2015/2010).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك زيادة في عدد الفنادق بين سنتي 2010 و2011 حيث كان عدد الفنادق 25 ليرتفع إلى 26 فندق، وسبب ذلك هو منح رخصة الاستغلال لفندق "تاغراست" بطاقة استيعاب 74 سرير، وفي سنة 2012 بقي عدد الفنادق على حاله مع انخفاض في طاقة الإيواء بـ 193 سرير مقارنة بسنة 2011، وفي سنتي 2013 2014 ارتفع عدد الفنادق في الولاية من 26 إلى 27 فندق، لكن رغم هذه الزيادة إلا أنا طاقة الاستيعاب انخفضت بشكل كبير نوعا ما، حيث وصلت في 2013 و2014 على التوالي إلى 1843 سرير، وقدر هذا التراجع بـ 89 سرير مقارنة بسنة 2012، ويعود ذلك إلى انخفاض عدد الأسرة المستغلة ببعض الفنادق مثل فندق الصخر الأسود، بحيث انخفض بمقدار 117 سرير بسبب عمليات الصيانة التي يشهدها الفندق إضافة إلا فنادق أخرى، ومع حلول سنة 2015 انخفض عدد الفنادق من 27 إلى 26 فندق مقارنة بسنة 2014 حيث كان الانخفاض في طاقات الاستغلال بـ 76 سرير، وسببه راجع إلى

توقف فندق بربروس عن نشاطه بطلب من صاحبه والذي يحتوي على 27 سرير إضافة إلى الأسباب الأخرى التي ذكرت في سنة 2013 و2014.

الجدول رقم (26): حصيلة نشاط الفنادق سنتي(2014-2015)

	2014		**إلى غاية 2015/12/30**	
	وصول	**ليالي**	**وصول**	**ليالي**
جزائريون	44369	77564	38549	69029
أجانب	1442	3912	1383	5181
الجموع	45811	81476	39932	74210
رقم الأعمال	**115027848,91**		**163443284,34**	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية – جيجل- (2015/2010).

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في عدد الوافدين على الفنادق بنسبة 0,4% و كذا 0,9% في عدد الليالي المقضية، غير أن مدة الإقامة انتقلت من1,77% ليلة للفرد إلى 1,85% ليلة للفرد إي بزيادة 0,08% نقطة، أي زيادة مدة الإقامة في الفنادق قد أثرت على عدد الوافدين، وذلك بسبب استغلال 20 فندق فقط بطاقة استيعاب تقدر بـ 1488 سرير فيما تبقى 05 منها مغلقة بسبب قرارات ولائية وفندق واحد مغلق بسبب تغيير في المالك وعدم تسوية في الوضعية الإدارية.

2- المخيمات: تعتبر المخيمات أيضا وجهات محبذة إلى السواح ومن أهم الأماكن جدبا لهم وذات طاقة إيواء كبيرة، وفي ولاية جيجل لدينا تطور المخيمات من فترة إلى أخرى والتي نحللها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(27): تطور طاقات الإيواء في المخيمات للفترة الممتدة (2010- 2015)

السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
المخيمات	21	21	20	18	13	11
عدد الأسرة	5109	5109	4509	4349	2899	2484

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية – جيجل- (2015/2010).

من خلال الجدول نلاحظ أن على طول المدة من 2010 إلى 2011 عدد المخيمات ثابتة بطقة استيعاب تقدر بـ 5109 سرير، لينخفض عددها في سنة 2012 إلى 20 مخيم والذي يقابله انخفاض في طاقة الاستيعاب بمقدر4509 سرير إي بفارق 400 سرير مقارنة مع سنة 2011، وسبب ذلك هو هدم مخيم مريغة من طرف بلدية العوانة، لتأتي سنة 2013 بانخفاض أخرى في عدد المخيمات بسبب هدم الولاية مخيمين في بلدية جيجل الذي صاحبها انخفاض في طاقات الاستيعاب الذي قدر بـ 4349 سرير، ثم تأتي سنة 2014 بانخفاض كبير في عدد المخيمات ليصل عددها في هذه السنة إلى13 مخيم بفارق انخفاض عن سنة 2013 بـ 5 مخيمات بطاقة استيعاب تقدر بـ 1450 سرير، بسبب قرارات غلق لـ 6 مخيمات و3 مشاريع خلال عملية المراقة لمديرية السياحة والصناعات التقليدية، يتواصل الانخفاض إلى 11 مخيم بطاقة استيعاب تقدر بـ 2484 سرير سنة 2015 بسبب قرارات غلق أيضا حيث استغلت 05 مخيمات فقط بطاقة اجمالية تقدر بـ 960 سرير.

✓ **المقارنة بين طاقات الاستيعاب الفنادق والمخيمات في سنة 2015**

الجدول رقم(28): طاقات استيعاب منشآت الإيواء سنة 2015

البيان	عدد منشآت الإيواء	طاقة الاستيعاب	نسبة طاقة الاستيعاب
الفنادق	26	1766	%41,55
المخيمات	11	2484	%58,45
المجموع	37	4250	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين (24) و (26).

كما يوضح لنا الشكل الموالي نسبة طاقة الاستيعاب للمنشآت الإيواء ومدى أهميتها.

الشكل رقم (1): نسبة طاقة الاستيعاب لمنشآت الإيواء بولاية جيجل.

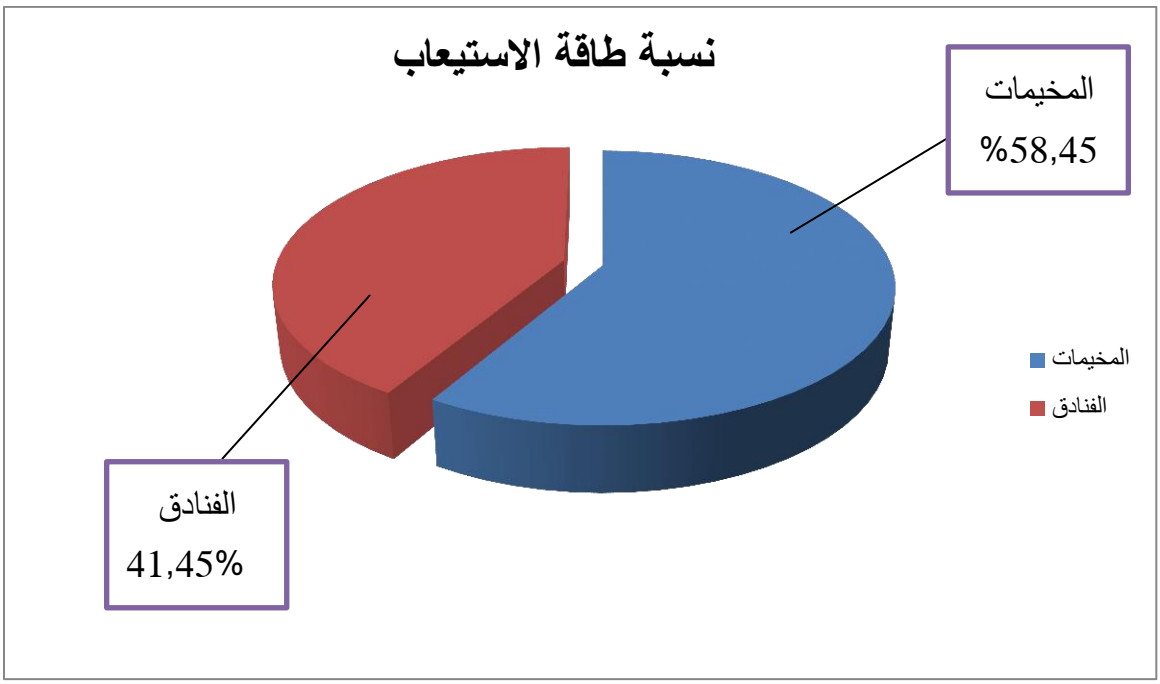

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(**27**).

يوضح لنا الشكل نسبة طاقة الاستيعاب لمنشآت الإيواء بولاية جيجل خلال سنة 2015 موزعة بين الفنادق والمخيمات، حيث تستحوذ المخيمات على النسبة الأكبر من طاقة الاستيعاب وتقدر هذه النسبة بـ58,45%، أما نسبة الفنادق من طاقة الاستيعاب الإجمالية فتقدر بـ 41,55%، رغم أن عدد الفنادق وصل إلى 26 فندق أكبر من المخيمات التي وصل عددها إلى 11 مخيم فقط سنة 2015، وبما يعني أن عدد الأسرة بالمخيمات أكبر منها نسبيا في الفنادق، وهذا يدل على أن معظم المخيمات مهيأة لاستقبال العائلات عكس الفنادق التي تكون من غرف مهيأة للاستقبال شخصين على الأكثر.

الجدول رقم (29): المقيمين في المرافق السياحية.

	الفنادق				**المخيمات**			
السنة	**2015**		**2014**		**2015**		**2014**	
العدد	19		19		11		13	
	الوافدين	الليالي	الوافدين	الليالي	الوافدين	الليالي	الوافدين	الليالي
	18102	33592	21521	31441	3123	36287	15225	90988

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية – جيجل– (2015/2014).

نلاحظ من خلال الجدول أن الوافدين إلى الفنادق سنة 2014 و2015 في تزايد مع تزايد في الليالي السياحية، حيث نجدها في سنة 2014 تقدر بـ 31441 ليلة مقارنة مع سنة 2015 التي ارتفعت إلى مقدار 33592 ليلة، ونجد أيضا أن الوافدين إلى المخيمات في ارتفاع حيث كانت سنة 2014 تقدر بـ 3123 سائح، لترتفع بشكل كبير في سنة 2015 لتقدر بـ 15225 سائح، والذي يقابلها ارتفاع في الليالي السياحية لتصل سنة 2014 إلى 90988 ليلة سياحية، وثم تنخفض في سنة 2015 إلى 36287 وهذا الانخفاض سببه تراجع في عدد المخيمات بسبب إيقاف مخيمين بموجب قرارات ولائية بعد عمليات المراقبة، وعند مقارنة عدد الليالي السياحية للفنادق مع المخيمات خلال السنتين نجد أن المخيمات لياليها كبيرة وذلك بسبب الأسعار المنخفضة وقربها للشواطئ وتتوفر على خدمات مقبولة وسعة استقبال كبيرة (عائلات)، مقارنة مع الفنادق التي أسعارها مرتفعة وخدماتها متدبدبة وذات سعة محدودة (شخصين على الأكثر).

- **الاقامة عند القاطن:** لقد شهدت ولاية جيجل انتشار ظاهرة الإقامة عند القاطن وهي تتزايد من سنة إلى أخرى خصوصا في موسم الاصطياف، حيث يقوم السكان المحلين بكراء منازلهم وبأسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها مع أسعار الفنادق والتي تصل إلى 6000 دج لليلة عكس الفنادق بسعر 4000 دج، ويمكن إيضاح تطور عدد الشقق في ولاية جيجل كالآتي:

الجدول رقم(30): تطور عدد الشقق التي يستغلها السوح في موسم الاصطياف خلال الفترة (2010- 2015)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الشقق	2500	4500	4000	4200	4500	4800

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية – جيجل- (2015/2010).

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الشقق المستأجرة في موسم الاصطياف كانت خلال سنة 2010 ثابتة في 2500 شقة، لترتفع بشكل كبير سنة2011 إلى 4500 شقة والتي قاربت الضعف، وهذا راجع إلى عدد السكان الذين يستأجرون مساكنهم في موسم الاصطياف، ورغم انخفاضها سنة 2012 و2013 مقارنة بسنة 2011، إلا أن عددها الإجمالي يبقى مرتفع مقارنة مع هياكل الإيواء الأخرى، لترتفع في سنة 2015 إلى 4800 شقة، ومنه إن الاقامة عند القاطن أصبحت منتشرة بكثرة وتلقى رواج كبير من طرف السياح وذلك راجع إلى ما يميز ولاية جيجل بالسياحة العائلية وبيئتها المحافظة، حيث لم تتمكن مديرية السياحة من إحصاء جميع الشقق المستأجرة بسبب عدم استجابة أصحاب السكنات مع المنشور الوزاري المشترك المتعلق بالإقامة عند القاطن رغم عمليات التوعية المتكررة من الدواوين والبلديات والإذاعة المحلية لجيجل.

مما سبق نستنتج أن طاقات الإيواء بولاية جيجل قليلة خاصة بما يتعلق بالفنادق والمخيمات، كما أن ظاهرة الإقامة عند القاطن تشهد ازدهارا واسعا مع الوقت.

المطلب الثالث: تحليل المقومات الطبيعية السياحية بولاية جيجل

نلاحظ أن المقومات الطبيعية السياحية في ولاية جيجل متنوعة ومتعددة وثرية، من خلال توفر المقومات الطبيعية مثل: المناخ، الجبال، الغابات، الشواطئ الساحرة، والمقومات الثقافية والتاريخية والدينية من مساجد وأثار رومانية وعثمانية، كلها عوامل تساهم في تنمية السياحية وتطويرها في سائر أيام السنة، كم يعتبر الموقع الجيد للولاية وإطلالته على البحر بشريط ساحلي ساحر وممزوج بالغابات الكثيفة من الفلين والصنوبر، وقربها من الولايات السياحية مثل بجاية وسطيف وقسنطينة، كما لها مداخل متعددة من الولايات الأخرى، من خلال قربها من مطار قسنطينة وبجاية وميناء سكيكدة وعنابة والذي يسهل التنقل إليها برا وجوا وبحرا.

ومن خلال هذه المقومات الطبيعية الهائلة نذكر أهمها:

❖ **الشواطئ:** تزخر ولاية جيجل السياحية بطول شريطها الساحلي من شرقها إلى غربها بأجمل الشواطئ وهو ما جعلها تحظى باستقبال الألاف من المصطافين من كل أنحاء الوطن، وخصوصا في موسم الاصطياف، أين يتلقى السائح راحته التامة لوجود الظروف الطبيعية الملائمة لذلك.

وقد حددت اللجنة الولائية بعد القيام بمعينات ميدانية للشواطئ على إحصاء 50 شاطئ بالولاية أسفرت على ما هو مسموح للسباحة وما هو ممنوع كما يلي:

الجدول رقم (31): الشواطئ المسموحة للسباحة في ولاية جيجل.

الرقم	اسم الشاطئ	المساحة ($م^2$)	الرقم	اسم الشاطئ	المساحة ($م^2$)
1	بني بلعيد–شرق–	96000	12	الخليج	5500
2	بني بلعيد–غرب–	80000	13	المنار الكبير	29500
3	صخر البلج	194000	14	برج بليدة	24900
4	سيدي عبد العزيز	117600	15	الصخر الأسود	33600
5	المزاير	140000	16	العوانة مركز	10000
6	بازول	65905	17	مريغة	40000
7	سطارة	74080	18	أفتيس	49500
8	تاسوست	114000	19	تازة	39200
9	كتامة	28728	20	الكهوف العجيبة	32000
10	التربة الحمراء	57000	21	الولجة	14400
11	أولاد بونار	6600	22	الشاطئ الأحمر	3360

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية –جيجل– (2015).

نلاحظ من خلال الجدل أن الشواطئ في ولاية جيجل تحتوي على 28 شاطئ غير مسموح للسباحة وهذا يدل على أن الشواطئ غير المستغلة أكبر من تلك المستغلة والتي عددها الاجمالي 50 شاطئ، مما يدل على أن التهيئة مازالت قائمة على الكثير من الشواطئ وعلى تهيئتها، وأيضا العجز في توفير ووضع الأغلفة المالية لتغطية نفقات التهيئة اللازمة لها وتنميتها، قصد جعلها شواطئ تستجيب لمتطلبات السياح من الراحة والاستجمام والايواء والاطعام.

المطلب الرابع: معوقات التنمية السياحية بالولاية وتحدياتها

معوقات التنمية السياحية في ولاية جيجل:[1]

1- نقص في العقار السياحي: يغلب على الولاية الطابع الفلاحي الغابي فكل الأراضي أن لم تكن فلاحية فهي غابية، حتى عند الخواص بالرغم من أن كل المناطق السياحية هي مناطق التوسع إلا أن العقار بها إما ملك لخواص أو ذات طابع فلاحي أو غابي مما يتطلب إجراءات خاصة، أما نزعها من الخواص من أجل المنفعة العامة، وذلك يتطلب مصادقة من طرف اللجنة الوطنية ومجلس الوزراء لإصدار مراسيم تنفيذية لإنجاز مرافق عمومية لتحقيق المنفعة العامة، كما أن هذه العملية لا تتطلب النزاع من أجل إنجاز تجهيزات سياحية.

2- ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات: يوجد ضعف في التنسيق بين قطاعات الولاية سواء كان هذا القطاع اقتصادي أو فلاحي أو أي قطاع أخرى من القطاعات الأخرى، رغم أن كل قطاع هدفه تلبية حاجات المواطنين المحلين أو الأجانب، فكل قطاع يعمل في مجال تخصصه ولا يوجد تناسق بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى، وهذا يعتبر عائق للقطاع السياحي بصفة خاصة والقطاعات الأخرى بصفة عامة.

3- غياب مكاتب دراسات مختصة في إنجاز مناطق توسع سياحية: هذا يتسبب في تأخر تهيئة مناطق التوسع السياحي بالولاية.

- **وجود عوائق و إجراءات إدارية غامضة:** هناك عوائق إدارية كثيرة لرخصة البناء ورخصة الاستغلال للشواطئ، كما أنه توجد بيروقراطية في منح الائتمان مثل العقار يكون عن طريق الامتياز.

4- الخوف من الاستثمار في المجال السياحي: إن أغلب المستثمرين لا يقومون بالاستثمار في المجال السياحي وذلك لخوفهم وعدم قناعتهم بهذا المجال والاستثمار فيه وانتباههم من الأضرار التي تلحق بهم لفشلهم، ولأن أغلبهم يبحثون عن الربح السريع وهذا الذي لا نجده في القطاع السياحي، وخصوصا في ولاية جيجل التي تكون السياحة فيها موسمية وهو فصل الصيف فقط، والذي هو عائق معلق على تنمية القطاع السياحي في جيجل.

5- الصرامة في بعض النصوص القانونية: إن النصوص القانونية الخاصة بمناطق التوسع السياحي تعتبر صارمة، لأن أغلب المناطق فلاحية وغابية بالدرجة الأولى، وهذا ما يصعب التوسع في المناطق، لأن الدولة تحمي المناطق الطبيعية بصفة عامة، وبالتالي تعتبر عائق على تنمية القطاع في الولاية.

[1] مقابلة مع السيد منصور نور الدين، مدير السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، يوم: 14/04/ 2015، على الساعة 15:00.

✓ **المعوقات التي يعاني منها أغلب الفنادق في ولاية جيجل:**[1]

– المظهر الخارجي لأغلب الفنادق غير جذابة، وداخليا لا يوجد اهتمام بالديكور والأثاث والطلاء غير مجدد وغير متناسق مع بعضه.

– غياب التكنولوجيا الحديثة عن أغلب الفنادق، وامتلاكها على معدات أجهزة الإعلام الألي القديمة.

– لا يوجد اهتمام بالترويج للفندق والخدمات المقدمة، وضعف ميزانيات الفنادق.

– أغلب الفنادق لا تمتلك موقف للسيارات وغير مدعة بالأمن الخارجي.

– عدم تزود أغلب الفنادق بالأنترنت والأنترانت وضيق مساحة الغرف.

– غلاء أسعار الليالي وخصوصا في موسم الاصطياف.

– أغلب الفنادق تعاني من نقص الأساليب المستعملة في قياس الجودة ونوعية الخدمات المقدمة.

– عدم كفاية طاقة الاستيعاب في موسم الاصطياف.

– غياب تام أو شبه تام للكفاءات في مجال الفندقة وطرق تقديم الخدمات.

– عدم وجود تنافس بين الفنادق ولا وجود للإبداع والابتكار.

تحديات التنمية السياحية في ولاية جيجل:

من أجل تنمية القطاع السياحي في ولاية جيجل والنهوض به لبد من وضع حلول وأفاق من أجل الوصول إلى تنمية سياحية ومن أهم التحديات نذكر ما يلي:[2]

1–زيادة الانفاق الحكومي على قطاع السياحة: إن تنمية السياحة في ولاية جيجل يتطلب من الهيئات المعنية الاهتمام بالبنى التحتية، التي تعتبر الركيزة الأساسية والدعامة التي تمكن من النهوض بالقطاع السياحي وتضمن الوجه الحسن والمنظر اللائق الذي يعمل بدوره على بجلب السياح والاستثمار من جهة، وجلب اليد العاملة من جهة أخرى.

[1] مقابلة مع السيد عويسي نبيل، رئيس مصلحة السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، يوم: 04/19/ 2016، على الساعة 10:15.

[2] المرجع نفسه، يوم: 04/26/ 2016، على الساعة 14:30.

2- **تطوير البنى التحتية والهياكل الاساسية:** ولاية جيجل ولاية غنية بالمناظر الجميلة ومقومات الجدب المقبولة التي تؤهلها للرقي بالسياحة، ولكن مع التضاريس الوعرة والطابع الجبلي والغابي يجعلها أمام تحدي كبير لتطوير منشأتها السياحية، كتوفير النقل الذي يعتبر من أهم وسيلة للنشاط السياحي، وكذا تهيئة الطرق وزيادة السبل للوصول إلى الولاية وتسهيل التنقل والحركة فيها.

3- **تنمية الثقافة السياحة في الفرد الجيجلي:** إن المجتمع الجيجلي مجتمع محافظ وله عادات وتقاليد متنوعة، والتي هي هويته لبد له من المحافظة عليها، والسياحة أحد معابر الثقافات بين الشعوب فالمجتمع الجيجلي لا يملك ثقافة الأخرين إلى حد ما، ولهذا وجب على الجهات المعنية جلب وسيلة لغرس ثقافة تقبل الأخر في ذهن الفرد الجيجلي، وذلك من خلال تكوين أفراد في هذا المجال لنهوض والرقي بالخدمات المقدمة إلى مستوى العالمية.

4- **تطوير الخدمات المكملة للنشاط السياحي:** إن اصطدام السياح بالواقع السياحي في جيجل أو الجزائر ككل لا يخدم تنمية السياحة وتطويرها، لأنه لا يمكنه الاستفادة من صراف ألي على الطريق من أجل جلب نقوده لأمر استعجالي، أو الاستفادة من الأنترنت على مدار الساعة، كما لا يضمن الدفع بالبطاقة الائتمان عند التسوق أو التعامل مع التجار عند شراء البضائع، كل هذه الأمور لا تحملها ولاية جيجل بالجد ولا تقوم بتوفيرها وتطويرها فهي تعتمد على تقديم ما يسمى بحزمة الخدمات التي تقدمها الوكالات السياحية والأسفار بسعر واحد لمجموعة من الخدمات، انطلاقا من الحجز في الطائرة إلى الحجز في الفندق، وكل الخدمات التابعة لها، فعلى الولاية أن تقوم بتوفير وتطوير جميع الخدمات التي تساعد السواح في تلبية رغباتهم وحاجاتهم وعدم احساسهم بالنقص والردأة والتي ستعكس الصورة السياحية للوطن ككل.

5- **إتباع سياسة ترويجية فعالة للقطاع السياحية:** إن الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية جعلت منها صورة سوداء في أذهان العالم، واقترن اسم ولاية جيجل وولايات أخرى بالإرهاب، لدى لبد من الجهات المعنية أن تحسن من صورة الجزائر بشكل عام وولاية جيجل بشكل خاص، من أجل النهوض بالقطاع من خلال إتباع سياسة ترويجية فعالة ترتكز على استعمال جميع فضاءات الاتصال والمشاركة في التظاهرات السياحية الوطنية والدولية والتعريف بالتراث الجيجلي، وكذا مختلف الحوافز المقدمة للسياح الوافدين إليها، كما لا ننسى الجانب الأمني الذي ترتكز عليه السياحة بشكل كبير.

المبحث الثالث: آليات ومتطلبات التنمية السياحية بولاية جيحل

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المخطط التوجيهي للتنمية السياحية في ولاية جيجل، كألية استراتيجية وإطار مرجعي للتنمية السياحية ثم إلى أهم مخططات التنموية والاستثمارية التي يشهدها القطاع في الولاية.

المطلب الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كآلية استراتيجية لتنمية السياحية بولاية جيجل

1- تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة لولاية جيجل:

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يعتبر إطار مرجعي للتنمية السياحية بالولاية كما يعتبر وسيلة ودعامة للتواصل وأداة للعمل، كما يعتبر أداة للتوجه والتخطيط الاستراتيجي لنشاطات السياحية بالولاية وهدفه الأساسي هو إعطاء صورة واضحة وشاملة للولاية والتعرف على أهم التصورات المستقبلية للقطاع من خلال معرفة القطاعات التي يجب تنميتها مع وضع خارطة سياحية شاملة تتضمن جميع المعطيات حول الأماكن والمواقع السياحية من أجل تشجيع الاستثمار السياحي.

2- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية جيجل: للمخطط التوجيهي لولاية جيجل عدة برامج يعمل عليها من أجل تحقيق أهداف مستقبلية ومن أهمها ما يلي:[1]

- تحديد التوجهات السياحية للولاية.
- تثمين القدرات السياحية الطبيعية والثقافية بالولاية التي لها علاقة بالمنطقة.
- تهيئة وتطوير الأقاليم التي تعتبر من المقومات السياحية.
- تحسين نوعية العرض السياحي والصورة السياحية للولاية.
- تطوير المؤسسات الفندقية والسياحية.
- بث الوعي السياحي والذهني للسياحة لدى المواطنين.
- تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة والطبيعة وحماية وتنمية مواردها مع التنسيق مع الجهات المعنية للحفاظ عليها وتثمينها وتنميتها.

[1] وثائق مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، (2015).

– التكوين والتأطير الجيد للمستثمرين وتوجيههم وتقديم التسهيلات لهم.

– الاعتماد على السياحة الالكترونية لتسويق المنتجات السياحية بالولاية وتطوير القطاع السياحي.

– تشجيع العقار السياحي والذي يخدم السياحة بشكل كبير.

– تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع التراثي و التي تكون لها علاقة مباشرة بالسياحة.

– التوصل إلى ادارة فعالة لتقديم الخدمات السياحية بجودة عالية على مستوى الفنادق والمخيمات والمرافق السياحية.

3- مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالولاية:

توجد مجموعة من القطاعات التي يجب أخدها بعين الاعتبار عند المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالولاية، وهذا الأخير أهتم بالتهيئة السياحية للولاية، هياكل الايواء والاطعام، هياكل البنية التحتية، المنتجات السياحية الجديدة، التربية والتكوين، التجارة والدعم، المؤسسات والتأثير الاقتصادي والاجتماعي للقطاع السياحي، استراتيجية التسويق والاتصال، تحسين وتحفيز الداعمين العموميين.

4- مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

لإعداد هذا المخطط توجد 5 مراحل نذكرها كما يلي:[1]

المرحلة الأولى: تقرير الانطلاقة في الدراسة: هذه المرحلة تعتبر مرحلة الاعداد الأولى، بحيث يتم فيها إعداد تقرير متضمن لتاريخ تنفيد الدراسة ونماذج التنظيم، وكيفية جمع المعلومات وكذا المشاورة مع مكتب الدراسات المعين لإعداد هذا المخطط، وهذا يكون من قبل لجنة المتابعة، مع وضع رزنامة خاصة بمكتب الدراسات للمتابعة.

المرحلة الثانية: تشخيص الحالة: تتناول هذه المرحة الحالة السياحية للولاية من جميع النواحي، على النحو التالي:

- ✓ **دراسة الثروة الطبيعية وخاصة الشريط الساحلي مع مراعاة:**

– وجود البحر في هذه المنطقة، تثمين الفضاءات البحرية، وكذلك إحداث توافق مع قدرات الاستيعاب للهياكل مع هذه المواقع.

[1] وثائق مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، (2015).

– التجهيزات الموجودة يتم تشخيصها عل مستوى الشاطئ، حيث يجب أن يكون هناك موانئ سياحية وكذا كموانئ صيد سواء تلك الموجودة أو في طريق الإنجاز.

– المعطيات الفزيائية وذلك من خلال دراسة وتشخيص المناطق الطبيعية والحساسة والتي بإمكانها خلق منتوج سياحي موجود.

– المميزات الإقليمية الموجودة لمحاولة تجاوز الصعوبات.

- ✓ تحليل الطلب السياحي.
- ✓ دراسة مستوى التكوين.
- ✓ تحليل الحوكمة الحالية للقطاع السياحي.
- ✓ استخلاص الإشكالية.

المرحلة الثالثة: آفاق التنمية السياحية واستراتيجية التهيئة السياحية: وذلك من خلال:

– تنمية جاذبية إقليم الولاية.

– زيادة جودة المنتجات السياحية.

– رغبة الولاية أن تصبح وجهة سياحية بامتياز.

– منافسة الولاية السياحية لباقي الولايات.

– الوجهة الشاطئية.

– استراتيجية تموقع الولاية.

المرحلة الرابعة: الاستراتيجية المتبعة: هذه المرحلة يتم وضعها انطلاقا من الأهداف التي تم تحديدها في المراحل السابقة، وهنا يتم وضع البرامج ذات الأولوية التي يتم انجازها، وكيفية تطبيقها، من أجل النهوض بالقطاع السياحي، ويتم إعدادها وفقا لما يلي:

– تهيئة الإقليم وفق مجموعة من المشاريع؛

– مشاريع تحل المشاكل المتعلقة بالساحل؛

– مشاريع وبرامج تتعلق بالمشاريع السياحية؛

– مشاريع وبرامج موضوعة وفقا لاستثمارات أجنبية وطنية؛

المرحلة الخامسة: مرحلة الإعداد النهائي للمخطط ووضعه: في هذه المرحلة سيتم وضع اللمسات الأخيرة على المخطط، وهنا سيتم وضع تقييم مبدئي لما تم وضعه من برنامج ومقارنته مع ما تم تشخيصه بمعنى سيتم قبول المخطط من قبل اللجنة المحددة سابقا، وضبطه من قبل اللجنة الولائية بحيث في هذه المرحلة

سيتم الأخذ بعين الاعتبار جميع الملحقات والوثائق المستعملة أثناء الدراسة، ويحدد الرزنامة التي سيتم بها سير المخطط، في هذه المرحلة يجب تحقيق الأبعاد التالية بطريقة غير مباشرة كالتالي:

- **البعد الاقتصادي؛**
- **البعد الاجتماعي؛**
- **البعد البيئي؛**

سيتم متابعة هذا المخطط بعد المرحلة المذكورة من خلال:

- ملخص الحركيات التهيئة المتوقعة من طرف الهيئات القانونية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.
- التهيئة السياحية طور الدراسة أو في المشاريع.
- الحركيات السياحية للمشروع.
- حالة تقدم المشاريع المتخصصة لتهيئة مناطق التوسع السياحي.
- المناطق التهيئة سياحيا.
- شبكة الطرق.
- بطاقة الهياكل و الأقاليم السياحية.
- التجهيزات والمنتجات السياحية محل الدراسة.
- المتاحف، والحدائق ومختلف هياكل الاستقبال الواسع.
- المواقع المزارة وذات الفائدة الثقافية.
- مواقع النشاطات السياحية.
- طبيعة السياحة الرياضية

المطلب الثاني: المخططات والإنجازات لتنمية السياحة بولاية جيجل

شهدت السياحة في ولاية جيجل مخططات تنموية عديدة ومنجزات استثمارية سياحية كبيرة وعلى ضوء هذه المخططات نوضحها كما يلي:

❖ **النتائج وأهم الإنجازات في إطار المخططين (2005-2009) و(2010-2014)**

المخطط الخماسي: (2005-2009) [1]

[1] من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، (2015).

الجدول رقم (32): برنامج المخطط الخماسي: (2005-2009)

الوحدة: 10^3

عدد العمليات المسجلة	عنوان العملية	السنة	الغلاف المالي الممنوح	الغلاف المالي المستهلك	الوضعية المادية للمشروع
1	دراسة وإنجاز وتجهيز مقر مديرية السياحة مع سكن وظيفي	2006	65076	47757	- نسبة الإنجاز: 85%. - تبقى التجهيز

المصدر: وثائق مديرية السياحية والصناعات التقليدية -جيجل-(2015).

من خلال الجدول نلاحظ أن خلال الفترة 2005 و2009 يتضح أن المخطط أهتم فقط بدراسة إنجاز مشروع مقر مديرية السياحة والصناعات التقليدية مع سكن وضيفي خصص له غلاف مالي قدر بـ65075 دج في نهاية المدة كانت نسبة الإنجاز85% مع تبقي التجهيز.

- **المخطط الخماسي 2010-2014**

أ- برنامج سنة 2010:

الجدول رقم (33): برنامج (2010)

الوحدة: 10^3

عدد العمليات المسجلة	عنوان العملية	الغلاف المالي الممنوح	الغلاف المالي المستهلك	الوضعية المادية للمشروع
5	دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	15000	5051	مشروع بنسبة إنجاز 75% المرحلة الرابعة قيد المنافسة 2015/12/17
	دراسة تهيئة 05 مناطق توسع سياحي	25000	18164	مشروع بنسبة إنجاز 90%
	دراسة تهيئة	5000	2114	مشروع منتهي 100%

	وتعبيد عتبة أندروا			
	دراسة وتهيئة شاطئين	40000	37312	مشروع منتهي 100%
	دراسة إنجاز مركز الإعلام والتوجيه السياحي	2000	1369	مشروع منتهي بنسبة 95% (باقي 5% والتي تتعلق بالمساعدة على تعين المقاولة)

المصدر: وثائق مديرية السياحية والصناعات التقليدية –جيجل–(2015).

من خلال الجدول نلاحظ أن برنامج 2010 يحتوي على عمليات كبيرة مقارنة مع سابقتها، حيث نشهد 5 عمليات أولها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي أصبح في مرحلته الرابعة وبنسبة إنجاز تقدر بـ 75% و الذي يقترب من انتهائه، أما العملية الثانية والمتمثلة في دراسة 5 مناطق توسع والتي خصص لها غلاف مالي قدر بـ 25000 دج والذي استهلك منه ما يقدر بـ 18164 دج وبنسبة إنجاز تقدر بـ 90% والذي يدل على مقربة انتهائه، أما العمليات الثالثة والرابعة المتمثلة في دراسة تهيئة وتعبيد عتبة أندروا ودراسة وتهيئة شاطئين انتهت بنسبة 100% على التوالي، أما العملية الخامسة والأخيرة المتمثلة في مشروع دراسة إنجاز مركز الإعلام والتوجيه السياحي فهو منتهي بنسبة 95% وباقي له 5% فقط والتي تتعلق بالمساعدة على تعين المقاولة.

ب– برنامج سنة 2011:[1]

الجدول رقم (34): برنامج (2011)

عدد العمليات المسجلة	عنوان العملية	الغلاف المالي الممنوح	الغلاف المالي المستهلك	الوضعية المادية للمشروع
2	دراسة تهيئة 06 شواطئ	4000	1689	مشروع منتهي 100%
	دراسة النضج والتحضير لإنجاز دار الصناعة التقليدية بالميلية	3000	788	مشروع منتهي 100%

المصدر: وثائق مديرية السياحية والصناعات التقليدية –جيجل–(2015).

[1] من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، (2015).

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال برنامج 2011 شهد عمليتين مسجلتين والمتمثلتين الأولى في دراسة تهيئة 06 شواطئ ودراسة النضج، والثانية في التحضير لإنجاز دار الصناعة التقليدية بالميلية والتي خصصت لهم أغلفة مالية قدرت بـ 4000 دج و3000 دج على التوالي والتي تم الانتهاء من هذين المشروع بنسبة 100%.

ج- برنامج 2012:[1]

الجدول رقم (35): برنامج (2012)

عدد العمليات المسجلة	عنوان العملية	الغلاف المالي الممنوح	الغلاف المالي المستهلك	الوضعية المادية للمشروع
01	تهيئة وتجديد عتبة أندرو	35000	492	العملية ملغات بسبب اعتراض مدرية الشباب والرياضة
02	إعداد مخطط التهيئة السياحية	37500	/	تقرير مديرية المصالح الفلاحية حول الطبيعة القانونية للأراضي يبين بأنها فلاحية في أغلبها –العملية مجمدة–

المصدر: وثائق مديرية السياحية والصناعات التقليدية –جيجل–(2015).

من خلال الجدول نلاحظ عمليتين الأولى تتمثل في تهيئة وتجديد عتبة أندرو والتي تم إلغاؤها بسبب اعتراض مديرية الشباب والرياضة، أما العملية الثانية فتتعلق بإعداد مخطط التهيئة السياحية والتي تم تجميدها بسبب قرارات مديرية المصالح الفلاحية حول الطبيعة القانونية للأراضي والذي يبين بأنها فلاحية في أغلبها.

[1] من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، (2015).

د- برنامج سنة 2013:[1]

الجدول رقم (36): برنامج (2013)

عدد العمليات المسجلة	عنوان العملية	الغلاف المالي الممنوح	الغلاف المالي المستهلك	الوضعية المادية للمشروع
02	إعداد مخطط تهيئة الشواطئ	4500	/	العملية مجمدة

المصدر: وثائق مديرية السياحية والصناعات التقليدية –جيجل–(2015).

من خلال الجدول نلاحظ أنه يحتوي على عمليتين والمتمثلتين في إعداد مخطط تهيئة الشواطئ بغلاف مالي يقدر بـ 4500 دج لكن العملية مجمدة بسبب تداخل بين مصالح في مديرية الفلاحة.

و- برنامج سنة 2014:[2]

الجدول رقم (37): برنامج (2014)

عدد العمليات المسجلة	عنوان العملية	الغلاف المالي الممنوح	الغلاف المالي المستهلك	الوضعية المادية للمشروع
01	إنجاز وتهيئة دار الصناعة التقليدية	63000	/	العملية مجمدة
02	تهيئة 06 شواطئ	300000	/	العملية مجمدة
03	إنجاز مونوغرافية، دليل خريطة السائح	5500	/	العملية مجمدة

المصدر: وثائق مديرية السياحية والصناعات التقليدية –جيجل–(2015).

من خلال الجدول نلاحظ أنه يحتوي على ثلاثة عمليات مسجلة، والمتمثلة في إنجاز وتهيئة دار الصناعة التقليدية، وتهيئة 06 شواطئ، وإنجاز مونوغرافية، دليل خريطة السائح، على التوالي والتي حددت لها أغلفة مالية تقدر بـ 63000 دج و 30000 دج و 5500 دج على التوالي وكل هذه العمليات مجمدة.

[1] من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، (2015).

[2] المرجع نفسه.

المشاريع طور الإنجاز خلال سنة2015:

- مقر مديرية السياحة والصناعات التقليدية مع سكن وظيفي (نسبة الإنجاز في الحصص التي تم الإنطلاق 95%).

- إعداد مخططات التهيئة السياحية لـ 05 مناطق لتوسع السياحي، وفق المراحل التالية:

- منطقة التوسع السياحي دار الواد (تمت المصادقة على المرحلة الثالثة بتاريخ 2015/12/03).
- منطقة التوسع السياحي بني بلعيد (تمت المصادقة على المرحلة الثالثة بتاريخ 2015/12/03).
- منطقة التوسع السياحي تاسوست (المرحلة الثالثة بعد رفع التحفظات قيد المناقشة).
- منطقة التوسع السياحي رأس العافية (الدراسة منتهية في انتظار المصادقة من طرف المجلس الشعبي البلدي).
- منطقة التوسع السياحي برج بليدة (إعادتها للمصادقة من المجلس الشعبي البلدي).
- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة لولاية جيجل (المرحلة الرابعة قيد المناقشة).

خلاصة:

تتميز ولاية جيجل بمقومات سياحية كثيرة ومتميزة والتي تؤهلها أن تكون قطبا سياحيا بامتياز، فهي تزخر بمقومات طبيعية بمواصفات عالمية وأيضا احتوائها على معالم أثرية وثقافات مختلفة وحضارات متنوعة، تمكنها من النهوض بالقطاع السياحي للولاية، لكن هناك معوقات كبيرة تقف في وجهها وذلك من ضعف في المنشآت السياحية وطاقات الإيواء، وإهمال المنتجات التقليدية، وتقهقر البنية التحتية وضعف النقل بمختلف أنواعه، ونقص الوعي الثقافي السياحي لدى سكان الولاية، وغياب مرشدين سياحين...الخ.

فبالرغم من المؤهلات السياحية بولاية جيجل فإن تنميتها يتطلب تظافر جهود جميع الفاعلين المحليين لمواجهة العراقيل والصعوبات من خلال وضع إجراءات والمتطلبات اللازمة لتطويرها.

الخاتمة

للسياحة دور كبير في اقتصاديات العالم لما تحققه من إيجابيات على جميع الأصعدة وحل للمشاكل الاقتصادية والسياسية للعديد من الدول. فالجزائر تمتلك مقومات طبيعية وثقافية وبشرية وتنوع في منتوجها السياحي، وتنوع مناطق الجدب السياحي، وأيضا سعي الدولة إلى استغلال مقوماتها السياحية بالشكل المثالي وبما يضمن استدامتها، من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة وفي مختلف المجالات اقتصاديا من تحسين في ميزان المدفوعات وخلق فرص عمل ...الخ، واجتماعيا من خلال تحسين المستوى المعيشي وتطوير التعارف الثقافي، وأيضا تنمية البيئة وحمايتها وديمومتها، لكن بالرغم بما تحويه من مقومات إلا أننا نجدها مازالت تعاني من مشاكل ومعوقات على جميع الأصعدة وتجابهها العديد من التحديات، إضافة إلا ضعف وتأخر القطاعات الأخرى ومنتجاتها التي تصُب بالسلب في القطاع السياحي، والذي يعكس صورة الاقتصاد الوطني ككل، ولكن مع الحاجة الماسة من الدولة للنهوض بالقطاع السياحي قامت بوضع أليات ومتطلبات من أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق(2025)، الذي يغطي مختلف ولايات الوطن بما فيها ولاية جيجل، من أجل تحسين صورة الجزائر وتطوير سياحتها بما يضمن لها الدخول في مصاف المحلية والعالمية.

❖ **اختبار الفرضيات:**

✓ **اختبار الفرضية الأولى:** اعتبرت هذه الفرضية أن الجزائر تزخر بمقومات وإمكانيات هائلة كافية لتنمية سياحتها، وخلال دراسة القسم الثاني من الفصل الثاني بعنوان معوقات التنمية السياحة في الجزائر، تم نفي صحة هذه الفرضية، وتم استنتاج أن المقومات الطبيعية والحضارية والثقافية والبشرية وحدها لا تكفي لتحقيق تنمية سياحية ما دما لا يوجد ما يخدم هذه المقومات المتنوعة والمتعددة، بسبب افتقارها إلى الهياكل القاعدية وضعف في البنى التحتية والفوقية والنقل بكل أنواعه، مع الارتفاع في الأسعار الذي يقابله ضعف في الإيواء والاستقبال، وأيضا غياب الثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع، إضافة إلى غياب الأمن بكل أشكاله والخوف على تحقيق سلامة السياح، وخصوصا الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر والصورة المرسخة في أذهان العالم عن ما عاشته في التسعينيات.

✓ **اختبار الفرضية الثانية:** اعتبرت هذه الفرضية أن التدهور البيئي أحد تحديات التنمية السياحية في الجزائر. وذلك عند دراسة تحديات التنمية في القسم الثاني من الفصل الثاني، حيث تم التوصل إلى صحة الفرضية وإثباتها، حيث تم التوصل إلى أن البيئة لها تأثيرها على تنمية القطاع السياحي في الجزائر، من خلال التدهور البيئي وانخفاض مستوى النظافة والاعتداءات المتكررة على الطبيعة، وهذا ما أُستنتج من

خلال الخسائر الاقتصادية للسياحة بسبب تدهور الشواطئ والذي أدى إلى تراجع الاستثمارات السياحية وتناقص عدد الوافدين إلى المؤسسات الفندقية الجزائرية.

✓ **اختبار الفرضية الثالثة:** اعتبرت هذه الفرضية أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يعتبر أحد الركائز الأساسية لتنمية السياحة في الجزائر. وقد تم التطرق إليه في الفضل الثاني في القسم الثالث، وتم التوصل إلى صحة الفرضية، وأُستنتج أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية له أهداف طموحة، وأنه ألية تثمن فيها جميع المقومات السياحية، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة يجب متابعة هذا المخطط بالرقابة الصرامة، والقضاء على العقبات التي من شأنها عرقلة تنفيد المخطط وحل المشاكل المتعلقة بالتمويل والاستثمارات في جميع مناطق الوطن، إضافة إلى إنجاز الأقطاب السياحية وتطوير وتوسيع مناطق الجدب السياحي.

✓ **اختبار الفرضية الرابعة:** اعتبرت هذه الفرضية أن ولاية جيجل وجهة سياحية غنية بالمقومات الطبيعية. ومن خلال دراسة الفصل الثالث المتعلق بدراسة ولاية جيجل، تم التوصل إلى صحة الفرضية وإثباتها، وأُستنتج أن الولاية سياحية بامتياز وذلك بما تمتلكه من مقومات طبيعية كبيرة ومتنوعة وبمواصفات عالمية، والممزوج بين السياحة الشاطئية والسياحة الجبلية، ولحظ أيضا أن الولاية تشهد تطورا من خلال اعتبارها جزء من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية التي تعول عليها الدولة في النهوض بالقطاع السياحي.

✓ **اختبار الفرضية الخامسة:** اعتبرت الفرضية أن العقار السياحي من أهم المعوقات التي يعاني منها القطاع السياحي في ولاية جيجل، وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال دراسة وحصر أهم المعوقات التي تعاني منها الولاية في القطاع السياحي، ومن بين هذه المعوقات نقص العقار السياحي والذي يقابلها ضعف في طاقات الإيواء والاستيعاب، ومن خلال المقابلة التي أجريت مع مسؤولي مديرية السياحة والصناعات التقليدية، توضح أن معظم الأراضي تابعة لمديرية الفلاحة، وأيضا ما تطرق إليه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من إشكالية في العقار السياحي.

❖ **النتائج العامة للدراسة:**

بعد دراسة هذا الموضوع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج و التي نوجزها فيمايلي:

– تأخر القطاع السياحي في الجزائر راجع إلى الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في التسعينيات والتي شوهت صورتها إلى يومنا هذا.

– تزخر الجزائر بتنوع مقوماتها السياحية من مقومات طبيعة وثقافية وحضارية، تجعلها وجهة سياحية بامتياز والذي يضعها في مكانة سياحية مرموقة.

– الضعف في الهياكل القاعدية وخصوصا في البنية التحتية وهياكل الإيواء في الجزائر خصوصا ما لحظ في أغلب الفنادق أنها غير مصنفة، وخدماتها متواضعة مما أثر سلبا على عدد الوافدين إليها.

– المشاكل البيئية من أكبر العوائق التي تهملها الجهات المختصة والمتعلقة بالتركيز على السياحة الشاطئية، التعمير غير المراقب، النزوح الريفي، وقلة موارد المياه.

– الافتقار إلى الوعي السياحي والثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع والذي يعتبر من المشاكل التي قللت من شأن تنمية السياحة في الجزائر.

– ضعف وقلة المنتوج السياحي وغياب التسويق الفعال الناجح.

– انعدام الجهود والتعاون بين القطاعين العمومي والخاص في المجال السياحي وغياب سياحة بيئية مستدامة.

– انعدام البنوك المتخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية والمشجعة لها.

– تداخل الاختصاصات بين الوزارات ما يحدث خلل في توازن القطاع السياحي وتطويره.

– الافتقار إلى الاعلام السياحي وغياب صورة إيجابية للسياحة الجزائرية.

❖ **نتائج دراسة الحالة التطبيقية:**

– ولاية جيجل ولاية تاريخية عتيقة وذات حضارات متنوعة.

– تمتلك ولاية جيجل مقومات وموارد سياحية متنوعة وهائلة تجعلها من الوجهات السياحية المقصودة.

– المنشآت السياحية في ولاية جيجل غير كافية لتغطية السياح الوافدين اليها سواء أجانب أو محلين وخصوصا في موسم الاصطياف.

– تحتوي الولاية على برامج ومشاريع مختلفة تم التخطيط لها والشروع فيها لكن بسبب المشاكل والمعوقات المختلفة منها ما تم توقفه ومنها من لا يزال في طور الانجاز.

– تحتوي ولاية جيجل على عدد قليل من الفنادق غير المصنفة وضعف في الخدمات المقدمة للسياح من إيواء واستقبال وإطعام وترفيه.

– عدم احتواء ولاية جيجل على فنادق مصنف وبمقاييس عالمية.

– وجود عدد قليل من المخيمات مع ضعف في خدماتها المقدمة.

– انتشار ظاهرة الإقامة عند القاطن مما ساعد على القضاء على بعض العجز المسجل في مرافق الايواء الاخرى.

– وجود عدد قليل من الوكالات السياحية في الولاية وضعف الخدمات المقدمة من طرفها وحصر خدماتها في رحلات العمرة والحج و لا تساهم بشكل كبير بجلب السياح الأجانب.

– السياحة في ولاية جيجل موسمية حيث ترتفع نسبة السياح في موسم الاصطياف ليصل إلى دروته ثم يعود تدريجيا في الانخفاض في بداية أشهر الخريف.

– عدم احتواء الولاية على مطاعم سياحية.

– عدم توفر الولاية على قرى سياحية ومناطق توسع باستثناء المشروع الوحيد القائم في بلدية العوانة.

– المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية جيجل هو أحد البرامج التي تقوم بتنمية السياحة بالولاية ويخلق التهيئة السياحية المناسبة للنهوض بالقطاع السياحي وبرامج ومخططات ومنشآت سياحية.

– حصر النقل السياحي عل الحافلات المخصصة وبعض سيارات الأجرة خصوصا في موسم الاصطياف، وانعدام وسائل أخرى كالسكك الحديدية والتنقل بحرا لافتقارها على موانئ لنقل المسافرين والسياح.

على ضوء ما ذكر وما توصل إليه لتنمية السياحة في ولاية جيجل، يمكن القول أن الولاية تملك مقومات سياحية كثيرة وموارد تؤهلها لأن تكون قبلة سياحية عالمية تجلب السياح المحلين والأجانب، ولكن مع وجود معوقات ومشاكل لتنمية هذا القطاع على الجهات المسؤولة أن تعمل على القضاء عليها، ووضع حلول وتدابير مع تنفيد المخططات السياحية المبرمجة بدقة، وعلى رأسها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة من أجل النهوض بالقطاع ككل.

الاقتراحات:

– زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي بشكل كبير واعتباره أولوية من أولويات برامج الحكومة، مما يتطلب وضع استراتيجيات سياحية فعالة ومحددة بدقة.

– المحافظة على المقومات السياحية والاستغلال الأمثل لها بما يضمن استدامتها وبقائها للأجيال القادمة، والاستفادة من تجارب الدول المجاورة التي نجحت في تنمية وتطوير سياحتها كتونس والمغرب التي لها نفس المقومات بالجزائر.

– العمل على عملية اشهار المواقع السياحية والموارد الطبيعية والحضارية والتاريخية الاسلامية من خلال تسخير وسائل الاعلام بأنواعها للتعريف بكنوز الجزائر السياحية.

– تشجيع الاستثمار في المجال السياحي الأجنبي والمحلي، لأنه يعتبر أهم مصدر لتمويل الاقتصاد الوطني بذلا من قطاع المحروقات.

– تطوير في الهياكل القاعدية والبنى التحتية لأنها أساس نجاح أي بلد سياحيا، وكذا تطوير جودة الخدمات المقدمة للسياح من خدمات الاستقبال والإيواء والاطعام والترفيه.

– تطوير في المواصلات والنقل بإنشاء موانئ لنقل السياح بحرا، ومطارات للنقل جوا لتخفيف الضغط على النقل برا، والقدرة على التحكم في السواح.

– تنمية السياحة البيئة من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص وتضافر الجهود على المحافظة على جميع المقومات السياحية وحمايتها من الاندثار والذوبان.

– القيام بإنشاء جمعيات ومنتديات لتحسيس بضرورة المحافظة على البيئة والالتزام بنظافة المحيط والقضاء على التلوث لأنها أساس التنمية السياحية المستدامة.

– القيام بأنشاء فنادق مصنفة لها مواصفات عالمية لجلب سياح أجانب في الولاية.

– القيام بالتخطيط السياحي ووضع الاستراتيجيات الفعالة وتكوين أفراد مختصين في المجال السياحي من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة.

– المحافظة على المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية الموجودة بولاية جيجل والاهتمام بها والعمل على ترميم المتضررة منها.

– زيادة إنشاء المخيمات ورفع قدرات استيعابها وخدماتها المقدمة وتخفيض أسعارها، كما يجب تسهيل الاجراءات لزيادة الاستثمار في هذا المجال.

– الاستفادة من المقومات الطبيعية والثقافية للولاية لإنشاء قرى سياحية بمواصفات عالية.

– زيادة التنويع في وسائل النقل وتطويرها من خلال إنشاء موانئ سياحية.

– غرس ثقافة سياحية في أذهان جميع الفئات السكانية بإنشاء جمعيات مختصة بذلك.

– زيادة الاهتمام بالسياحية الجبلية والريفية بإنشاء قرى سياحية ومخيمات في هذه المناطق لزيادة توجه السياح إلى هذه المقاصد وتخفيف الضغط على الشواطئ والحدائق العمومية.

– تعميم تخصص السياحة في جميع الجامعات والمعاهد والمؤسسات التكوينية على مستوى الوطن من أجل غرس الثقافة السياحية في أدهان السكان.

❖ **أفاق الدراسة:**

من خلال دراسة هذا الموضوع والتعرف على بعض المشاكل والتحديات التي يواجهها القطاع السياحي في الجزائر، واقتراح بعض الحلول والسبل لتنمية وتطوير السياحة في الجزائر، لا يزال الموضوع يحتاج إلى عدة دراسات باختلاف الزوايا الدارسة له، ولهذا ارتأينا إلى إبقاء الدراسة مفتوحة والتي يمكننا طرح الإشكالية التالية: **كيف يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في تطوير الإقتصاد السياحي في ظل التقلبات الاقتصادية للوطن؟**

في الأخير يمكننا القول أن موضوع دراستنا واسع ولا يمكننا حصر جميع الجوانب المتعلقة به، بحيث يمكننا أن نأمل أن تتحول الجزائر إلى وجهة سياحية عالمية، وقبلة للسواح وتكون لها مكانة مرموقة محليا ودوليا، وهذا النجاح في القطاع السياحي يتطلب تضافر الجهود من طرف جميع الهيئات المعنية للدولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا/ بالغة العربية:

- **الكتب:**

1- إبراهيم العيساوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، الإسكندرية، مصر، 2001.

2- أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب للنشر، القاهرة، 1988.

3- أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئية**، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، مصر، 2002.

4- أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

5- جليلة حسن حسنين، **دراسات في التنمية السياحية**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006.

6- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل الى علم التنمية، الطبعة الأولى**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2009.

7- خالد مصطفى قاسم، **ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

8- زيد منير عبوي، **فن ادارة الفنادق والنشاط السياحي**، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

9- زيد منير سلمان، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

10- طارق كمال، **السياحة والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2009.

11- صبري فارس الهيت، **التخطيط الحضري**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

12- عثمان محمد غنيم، بنينا نبيل سعد، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

13- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

14- غنيم، محمد عثمان، **التخطيط السياحي و التنمية**، الأردن، 2004.

15- عصام حسن السعيدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

16- ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

17- محمد عبد العزيز عجمية، محمد عليا الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

18- محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.

19- محمد الصريفي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

20- نعيم الظاهر، إلياس سراب، **مبادئ السياحة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

21- يسري دعبس، **التنمية السياحية المتواصلة**، البيطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

- **الرسائل الجامعية:**

1- أيمن برنجي، **الخدمات السياحة وأثرها على سلوك المستهلك**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.

2- خالد كواش، **السياحة كنشاط اقتصادي**، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

3- صالح بزة، **تنمية السوق السياحية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2006.

4- عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،** حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، 2009.

5- عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

6- عبد القادر عويبان، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2025-2000)في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة،** رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

7- مليكة حافظ، **السياحة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية،** حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005.

8- محمد وزاني، **السياحة المستدامة، واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة إبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011.

- **الملتقيات والندوات والمؤتمرات:**

1- وهيبة أليازيد، مداخلة بعنوان: **إمكانيات ضخمة ومعوقات عديدة،** الملتقى الوطني حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر،2011.

2- عبد الحق بن تافات، **دور الحضائر الوطنية في استقطاب السياح،** حالة الجزائر الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول العربية والاسلامية: الجمعية الوطنية للاقتصاديين، الجزائر، من 19-20 ديسمبر، 2009.

3- ناصر بوعزيز، عادل سعدوا، مداخلة بعنوان: **مجالات وأليات تنمية القطاع السياحي في الجزائر**، في ظل المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق (2025).

4- الشريف بوفاس، منصف بن خديجة، **ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر**: الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 22-23 أفريل، 2014.

5- نور الدين جلبد، أسماء بركان، مداخلة بعنوان: **أهمية التنمية المستدامة في القطاع السياحي**، الملتقى الدولي العلمي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، يومي 26-27 نوفمبر، 2014.

6- حميد قروسي، عبد الرزاق حميدي، **السياحة في الجزائر واقع وأفاق التطوير**، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورا في التنمية المستدامة، يوم 9-10ماي، 2010.

7- سعدان شايكي، مليكة حفيظ، **لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر**، الملتقى العلمي الثامن حول: التنمية السياحية كمصدر تمويل متحد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر و بعض الدول الإسلامية، الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 2009.

8- صالح بنوناس، فاتن باش، **مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر واستراتيجية تطويرها**، الملتقى الدولي الثاني حول: دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 11-12 مارس، 2012.

9- منى ناقة قدور، عاشور مزريق، **التنمية السياحية في خدمة الدول المتقدمة والنامية على السواء**، ملتقى دولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 9-10مارس،2010.

10- مجيطنة، **معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر**، الملتقى العلمي الثامن، تنمية السياحية كمصدر لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول الإسلامية، الجزائر، 20-19ديسمبر، 2009.

11- فتيحة مخناش، مداخلة بعنوان: **قطاع السياحة ما بين المقومات والأثار التنموية**، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

12- نور الدين شارق، نصر الدين بوعمامة، **ترقية لقطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروات الطبيعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، الملتقى الولي حول: التنمية المستدامة والكفاءات الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل، 2008.

- **النصوص القانونية والوثائق الرسمية:**

1- الحصيلة النهائية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

2- الديوان الوطني للإحصائيات، 2011.

3- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية،**المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، الكتاب الثاني، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، 2008.

4- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، الكتاب الأول، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، 2008.

5- المونوغرافيا السياحية للولاية، مديرية السياحة والصناعات التقليدية، ولاية جيجل، 2015.

6- **سورة التحريم**، رقمها 66، مدنية الآية رقم5.

7- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، **الجلسات الوطنية للصناعات التقليدية**: نتائج ووقائع، 2009.

8- وثائق مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، 2015.

- **المقابلات:**

1- مقابلة مع السيد منصور نور الدين، مدير السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل، 2016.

2- مقابلة مع السيد عويسي نبيل، رئيس مصلحة مديرية السياحة والصناعات التقليدية، 2016.

ثانيا/ باللغة الفرنسية:

1- Ahmad Tassa**, Economique touristique et aménagement du territoire**, op4, Alger, 1993.

2- j, Christopher Holloway and others**, The Business of tourism**, Eighth edition, prentice hall, Pearson education, rotolito Lombardo, Italy, 2009.

3- SAMIR Grimes, Algérie, stratégie de Développement du tourisme durable, rapport cofinancé par le programme life-pays tiers de la commission européenne, agence national de développement du tourisme, Algérie, 2006.

الملخص

الملخص

التنمية السياحية لا تعتمد فقط على المقومات السياحية التي تتوفر عليها الدولة وإنما تحتاج إلى العمل الفعلي والميداني والتخطيط المحكم للوصول إلى قطاع سياحي فعال يدر مداخيل كبيرة ويحرك عجلة التنمية الشاملة.

السياحة في الجزائر عرفت عدة عراقيل وأسباب جعلتها تتعثر، من أبرزها الظروف الأمنية التي شوهت الصورة السياحية الجزائرية وأيضا أسباب أخرى منها مشاكل في المنشأة السياحية والبنى التحتية والثقافة السياحية، كل هذا أدى إلى ضعف في القطاع السياحي، وكذا المداخيل الناجمة عنه وتوقف المخططات الاستراتيجية التنموية للقطاع.

التنمية السياحية في الجزائر ومع الظروف الصعبة التي تواجهها وتحدياتها المستقبلية إلا أنها تعي أهمية تطوير القطاع والوصول إلى تحقيق تنمية شاملة، وذلك من خلال وضع مخططات استراتيجية أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2025).

الكلمات المفتاحية:

التنمية، السياحة، التنمية السياحية، المقومات السياحية، الجزائر، جيجل.

Abstract:

Tourism development does not depend only on the tourism potential available to your country, but you need to actual field work and planning the arbitrator to reach an effective tourism sector generates significant revenues and drives the overall development of the wheel.

Tourism in Algeria known, many obstacles and reasons made her stumble, notably security conditions that tarnished Algeria's tourist image and also other reasons, including problems in the property, infrastructure, culture, tourism, all this harm to the weakness in the tourism sector, as well as the income resulting from it and stop the development strategy for the sector charts.

Tourism development in Algeria and with the difficult circumstances facing the future and its challenges but it is aware of the importance of the development of the sector and access to achieve comprehensive development, and through the development of strategic plans the most important of the master plan for the creation of tourist (SDAT2025).

الملاحق